adf
AFRICA DEFENSE FORUM

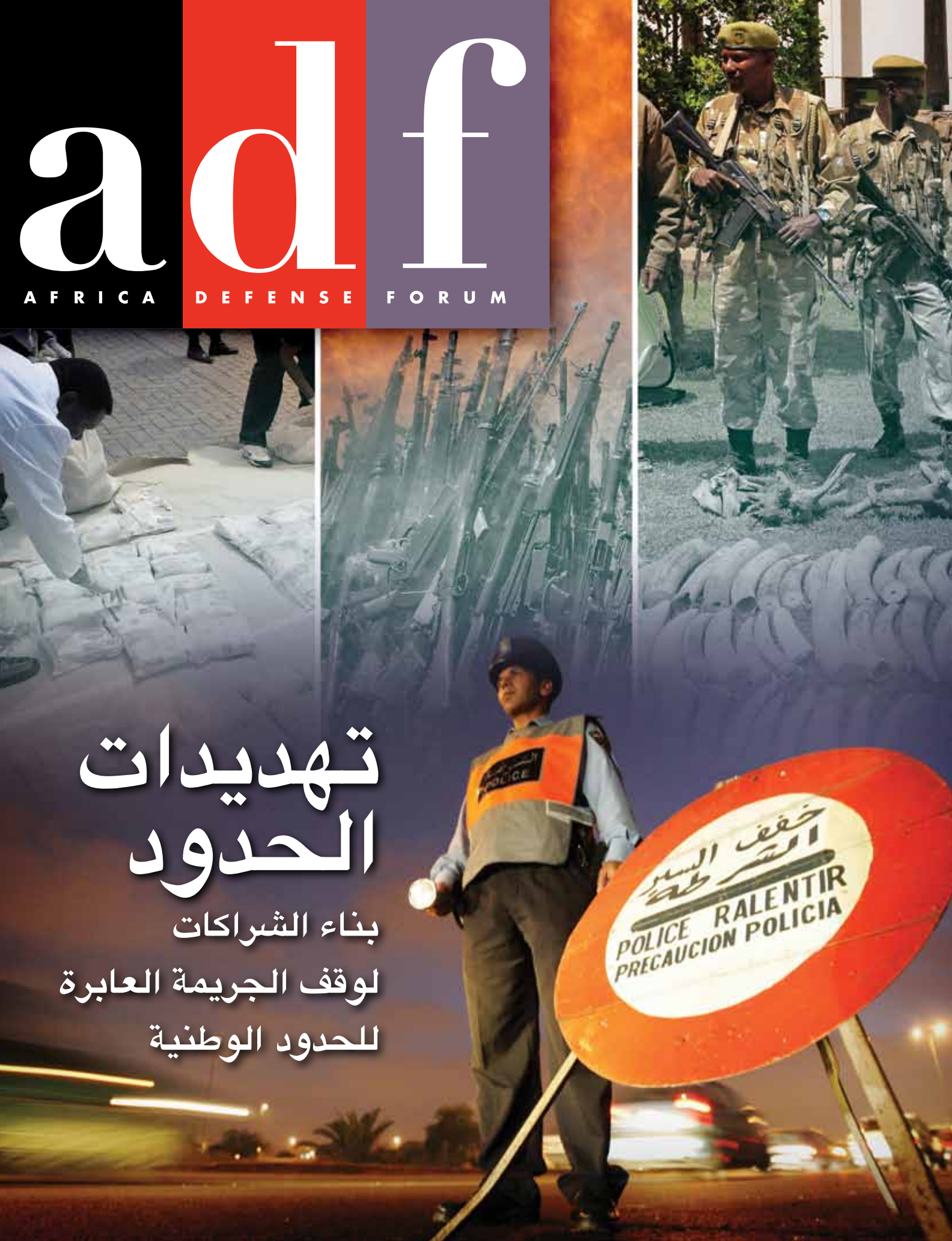

تهديدات الحدود

بناء الشراكات لوقف الجريمة العابرة للحدود الوطنية

المحتويات

8 تحقيق توازن الحدود
يدعم الاتحاد الإفريقي الحدود التي تعزز التجارة وتردع الجريمة.

12 الاستجابة السريعة
كتيبة الكاميرون للتدخل السريع تلاحق القرصنة في شبه جزيرة باكاسي.

20 وصلة المخدرات
دول غرب إفريقيا توقع اتفاقاً لتخليص المنطقة من المخدرات العابرة من أمريكا الجنوبية إلى أوروبا.

24 طرق قديمة، بضائع جديدة
كان لالتقاء التهريب والإرهاب عواقب مميتة عبر منطقتي الساحل والصحراء.

32 قادة الشرطة في إفريقيا يلعبون دوراً رئيسياً
يتصور مدير فرع الشرطة الدولية إنتربول في أوغندا شرطة إفريقية «أفريبول»، منظمة لقادة الشرطة تمتد عبر القارة.

36 جاهزة للكارثة
مستودعات الأسلحة في إفريقيا تشكل تهديداً متفجراً، إذا تركت بدون إشراف.

40 حماية القطيع
الكاميرون تصعّد جهودها في أعقاب مذبحة للفيلة في متنزه بوبا ندجيدا الوطني.

46 المختبرات البيولوجية: وعد وتهديد
يمكن أن تكون الأسلحة البيولوجية منتجاً ثانوياً للأبحاث البيولوجية. يقول الخبراء إن الأمر يحتاج إلى مزيد من الإشراف.

50 أداة لمكافحة الاتجار بالبشر
خطة عمل واغادوغو تعطي الدول الإفريقية إطار عمل لمكافحة الاتجار بالبشر.

الأقسام

4 وجهة نظر
5 رؤية إفريقية
6 إفريقيا اليوم
30 نبض إفريقيا
56 الثقافة والرياضة
58 رؤية عالمية
60 الدفاع والأمن
62 سبل الأمل
64 النمو والتقدم
66 لمحة تاريخية
67 أين أنا ؟

موضوع الغلاف :

في الجزء العلوي ثلاث صور لبضائع مصادرة :
هيروين، وأسلحة غير مشروعة وعاج مسروق . أسفل، ضابط شرطة مغربي يقف عند نقطة تفتيش في مدينة الدار البيضاء . يصور هذا الغلاف أهمية تأمين الحدود وممرات العبور التجارية حتى لا يمكن أن يستخدمها المهربون أو المتطرفون .

وكالة الأنباء الفرنسية/ صور غيتي وروبترز

فيما أصبحت اقتصادات العالم وسكانه أكثر ترابطاً، لا يسع أي دولة أن تعتقد أن مسؤولياتها الأمنية تنتهي عند حدودها. فخبراء الأمن يدركون أن الضعف أو عدم الاستقرار في دولة مجاورة يمكن أن يتحول سريعاً إلى تهديد في الداخل.

إن المجرمين الذين يهرّبون المخدرات، أو الأسلحة أو حيوانات برية، أو الذين يمارسون الاختطاف مقابل الفدية، خبراء في العثور على نقاط ضعف. ومتى حصلوا على موطئ قدم في بلد ما، يمكن أن يمثل ذلك مشكلة بالنسبة للمنطقة ثم بالنسبة للقارة بأسرها.

يضم الكثير من الـ 54 دولة إفريقية مساحات شاسعة، وقليلة السكان تمثل موقعاً مثالياً لتنقل المهربين عبرها دون أن يُكتشف أمرهم. وتمتد الحدود الجماعية 45000 كيلومتر وتضم 109 من الحدود الدولية المنفصلة. وفي كثير من الحالات، تكون المعابر الحدودية الرسمية قليلة وبعيدة عن بعضها البعض. ويزداد التحدي تعقيداً بحقيقة أن الدول التي تنمو اقتصاداتها بوتيرة سريعة ولديها قطاعات أمنية متطورة تقع جنباً إلى جنب مع الدول المعرضة للاضطرابات.

اعترافاً بهذا، أطلقت المنظمات الإقليمية الإفريقية والمجموعات الدولية عدداً من المبادرات في السنوات الأخيرة استهدفت الاستفادة من الموارد الجماعية في معالجة المشاكل المشتركة. وتتميز هذه البرامج بسمة مشتركة: تعترف كلها بأن الجريمة عبر الحدود الوطنية لا يمكن معالجتها فردياً. فهي تحتاج إلى جهد مشترك.

من بين بعض البرامج البارزة:

- خطة عمل واغادوغو برعاية الاتحاد الإفريقي، التي تسعى إلى توحيد المعركة ضد الاتجار بالبشر بأنحاء القارة.
- خطة المجموعات الاقتصادية لدول وسط إفريقيا لحماية قطعان الفيلة الباقية في وسط إفريقيا عن طريق نشر 1000 جندي وضابط شرطة.
- برنامجان إقليميان لمكافحة المخدرات، ومشروع التدفق الأبيض ونظام معلومات الشرطة في غرب إفريقيا، التي تروج لتبادل المعلومات بين أجهزة الأمن في إفريقيا، وأمريكا الجنوبية، والولايات المتحدة وأوروبا.

تبين التجربة أن الحدود الآمنة والجبهة الدولية الموحدة ضد الجريمة عبر الحدود الوطنية، تدعم التكامل والتجارة الإقليميين. وحسب ما جاء في برنامج الحدود التابع للاتحاد الإفريقي، فإن هذا النوع من التعاون يحوّل الحدود من «حواجز إلى جسور».

أعضاء القيادة الأمريكية لقارة إفريقيا

وكالة الأنباء الفرنسية/ صور غيتي

جندي مالي يقف عند نقطة تفتيش بالقرب من سيفارى في كانون الثاني/ يناير 2013.

adf
AFRICA DEFENSE FORUM

التهديدات عبر الحدود الوطنية

المجلد 6، الربع 3

القيادة العسكرية الأمريكية لقارة افريقيا

للإتصال بنا

US AFRICA COMMAND
Attn: J3/Africa Defense Forum
Unit 29951
APO-AE 09751
ADF.EDITOR@ADF-Magazine.com

HEADQUARTERS
U.S. AFRICA COMMAND
ATTN: J3/AFRICA DEFENSE FORUM
GEB 3315, ZIMMER 53
PLIENINGER STRASSE 289
70567 STUTTGART
GERMANY

منبر الدفاع الإفريقي هو مجلة ربع سنوية عسكرية مهنية تقوم بنشرها القيادة الأمريكية لقارة إفريقيا لتوفر منتدى دولي للعسكريين الإفريقيين. إن الآراء المعروضة في المجلة لا تمثل بالضرورة سياسات أو وجهات النظر الخاصة بالقيادة الأمريكية أو أي وكالة أخرى تابعة لحكومة الولايات المتحدة الأمريكية. كما أن اختيار المقالات يتم كتابتها من قِبَل أسرة منبر الدفاع الإفريقي، حسب الحاجة. وكان وزير الدفاع قد قرر ان نشر مثل هذه المجلة هو أمر ضروريّ لمواصلة الأعمال المتعلقة بالشؤون العامّة وفقاً لمتطلبات القانون الخاص بوزارة الدفاع الأمريكية.

التعاون عبر الحدود

أسوماني كيينجي / وزير الدولة للتعاون الإقليمي، أوغندا

الوزير كيينجي تحدث في ورشة عمل تحسين الاستجابات الإقليمية للتهديدات عبر الحدود الوطنية في شرق إفريقيا، التي عقدها مركز إفريقيا للدراسات الاستراتيجية في الفترة من 28 كانون الثاني/ يناير إلى 1 شباط/ فبراير 2013، في كمبالا، أوغندا. وهذه نسخة مختصرة من خطابه.

لم يعد صعود التهديدات غير المنتظمة عبر الحدود الوطنية ظاهرة جديدة بالنسبة لأوغندا ومنطقة شرق إفريقيا. فروح وأيديولوجية أوغندا الإفريقية الوحدوية تعني أننا نفهم أن مصيرنا متشابك مع مصير جيراننا المباشرين في المنطقة، والقارة الإفريقية بأسرها، وبقية أنحاء العالم.

فمنطقتنا شرق إفريقيا تتصارع مع كافة ألوان التهديدات المتماثلة عبر الحدود الوطنية بما في ذلك الإرهاب؛ والجماعات المتمردة؛ والميليشيات المسلحة؛ والاتجار غير المشروع في البشر؛ والمخدرات والأسلحة؛ والكثير من النشاطات الإجرامية.

ولسوء الحظ، فإن دولاً إفريقية كثيرة لا تزال تواجه نقاط ضعف داخلية، تتيح الفرصة أمام التهديدات الخطيرة وتمكّنها من الازدهار. ودول المنطقة في حاجة ماسة للتركيز على التحديات الداخلية ومعالجتها بترسيخ الممارسات الديمقراطية، مع تأكيد خاص على حكم القانون ومعالجة قضايا التخلف والفقر، والحدود المستباحة، والبطالة. إن مثل هذه الأوضاع هي التي تجنح إلى إضعاف دولنا وتعمل أيضاً كحاضنات للتهديدات عبر الحدود الوطنية التي شاهدناها حتى اليوم في منطقتنا.

إن النهج المتعدد الاختصاصات والمتعدد الجوانب يمكن أن يمثل أفضل أداة للاستجابة. ورغم أنه قد يصعب علينا في المنطقة أن نتكهن، ونتعرف، ونحلل ونحبط بعض هذه التهديدات على نحو فعّال قبل أن تؤتي أثرها، يتعين علينا على الأقل أن نكون على دراية بأفضل وسائل التعامل مع عواقبها.

ومن الأهمية القصوى بمكان أن نعزز الدولة إذا أردنا النجاح في معالجة مثل هذه التهديدات المعقدة التي نواجهها اليوم. إن دولنا الإفريقية كلها في حاجة إلى بناء وترسيخ الممارسات الديمقراطية وحكم القانون إذا أرادت أن تصمد أمام نوع التحديات التي تواجهنا، لا سيما من الخارج.

إن الدولة الضعيفة تصبح قناة للمخدرات والاتجار بالبشر؛ وتصبح كذلك مرتعاً لأمراض مثل فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز ومصدراً للاجئين الذين يغيرون على الأحياء. وبصورة عامة، فإن الدولة الضعيفة يمكن أن تصبح بسهولة عاملاً رئيسياً لتقويض الاستقرار في المنطقة وما وراءها.

يجب على الدول الإفريقية أن تستثمر في بناء مؤسسات ديمقراطية بالغة القوة يمكن أن تجد حلولاً سلمية ليس للتحديات الداخلية وحسب وإنما تدرأ التهديدات الخارجية أيضاً.

كانت أوغندا، ولا تزال، الجبهة الأمامية للتكامل الإقليمي. ونحن نؤمن بأن تشكيل المجموعات الاقتصادية والسياسية الإقليمية يزودنا بإطار عمل أكثر قدرة على البقاء للتغلب على الكثير من تهديداتنا المشتركة. ولا تزودنا هذه المجموعات الإقليمية فقط بأسواق وموارد أكبر لتنمية حقيقية، وإنما تعطينا أيضاً مزيداً من قوة المساومة على المسرح الدولي وميادين أوسع للتعامل مع المشاكل الأكبر مثل التهديدات عبر الحدود الوطنية. كما توفر المجموعات الاقتصادية الإقليمية للدول الأعضاء منبراً للتصدي المشترك لأنواع التهديدات الأخرى التي لا تعترف بالحدود، لا سيما التهديدات المتعلقة بالبيئة والصحة. وتمنح المجموعات الاقتصادية الإقليمية كل دولة عضو حصة في الاستقرار والسلامة الاجتماعية والاقتصادية لكل منها الأخرى.

وكالة الأنباء الفرنسية/صور غيتي

جنود أوغنديون يقومون بدورية في أحراش إفريقيا الوسطى خلال عملية مطارة جوزيف كوني زعيم جيش مقاومة الرب السيئ السمعة عام 2012.

تعترف أوغندا بإمكانيات الاستجابات الإقليمية الملتزمة التي تحظى بدعم دولي قوي. ويظل بالإمكان أن تنسق منطقة شرق إفريقيا استجاباتها لتلك التهديدات بإقامة تعاون أوثق يتيح تبادل المعلومات في وقتها الحقيقي والاستجابة السريعة.

منظمة الأغذية الزراعة التابعة للأمم المتحدة

مزارعة في بلدة جيدو بجنوبي الصومال ترعى محصولها من الذرة.

مبادرة تشجّع الصوماليين في الخارج على الاستثمار في الزراعة

خدمة أخبار الأمم المتحدة

أعلنت وكالة الأمم المتحدة المكلفة بدعم المشروعات الزراعية في الدول النامية عن برنامج جديد لتشجيع الصوماليين المقيمين في الخارج على الاستثمار في الزراعة. ويهدف المشروع إلى تحسين الأمن الغذائي وزيادة فرص العمل في الريف.

سيوفر الصندوق الدولي للتنمية الزراعية منحة بقيمة 1,5 مليون دولار لتمويل مشاريع مبتكرة للمغتربين. ويُتوقع إضافة مليون دولار من استثمار المغتربين في الزراعة خلال السنوات الأربع الأولى.

قال كانايو إف نوانزى، رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، «علينا أن نسخّر هذا الاستثمار في الزراعة، غير المرئي أحياناً، لا سيما في الدول الخارجة من الصراع والدول الهشة. إن مساعدة المغتربين على الاستثمار في الزراعة يمثل فرصة لتعبئة موارد جديدة لتحقيق هدفنا المشتركة».

طبقاً للصندوق الدولي للتنمية الزراعية، فإن تحويلات المغتربين للاستثمار في الزراعة تزيد أربع مرات تقريباً عن المساعدات التنموية الرسمية.

يتألف جزء من استثمار المغتربين في الزراعة، المبادرة – التي تدعمها الحكومة الصومالية والتحالف الدولي لمشاركة المغتربين التابع لوزارة الخارجية الأمريكية – من منح تتراوح بين 20000 و 100000 دولار للسماح للصوماليين المقيمين في الخارج بالاستثمار في البنية التحتية ببلدهم الأم.

لدى الصومال تاريخ من انعدام الأمن الغذائي. في تموز/ يوليو 2011، تسببت أزمة استمرت ستة أشهر نتيجة انخفاض الأمطار وارتفاع هائل في أسعار الغذاء، في وفاة الآلاف وتطلبت برنامجاً مكثفاً للمعونة الإنسانية.

ورغم انخفاض عدد الصوماليين الذين يواجهون أزمة، حذرت الأمم المتحدة من أن الوضع لا يزال هشاً فيما يتوقع أن يكون هطول الأمطار في 2013 أقل من المتوسط.

ويأتي إطلاق البرنامج الزراعي بعد أن حث الرئيس الصومالي حسن شيخ محمد المغتربين الصوماليين على الاستثمار في إعادة بناء البلاد.

تقدّر تحويلات الصوماليين المقيمين في الخارج بما يوازي نحو 50 بالمائة من إجمالي الناتج المحلي في البلاد، وهي حيوية بالنسبة لاقتصادها. يُرسل نحو 40 بالمائة من التحويلات إلى عائلات في المناطق الريفية.

تعتمد مبادرة الصندوق الدولي للتنمية الزراعية على مشاريع نُفِّذت بنجاح، مثل الشراكات مع التجار المحليين التي تسمح للمشاركين فيها بتسلم الأغذية في المتاجر المحلية بدلاً من حمل كميات كبيرة إليهم.

السودان، وجنوب السودان يتفقان على فتح 10 معابر حدودية

صوت أمريكا

اتفقت السودان وجنوب السودان في نيسان/ إبريل 2013 على فتح 10 معابر حدودية في أحدث مؤشر على تحسين الروابط بين الدولتين، اللتين كانتا على وشك الدخول في حرب العام الماضي.

قال بول مايون وزير المياه في السودان، متحدثاً في أديس أبابا في 23 نيسان/ إبريل 2013، إنه بعد شهور من المحادثات المكثفة، شكلت الدولتان آليات مشتركة لتسوية مشاكلهما. وقال، «ونحن الآن نفتح فعلاً صفحة جديدة لدولتينا للعيش معاً وإقامة حدود ناعمة للغاية، حدود سوف تربط شعبي البلدين بعضهما ببعض».

يتوسط الاتحاد الإفريقي لتسوية التوترات بين السودانين، والتي ينبع كثير منها من انفصال الجنوب عن الشمال في تموز/ يوليو 2011. وقد أشعلت النزاعات حول النفط والأراضي اشتباكات حدودية في نيسان/ إبريل 2012. وقبلها بثلاثة أشهر، أغلق جنوب السودان كل انتاج النفط بدلاً من أن يدفع ما يصفه برسوم عالية نظير استخدام خطوط الأنابيب الشمالية.

استأنفت جوبا تصدير النفط عن طريق الشمال في آذار/ مارس 2013، ووافقت الدولتان على جعل الحدود منطقة منزوعة السلاح. غير أنها لم تتفقا بعد على كيفية اقتسام إقليم أبيي المنتج للنفط، وتتهم كل منهما الأخرى بدعم حركات التمرد في أراضيهما.

المغرب تتفاخر «بالتنوع الروحي» عند تجديد معبد يهودي

وكالة الأنباء الفرنسية

أشاد الملك محمد «بالثراء الروحي والتنوع» للمغرب أثناء احتفال في شباط/ فبراير 2013 بمناسبة الانتهاء من ترميم معبد يهودي من القرن السابع عشر في مدينة فاس. أقيم الحفل في مدينة فاس القديمة، وحضره أكثر من 200 شخص، من بينهم رئيس وزراء البلاد. ساهمت ألمانيا في تجديد المعبد الذي تكلف 215000 دولار.

كانت عملية ترميم معبد صلاة الفاسيين التي استغرقت سنتين «شهادة بليغة على الثراء الروحي والتنوع لمملكة المغرب وتراثها»، حسب قول الملك محمد في رسالة تلاها رئيس الوزراء عبد الإله بنكيران.

قال الملك «إن التقاليد الحضارية المتأصلة للمغاربة، تستمد روحها من تشبعهم العميق بقيم التعايش، والتسامح والوئام بين مختلف مكونات الأمة».

قال إن الدستور الجديد الذي أجيز عام 2011 على خلفية الربيع العربي، اعترف بالتراث اليهودي كجزء من الهوية المغربية، داعياً إلى تجديد جميع دور العبادة اليهودية في البلاد. كان من بين المتحدثين الآخرين الوزير المغربي اليهودي السابق سيرج بردوغو. من الناحية التاريخية كان لدى المغرب جالية يهودية نشطة، و 1200 من السلف اليهودي الصالح مدفونون في مقابر بأنحاء المغرب، التي كانت موطناً لنحو 250000 يهودي في النصف الأول من القرن العشرين. يوجد في المغرب الآن ما يقدر بأقل قليلاً من 3000 يهودي.

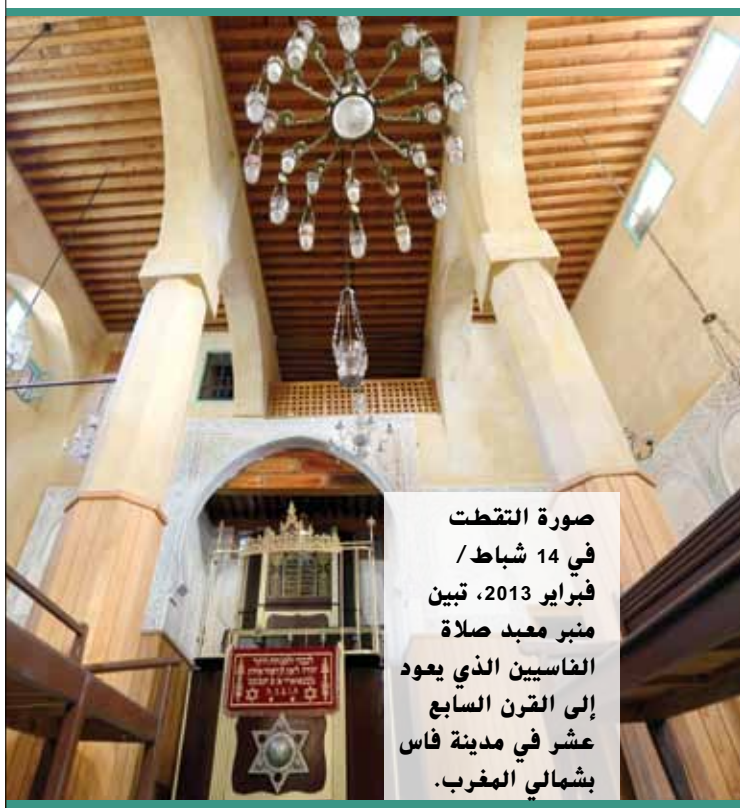

صورة التقطت في 14 شباط/ فبراير 2013، تبين منبر معبد صلاة الفاسيين الذي يعود إلى القرن السابع عشر في مدينة فاس بشمالي المغرب.

وكالة الأنباء الفرنسية/ صور غيتي

رواندا تحقق مكاسب ضخمة في الرعاية الصحية

نحو 98 بالمائة من جميع الروانديين لديهم تأمين صحي، وتقدم لهم بعض الرعاية الوقائية بالمجان، مثل الناموسيات والتحصينات.

وكالة الأنباء الفرنسية/ صور غيتي

أسرة أيه دي إف

بعد تسعة عشر عاماً من تمزقها بسبب الإبادة الجماعية، حققت رواندا انتعاشاً ملحوظاً وباتت الدولة الوحيدة في جنوب الصحراء التي تتقدم على المسار الصحيح لتلبية أهداف التنمية المتعلقة بالصحة في الألفية الثالثة، وذلك طبقاً لصحيفة كريستشان ساينس مونيتور.

أشار مقال نُشر هذه السنة في الجورنال الطبي البريطاني إلى أن متوسط العمر المتوقع في رواندا ارتفع من 28 إلى 56 سنة فيما بين عام 1994 وعام 2012. وخلال السنوات العشر الماضية، انخفضت حالات الوفاة من مرض الإيدز بنسبة 78 بالمائة. وانخفضت وفيات مرض السل بنسبة 77 بالمائة في نفس الفترة. وهي أكبر انخفاضات على المستويين العالمي، والإفريقي على التوالي.

كتب الدكتور بول إي. فارمر يقول في مقاله بالجورنال «إذا أمكن المحافظة على هذه المكاسب، ستصبح رواندا الدولة الوحيدة في المنطقة التي تتقدم على المسار الصحيح لتلبية كل من أهداف التنمية في الألفية الثالثة بحلول عام 2015».

تشمل أهداف التنمية في الألفية الثالثة ثمانية أهداف رئيسية: القضاء على الفقر المدقع والجوع؛ وتعميم التعليم في المرحلة الابتدائية؛ والترويج للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة؛ وخفض معدلات وفيات الأطفال؛ وتحسين صحة الأمهات؛ ومكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/ ومرض الإيدز، والملاريا والأمراض الأخرى؛ وضمان الاستدامة البيئية؛ وتطوير شراكة عالمية من أجل التنمية.

لا يوجد في الدولة التي تضم 11 مليون نسمة سوى 625 طبيباً، ولكن يُعزى الفضل لـ 8000 ممرضة و 45000 عامل رعاية صحية – الذين اختارتهم قراهم – في نجاح رواندا في تحقيق مكاسب صحية. يوفر أولئك العاملون في مجال الصحة رعاية صحية أولية لأمراض مثل الالتهاب الرئوي، والإسهال والملاريا، ويساعدون أيضاً المرضى على الالتزام بمواعيد الأدوية. وحسب صحيفة كريستشان ساينس مونيتور يتلقى نحو 108000 شخص عقاقير لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية، المتاحة للجميع تقريباً.

وطبقاً لتقرير لصحيفة نيويورك تايمز، فإن لدى نحو 98 بالمائة من الروانديين تأمين صحي. ويدعم المانحون الأقساط السنوية الصغيرة، ويدفع المريض 10 بالمائة فقط من جيبه الخاص. وتقدم بعض الرعاية الوقائية بالمجان، مثل الناموسيات والتحصينات. قال مزارع لصحيفة أتلانتيك، «أظهرت رواندا على المستوى الوطني أن باستطاعتك أن تكسر دائرة الفقر والمرض».

تحقيق توازن الحدود

أسرة أيه دي إف

يدعم الاتحاد الإفريقي الحدود التي تعزز التجارة وتردع الجريمة.

تُعتبر الحدود بين جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا دراسة في المتناقضات. فكل يوم يدخل 1200 مواطن كنغولي رواندا عند مركز روسيزي، جنوب بحيرة كيفي. نساء يحملن أطفالهم على ظهورن، وأشخاص من كافة الأعمار يتزاحمون على شراء البيض، والخضروات، ودقيق الكاسافا، والسمك واللحم.

قالت سيدة الأعمال الكونغولية باشيمبى مابيدو، لصحيفة نيو تايمز الرواندية في كانون الأول/ ديسمبر 2011، «أشكر الله فالمقاصة هي في نفس بساطة تسليم إيصال عن السلع المشتراه من رواندا».

يمثل تدفق الناس بحرية عبر الحدود نعمة للجانبين: فالروانديون يستفيدون من التجارة؛ والكنغوليون يحصلون على السلع التي يحتاجونها. ولكن ليس كل ما يعبر الحدود شيئاً حميداً. فالتهريب يمثل مشكلة، لا سيما الموارد الطبيعية. فالقسم الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية غني بالرواسب المعدنية، خاصة القصدير، والتنتالوم، والتنغستين والذهب. وطبقاً لمؤسسة الاستشارات الاستخبارية لإفريقيا، فإن هذه المعادن الأربعة «تمثل غالبية المعادن التي تستخرج بطريقة غير مشروعة، وتُصدر وتباع في السوق الحرة، رغم مساعي المنظمات الدولية لمنع هذه الممارسة».

لجمهورية الكونغو الديمقراطية، ثاني أكبر دولة في إفريقيا، حدود تمتد 10730 كيلومتراً مع ثماني دول إفريقية أخرى إضافة إلى رواندا: أنغولا، وبوروندي، وجمهورية إفريقيا الوسطى، وجمهورية الكونغو، وجنوب السودان، وتنزانيا، وأوغندا وزامبيا. وتلخّص الأوضاع في جمهورية الكونغو الديمقراطية هدفاً لإدارة الحدود الإفريقية: تحقيق توازن بين حرية حركة الناس للتجارة المشروعة وتوفير الأمن ضد طائفة من التهديدات. و طبقاً لدراسة صدرت عام 1996، فإن الحدود الدولية لإفريقيا تضم نقطة عبور رسمية واحدة لكل 129 كيلومتراً. ومعظم هذه النقاط تبعد نحو 20 كيلومتراً عن الحدود المكلفة بحراستها.

نقاط مضيئة في إدارة الحدود

إن القدرة على تأمين الحدود الإفريقية ضعيفة بوجه عام، ولكن الدكتور وافولا أوكومو من برنامج الحدود بالاتحاد الإفريقي في أديس أبابا، إثيوبيا، قال لمجلة أيه دي إف بأن ثلاث مناطق تحرز تقدماً. قال، «إن المنطقة الأولى تقع في جنوب إفريقيا. فلديهم برنامج جيد جداً في نطاق منظمة الشرطة الدولية، يشارك فيه عدد من الدول بمنطقة الجنوب الإفريقي». وهو يتصدى للجرائم عبر

رويترز

أشخاص مشردون يقتربون من الحدود بين جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا في تشرين الثاني/ نوفمبر 2012 فيما يقاتل الجيش الثوري الكونغولي جيش حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية بالقرب من جوما، عاصمة إقليم كيفوي بشمالي جمهورية الكونغو الديمقراطية.

الحدود مثل سرقة السيارات وتهريب المهاجرين غير الشرعيين.

يُعد أمن الحدود في جنوب إفريقيا من بين الأقوى في القارة. وطبقاً لتقرير نشرته وكالة أنباء جنوب إفريقيا BuaNews، فإن الحكومة تستعد لإضافة أربع سرايا من قوة الدفاع الوطني لجنوب إفريقيا إلى حدودها مع بتسوانا وناميبيا في عامي 2013 و 2014. هذا بالإضافة إلى 11 سرية تم نشرها منذ عام 2010 على طول الحدود مع ليسوتو، وموزامبيق، وسوازيلاند وزيمبابوي. قال وزير العدل جيف راديبى، مشيراً إلى أن قوة الدفاع الوطني لجنوب إفريقيا عملت مع جهاز الشرطة في البلاد ودوائر حكومية أخرى في هذا المجهود، «إن الإدارة الفعّالة للحدود جزء من استراتيجية الحكومية لمنع الجريمة، والتي تتعامل مع الجرائم والصيد بدون إذن عبر الحدود».

قال أوكومو إنه رغم قوة برنامج جنوب إفريقيا هذا، فقد يُنظر إليه على أنه يتناقض مع أهداف الاتحاد الإفريقي. وأضاف، «أن شعار البرنامج هو أننا نريد تحويل الحدود الإفريقية من حواجز إلى جسور. نريد أن يكون لدينا إفريقيا أفضل. لذلك فإنك حين تعزز إدارة الحدود، يمكن أن يكون ذلك على حساب ما تريده إفريقيا وهو خلق – ما يمكن أن تسميه حدوداً ناعمة – حيث يتحرك الناس والجماعات بسهولة لتعزيز التكامل الإقليمي أو التكامل القاري. ومن ثم فإن تعزيز إدارة الحدود يمكن أن يُنظر إليه أيضاً على أنه يقوّض هذه الروح....تحويل

«إن شعار برنامجنا هو أننا نريد تحويل الحدود الإفريقية من حواجز إلى جسور».

— دكتور وافولا أوكومو،
كبير المسؤولين عن بناء القدرات في برنامج الحدود التابع للاتحاد الإفريقي

الحدود من حواجز إلى جسور.

«إن منطقة البحيرات العظمى لديها ما نسميه بالمؤتمر الدولي حول منطقة البحيرات العظمى، ولديهم سياسة مشتركة بشأن الحدود، تتسم بفعالية كبيرة فيما يتعلق بتطبيقها على عدد كبير من التهديدات التي تأتي عبر الحدود.

وقال أوكومو عن نظام جوازات السفر الخاصة بالمجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا، «وعندئذ هناك غرب إفريقيا، حيث لدينا جوازات سفر موحدة. إن هذا يعزز الحركة والهجرة».

دور التكنولوجيا

إن إدارة الحدود باهظة التكاليف وتتطلب طائفة من الموارد غير متوفرة لدى الكثير من الدول الإفريقية. فكثيراً ما تكون الحدود بعيدة جداً عن المراكز السكانية وتمر أحياناً عبر تضاريس وعرة من الصعب تأمينها وتسيير الدوريات بها. يمكن أن تملأ التكنولوجيا الفراغات التي يسببها نقص الموظفين.

أعلنت دائرة الهجرة النيجيرية في شباط/ فبراير 2013 أنها ستقوم بتركيب أجهزة بيومترية في جميع مراكز الحدود الوطنية لمراقبة الهجرة. كذلك، قال ليروانو بالا موسى، المراقب العام لدائرة الهجرة النيجيرية لصحيفة ديلي ترست بأنه يجرى توصيل مراكز مراقبة الحدود بنظام الأقمار الصناعية النيجيري حتى يمكن مراقبة النشاطات من المقر الرئيسي في أبوجا.

ومن بين الأجهزة المتقدمة أنظمة للتعرف على الوجوه، وبصمة حدقة العين وبصمات الأصابع، وغيرها من التكنولوجيات البيومترية التي استخدمت بنجاح في نصف الكرة الغربي وستبدو أدوات مبشرة في إدارة الحدود. غير أن أوكومو قال إنه لا يُروج لمثل هذه الأساليب على أنها «أفضل الممارسات» للدول الإفريقية.

قال أوكومو، «إن الأجهزة البيومترية وغيرها من أشكال التكنولوجيا يمكن أن تكون باهظة التكاليف بالنسبة لبعض هذه الدول، ويصعب صيانتها وتشغيلها. فبعض الدول لا تعرف كيف تستخدم الأجهزة التي لديها – الماسحات الضوئية والأجهزة الأخرى التي زُوّدت بها - فهذا الجهاز جيد، ولكني أعتقد أنه يجب توريده على مستوى يمكن صيانته، وتشغيله واستخدامه استخداماً فعّالاً حتى يضيف قيمة للعمل الدائر».

يتفق مع هذا الرأي المحلل العسكري والمؤلف هيلمود - رومر هايتمان. قال لمؤتمر إفريقيا لمراقبة الحدود الذي عقدته وكالة الأنباء DefenceWeb في عام 2010، «إن التعاون والتنسيق سوف يجلبان قدراً أكبر من الفعالية والكفاءة. هذا هو الطريق إلى الامام. فالتكنولوجيا عامل مساعد فقط».

خطة لإدارة الحدود الإفريقية

اقترح الاتحاد الإفريقي «مشروع استراتيجية الاتحاد الإفريقي لتعزيز إدارة الحدود في إفريقيا» كدليل للمراقبة الفعالة. تقترح الوثيقة التي لا تزال قيد المراجعة وفي انتظار مصادقة الاتحاد الإفريقي عليها، ثلاثة «مرتكزات استراتيجية» للنجاح: التعاون والتنسيق، وبناء القدرات، والمشاركة المجتمعية.

التعاون والتنسيق: يقتضي ثلاثة مستويات للتعاون – داخل الوزارات الحكومية والهيئات، وبين الوزارات والهيئات، وعلى نطاق دولي.

قال هايتمان إن أمن الحدود «رياضة جماعية». وأضاف، «أن الحدود في إفريقيا طويلة للغاية ويصعب سدها مادياً».

وقال، «إن الآثار المترتبة على هذا هو أن الحماية الفعّالة للحدود يجب أن تعتمد على الاستخبارات. وبالتالي، فمن المرجح

وكالة الأنباء الفرنسية/ صور غيتي

نساء من جمهورية الكونغو الديمقراطية يمشين نحو معبر حدودي مع أوغندا في بلدة بوناجانا في شرقي جمهورية الكونغو الديمقراطية في تموز/ يوليو 2012. لا يزال هناك آلاف المشردين في شرقي جمهورية الكونغو الديمقراطية في أعقاب عصيان لمتمردي إم23. يعبر كثيرون هذه النقطة الحدودية كل مساء لقضاء الليل في أوغندا.

عدم الحصول على المعلومات الاستخباراتية السليمة والآنية لحماية الحدود ، وبالتأكيد مراقبة الحدود، بدون تعاون وثيق مع القوات والهيئات ذات الصلة على الجانب الآخر من الحدود. وسوف يعود ذلك التعاون بفائدة هائلة على كلتا الدولتين».

بدأ التعاون الثنائي بالفعل في غرب إفريقيا. ففي شباط/ فبراير 2013، أطلقت نيجيريا والكاميرون لجنة الأمن عبر الحدود للبناء فوق اتفاقية توصلتا إليها قبلها بسنة لمكافحة الإرهاب وإيقاف المتمردين. كانت المنطقة الشمالية من نيجيريا مسرحاً لاشتباكات ضارية مع جماعة بوكو حرام المتمردة، وفي شباط/ فبراير، اختطفت الجماعة المتطرفة أسرة فرنسية في شمالي الكاميرون. وقال السفير أولوغبينجا أشيرو، وزير خارجية نيجيريا، لصحيفة ليدرشيب، «إن هذا سوف يشتمل على إجراءات جديدة وإضافية للتصدي لتحديات الإرهاب، وتهريب الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وتدفق المهاجرين غير الشرعيين عبر الحدود».

بناء القدرات: يتعين على الدول أن تدرب رجال أمن الحدود وتحسّن المنظمات وإداراتها. ويجب أيضاً تحديث التشريعات، والقوانين، والبنية التحتية والمعدات لتحسين الكفاءة والفعالية.

صمم برنامج الحدود التابع للاتحاد الإفريقي منهجاً تدريبياً حول إدارة الحدود يضم مواضيع دراسية أساسية مثل الأداء المهني والتحليل السلوكي، والاتصالات الفعّالة، وتحليل الوثائق، وأمن الحدود، والإدارة المتكاملة للحدود، والمبادئ الأخلاقية والنزاهة. ويكتسب تدريس المعايير الأخلاقية أهمية خاصة لأن الفساد يمثل مشكلة ضخمة في إفريقيا. وجاء في مشروع الاستراتيجية : «أنه حيثما كان هناك وكلاء ومسؤولون لإدارة الحدود على استعداد بصورة كافية في مبادلة مسؤولياتهم بمنافع شخصية، فمن الطبيعي أن يصادفوا انتشار المهربين، والتجار والإرهابيين الذين لا يتورعون عن توسيع نطاق تجاراتهم متى تغلبوا على هذا الحاجز الفوري».

قال أوكومو إن المسؤولين سوف يستبدلون المواضيع الدراسية الأساسية بمواضيع محددة لمختلف المناطق حين يُقدم هذا المنهج عبر القارة. قال أوكومو، «متى وُضعت اللمسات الأخيرة على المنهج، نأمل في تعميمه في أنحاء إفريقيا على مدى السنوات الثلاث المقبلة». والواقع، أن دائرة أوكومو سوف تتعاون مع دائرة الشؤون الاجتماعية في الاتحاد الإفريقي، المختصة بالإتجار في البشر، في سلسلة من الدورات التدريبية التي كان من المقرر أن تبدأ في حزيران/ يونيو 2013 في موشي، تنزانيا. ويشارك في الدورات مسؤولون من دوائر الهجرة، والجمارك، وشرطة الحدود، والاستخبارات، والصحة والزراعة.

المشاركة المجتمعية: طبقاً للمشروع، فإن هذه الاستراتيجية «تعترف بأهمية المجتمعات المحلية باعتبارها صاحبة المصلحة في إدارة الحدود في إفريقيا. تشمل المجتمعات المحلية الناس الذين يعيشون على جانبي الحدود، وتجار الحدود، ومنظمات المجتمع المدني الحدودية، والسلطات الإدارية للحكم المحلي، ومحليون آخرون يمكن أن يلعبوا بشكل أو بآخر دوراً في الطريقة التي تُدار بها الحدود».

قال أوكومو إن هذا المورد بالغ الأهمية. وأضاف، «أنه لحد علمي، ما من دولة، حتى مثل جنوب إفريقيا، يمكن أن تنشر الموارد اللازمة للقيام بدوريات في كل منطقة حدودية على أساس ثابت. فقد وجدت الكثير منها أنها تعتمد على المجتمعات المحلية للمساعدة في مراقبة الحدود ومتابعة ما يجري والإبلاغ عنه، فيما يتعلق بالمعلومات. لذلك فإن باستطاعة المجتمعات المحلية، إذا ما تضافرت في إدارة الحدود، أن تكون وسيلة فعّالة للغاية». ❑

وسائل تأمين الحدود

تتباين استراتيجيات تأمين الحدود من التقني إلى الشخصي. يدعم الاتحاد الإفريقي خيارات التكنولوجيا المنخفضة بسبب التكلفة، والاحتياجات التدريبية والصيانة.

التعاون والتنسيق:

يجب أن يحدث هذا داخل وفيما بين الهيئات والدول. والاستخبارات عنصر رئيسي، وتبادل المعلومات الاستخباراتية ضروري. تتعاون نيجيريا والكاميرون عن طريق لجنة الأمن عبر الحدود.

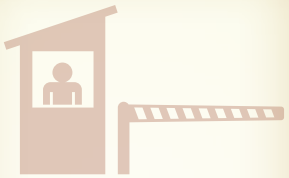

بناء القدرات:

يجب على الدول الإفريقية أن تدرب موظفي الحدود وتحسّن التشريع، والقوانين، والبنية التحتية والمعدات.

المشاركة المجتمعية:

يمكن أن يلعب السكان، والتجار، والسلطات المحلية وآخرين دوراً حيوياً في أمن الحدود عن طريق الملاحظة والإبلاغ.

التكنولوجيا البيومترية:

يمكن أن تشمل مسح العين، والوجه وبصمات الأصابع. تنوي دائرة الهجرة النيجيرية تركيب أجهزة بيومترية عند مراكز الحدود الوطنية لمراقبة الهجرة.

رسم توضيحي لأيه دي إف

ضابط ثاني جيسون هاوارد/ البحرية الأمريكية

الاستجابة السريعة

كتيبة الكاميرون للتدخل السريع تلاحق القرصنة في شبه جزيرة باكاسي.

أسرة أيه دي إف

في عام 2008، وبعد سنوات من النزاعات الدبلوماسية والمناوشات الحدودية الوضيعة، سلمت حكومة نيجيريا شبه جزيرة باكاسي للكاميرون. وهذه المنطقة التي تبلغ مساحتها 1000 كيلومتر من الأراضي الغنية بالنفط عبارة عن شبكة من الجداول الضيقة وغابات المنجروف والجزر. وجاءت عملية التسليم إثر حكم لمحكمة العدل الدولية، ووساطة من أمين عام الأمم المتحدة السابق كوفي عنان في المفاوضات.

فريق اعتلاء كاميروني يتدرب على ظهر السفينة إن إن إس ثاندر أثناء تدريب أوبانجام إكسبريس 2013.

حظيت هذه الخطوة بالإشادة باعتبارها عملية تسليم سلمية نادرة لأرض في إفريقيا، حيث كثيراً ما تؤدي الخلافات الحدودية إلى سنوات من الحرب. ولكن سريعاً ما اكتشفت الكاميرون أن حكم باكاسي يحمل في طياته مخاطرة الخاصة.

- في 20 تشرين الثاني/ نوفمبر 2007، أوقع متمردون يعتلون زوارق سريعة جنوداً كاميريون في كمين وقتلوهم. وأبلغت الجماعة الانفصالية وسيلة إعلام بأنها تريد» توجيه تحذير «إلى الحكومة الكاميرونية.
- في تشرين الأول/ أكتوبر 2008، اعتلى قراصنة السفينة بوربون ساجيتا في البحر واحتجزوا 10 مدنيين رهائن.
- في خريف 2008، سطت عصابات تعتلي زوارق سريعة سلسلة من البنوك في بلدات ساحلية كاميرونية، وفرّت بملايين الفرنكات الكاميرونية.
- في تشرين الثاني/ نوفمبر 2010، أسفر هجوم على محطة النفط مودي التي تديرها الشركة الإنجليزية - الفرنسية بيرينكو، عن مقتل ستة أشخاص.

بات الوضع ميئوساً منه لدرجة أن شركات النفط الأجنبية بدأت تدفع إتاوات للقراصنة نظير مرور سفنها بأمان. كانت السفن التي تدفع إتاوات للقراصنة ترفع أعلاماً تطلب من القراصنة عدم مهاجمتها.

كذلك أثر انعدام الأمن سلباً على الاقتصاد. ففيما سحبت الشركات الأجنبية العاملين بها، انخفض إنتاج النفط. وطبقاً لمؤسسة جيمستاون، انخفض إنتاج الكاميرون في الفترة من عام 2005 إلى عام 2009، بنسبة 18 بالمائة، فوصل إلى 77000 برميل يومياً بعد أن كان 94000 برميل في اليوم.

واجهت الكاميرون عدواً مختبئاً في غابات المانغروف وقاتلت لأسباب متنوعة. كان بعضهم مقاتلين انفصاليين لم يعترفوا بسلطة الحكومة المركزية. وكان آخرون قراصنة متمرسين دأبوا على اختطاف السفن وعمال البترول طلباً للفدية. ومع ذلك كان هناك آخرون مجرد مجرمين انتهازيين يهرّبون المخدرات أو الأسلحة.

كتب محلل الأمن نياغالي باغايوكو - بينون يقول في تقرير له عام 2008، «إن النزاع الطويل الأمد بين نيجيريا والكاميرون جعل شبه جزيرة باكاسي خارجة عن السيطرة. وتم تجميد المواقع العسكرية للعدوين لعدة عقود. ومن ثم أصبحت باكاسي أرضاً مستباحة لا تُمثل فيها أي سلطة إدارية».

أدرك كبار المسؤولين المدنيين والعسكريين في الكاميرون الحاجة إلى استراتيجية جديدة. فلم تكن القوة البرية التقليدية أو القوات البحرية مناسبة للمهمة. لذلك، وفي قرار غير مسبوق، سلمت الكاميرون السيطرة على مهام خفر سواحلها إلى وحدة نخبة من قواتها الخاصة، هي كتيبة التدخل السريع.

قال العقيد جوزيف نوما من كتيبة التدخل السريع، «لدينا خبرة فريدة، لذلك كان علينا أن نبني نظاماً فريداً يتناسب مع وضعنا».

توسيع كتيبة التدخل السريع

تكونت كتيبة التدخل السريع عام 1999 وتشكلت في البداية ككتيبة تدخل خفيفة لملاحقة قطّاع الطرق، في الجزء الشمالي من البلاد. وفي 2001، تم توسيعها لتشمل تواجدها في ثلاثة قطاعات من الكاميرون. وبحلول 2008 كان لها خمس كتائب تعمل في خمسة مناطق. ومع نموها، أضافت وحدات خاصة، من بينها وحدة لمكافحة الإرهاب، والدعم اللوجستي وسرب جوي.

بدأ تدريب القوة البحرية، التي عُرفت مبدئياً باسم كتيبة التدخل السريع - دلتا عام 2009 في خليج مان أو وور، وهو خليج صغير لا يبعد كثيراً عن بلدة ليمي الساحلية. يضم الموقع الجيد التجهيز حظيرة للطائرات المروحية، ومركزاً للعمليات البحرية يعمل بالكمبيوتر وبركة للسباحة لتدريب الغواصين.

لحماية المنشآت النفطية، تستخدم كتيبة التدخل السريع البارجة ريو ديل راي المؤلفة من خمسة طوابق، وتعمل كقاعدة بحرية عائمة.
القوات المسلحة الكاميرونية

صُممت كتيبة التدخل السريع، منذ البداية، لتكون وحدة نخبة. يشمل التدريب الذي يستمر ستة أشهر لكوماندو كتيبة التدخل السريع - دلتا اختبارات صارمة للتحمل واللياقة البدنية تصل إلى ذروتها بالسير على الأقدام لمسافة 400 كيلومتر يجب على كل المجندين أن يستكملوها. وتطلبت الدورات التدريبية الخاصة من الرجال إتقان عملية اعتلاء السفن، والطب القتالي، وإطلاق النار التكتيكي والسباحة. ومن يزور الموقع سيلاحظ شعار كتيبة التدخل السريع BIR مطبوعاً على قبعات الجنود، والمركبات، وحقائب الظهر، بل ومكوي في الخبز الذي يُقدم في قاعة الطعام. وكلها مصممة لغرس «روح» كتيبة التدخل السريع، التي يقول القادة إنها تستهدف جميعها اتخاذ زمام المبادرة واستعراض القدرة القيادية.

من أجل بحار أكثر أماناً

تدريبات أوبانجام إكسبريس تجمع دول خليج غينيا لمكافحة الجريمة البحرية

أسرة أيه دي إف

فيما سقط مطر خفيف على بورت دوالا قبل الفجر، خاطب الرائد فيليكس تتشا من كتيبة التدخل السريع الكاميرونية، رجاله. كان الكوماندو يتأهبون للتوجه إلى البحر في عملية تستمر أياماً لملاحقة، واعتلاء وتفتيش السفن المشبوهة في خليج غينيا.

كانت العملية جزءاً من أوبانجام إكسبريس، وهي تدريبات أمنية بحرية متعددة الجنسيات. ورغم أن جميع السفن المستهدفة في التدريب صديقة، فإن التهديدات في الخليج حقيقية جداً.

قال تتشا لرجاله، «اعتمدوا على تدريبكم. حافظوا على تركيزكم حتى النهاية. إن المهمة تتطلب الكثير من التركيز. إنكم تتمتعون بالجدارة اللازمة، لذلك فإن كل ما تبقى هو أن تطبقوا مهاراتكم هذه على الأرض».

إن تدريبات أوبانجام التي أجريت قبالة ساحل الكاميرون في الفترة من 22 إلى 28 شباط/ فبراير 2013، هي تلك التي تتدرب فيها دول إفريقيا الوسطى لتكون لها اليد العليا على المجرمين البحريين. كان كوماندو كتيبة التدخل السرية، وهو فريق مدرب على عملية الاعتراض البحري، هناك لصقل الأساليب مثل اعتلاء وتأمين السفن، وفحص شحنة السفينة ومراجعة المستندات للكشف عن دلائل نشاط إجرامي، والاستجابة للطوارئ الطبية على ظهر السفينة.

قال تتشا إن هذه المهارات في غاية الأهمية. فقد أصبح خليج غينيا في السنوات الأخيرة نقطة ساخنة للقرصنة، وتهريب المخدرات والصيد الجائر. وتوفر المنطقة 40 بالمائة من نفط أوروبا و 29 بالمائة من النفط الذي تستخدمه الولايات المتحدة. يعزز هذا البترول اقتصادات العديد من دول المنطقة، ولكن تفشي الجريمة في الآونة الأخيرة دفع المنظمات البحرية إلى التحذير من أن مخاطر الخليج في طريقها لأن تصبح «صومالياً آخر».

قال الكوماندر لويس مودوما من الغابون، وهو خبير في السلامة والأمن البحريين، لدى الجماعة الاقتصادية لدول وسط إفريقيا، «إن كل هذه الدول تعتمد على أسواق النفط. فهو المصدر الرئيسي الذي تستخدمه في دفع مرتبات الناس. لذلك، إذا بدأ الأشرار مهاجمتنا وتأثرت أسواق النفط بذلك، يمكن أن يكون لذلك أضرار بالغة».

شارك في التدريب المتكرر أوبانجام (وهي كلمة تعني «التضامن» في لغة الفانج) 16 دولة، وهو رقم غير مسبوق. تراوحت الدول المشاركة بين ساحل العاج في الشمال وجمهورية الكونغو الديمقراطية في الجنوب.

كان المركز العصبي للتدريب في مركز العمليات البحرية في دوالا، حيث تواصل المراقبون مع مراكز العمليات البحرية الأخرى الممتدة عبر إفريقيا الوسطى ومع السفن في البحر. تابع المراقبون شبكة التدريب التي غطت مساحة 20 ميلاً بحرياً مربعاً على شاشات عرض كبيرة زامنت بيانات الرادار و والبيانات الصادرة عن نظام التعرف الآلي على هوية السفن، الموجود بالسفن.

قال المنظمون إنه كان أعقد تدريب مارسوه من قبل. قال النقيب البحري الأمريكي ديف رولو، مدير التدريب، «في كل سنة يزداد التدريب تعقيداً، ونضيف إليه أشياء قليلة أخرى. وتدريب هذه السنة تقدم خطوة رئيسية إلى الأمام».

اشتمل تدريب أوبانجام13 عدة ابتكارات:

- تم لأول مرة توجيه عمليات اعتلاء السفن في التدريب من قبل فريق قيادة وسيطرة على ظهر سفينة أثناء التدريب – السفينة البلجيكية BNS Godetia. اتصل هذا الفريق مباشرة مع فرق الاعتراض البحري في البحر عن طريق لاسلكي عالي التردد.
- قام المنظمون بمحاكاة انقطاع كهربائي وعطل مولد في مركز العمليات البحرية تطلبت قيام مركز شريك للعمليات البحرية بدعم جميع البيانات.
- تبادلت خمسة مراكز للعمليات البحرية البيانات وراقبت المجال البحري في الوقت الحقيقي. وكان المراقبون العاملون في مراكز العمليات البحرية في الغابون، ونيجيريا، وغانا، وتوغو والكاميرون على اتصال منتظم عبر أداة دردشة آمنة على الإنترنت وفرتها القوات البحرية الإفريقية.

قال رولو، إن المشاركين تعاملوا بحذق مع التعقيدات الإضافية. وينظر المنظمون العام القادم في إضافة منعطفات جديدة من بينها تطبيق «قانون البحار» على العمليات غير المتوافقة لاعتلاء السفن، وتوسيع حجم الشبكة، وإشراك المزيد من المروحيات وطائرات الدورية البحرية.

قال مودوما إن تدريبات أوبانجام تساعد في عرض جبهة موحدة ضد الجريمة البحرية. وقال إنه رأي منذ تدريبات أوبانجام الأولى عام 2010، مزيداً من الاتصالات بين مراكز العمليات البحرية والضباط البحريين لدول خليج غينيا الذين شاركوا في التدريب. وعندما تمر سفينة مشبوهة من المنطقة الاقتصادية الخاصة بدولة ما إلى أخرى، لا يُسمح لها أن تختفي مرة أخرى. هناك حق «المطاردة الساخنة» بين دول الجماعة الاقتصادية لدول وسط إفريقيا، ولا يتوانى مراقبو مركز العمليات البحرية في الاتصال ببعضهم البعض. وأضاف، «أن معظم مراقبي مركز العمليات البحرية موجودون هنا. وهم يعرفون الآن بعضهم البعض، ويمكن أن يتواصلوا هاتفياً أو باللاسلكي العالي التردد. لقد أصبح تبادل المعلومات أسهل الآن».

قال مودوما أيضاً إن المجرمين باتوا على بينة بتدابير الأمن المشددة ويجنحون إلى الفرار من المياه عندما تُجرى تدريبات أوبانجام كل سنة. وأضاف، «أن هذا استعراض للقوة أمام القراصنة. يمكن أن يؤثر عليهم؛ ويمكن أن يثبط همتهم إزاء القيام بنشاطات غير مشروعة».

كوماندر البحرية الأمريكية دوايت أيزاكس، يجلس إلى اليمين، يناقش العمليات البحرية مع ضباط بحرية من الكاميرون، وجمهورية الكونغو، وغانا ونيجيريا أثناء التخطيط الرئيسي لتدريب أوبانجام إكسبريس 2013.

ضابط ثاني جيكوب دي. مور/ البحرية الأمريكية

قال الرائد جيرومي فرانسيس نكو إيلا من كتيبة التدخل السريع، «نريد جنوداً يشاركون، ولا يكتفون بالتنفيذ دون أن يعرفوا ماذا سيفعلون عندما يتوجهون في مهمة. أن يندمجوا حقاً فيما نطلب منهم أن يفعلوه ويكونوا فعلاً جزءاً من المهمة كلها من بدايتها إلى نهايتها. فالكل أكبر من مجموع أجزائه؛ هذا ما ندرسه لهم».

وفيما بين عام 2009 وأوائل عام 2013، توسعت وحدة كتيبة التدخل السريع - دلتا لتضم 1500 جندي. والوحدة ممولة تمويلاً جيداً، ورغم أن توسعها أثار امتعاض البعض في الأفرع العسكرية الأخرى، فإن نجاحها في مكافحة قطاع الطرق والقراصنة حظي بإشادة من الجميع. قال نكو إيلا، «إننا نؤكد على العمل كفريق، والعمل كمجموعة. فالالتزام بنفس المهمة أفضل من أن يكون كل واحد مجرد إخصائي».

تأمين شبه الجزيرة

في آذار/ مارس 2009، تسلمت كتيبة التدخل السريع رسمياً عملية الأمن في باكاسي. بدأت المهمة بمجهود لتطهير شبه الجزيرة من المجرمين.

قال العقيد جوزيف نوما من كتيبة التدخل السريع متذكراً، «عندما وصلنا إلى شبه الجزيرة، كان القراصنة يعيشون ويعملون بحرية. وكانت فكرتنا الرئيسية إذا ما واجهنا القراصنة، أن نلحق بهم الأذى. استخدمنا مدافع رشاشة ثقيلة للغاية. كنا مدججين بالسلاح في كل مرة خرجنا فيها؛ كان لدينا ثلاثة زوارق عليها نحو 20 جندياً، ومدافع رشاشة، وجهاز رادار. استخدمنا كل الأدوات للاستفادة من مستوى قوتنا».

قال نوما إن وحدات كتيبة التدخل السريع شقت طريقها عبر الدلتا في مجموعات دورية مؤلفة من ثلاثة زوارق سريعة. كانت الزوارق مدعومة بفريق تدخل ينتظر عند المرسى، كان متأهباً للاستجابة في غضون خمس دقائق بالنهار و 15 دقيقة بالليل في حالة «الاشتباك».

قال نوما، «لا نريد أن تستمر المهمة فترة طويلة. ففي المجال البحري، إذا لم تنجح في غضون 30 دقيقة، سيتحول ذلك إلى مشكلة كبيرة. فأنت تعمل هناك وسط أشجار المانغروف، وإذا فقدتهم، لن تعثر عليهم مرة أخرى».

إن الهدف من استعراض القوة هو أن يُحدث أثراً. وقد انخفض النشاط غير المشروع في شبه الجزيرة باطراد من عام 2008 إلى عام 2010، وسمح الاستقرار الناجم عن ذلك للمسؤولين بتحسين البنية التحتية لشبه الجزيرة وأتاح التأكيد مجدداً على المجتمع المدني. وطبقاً لصحيفة كاميرون تريبيون فقد تم خلال تلك السنوات، بناء أكثر من 300 كيلومتر من الطرق الممهدة والجسور وعشرات المدارس الابتدائية، والعيادات الطبية، ومراسي السفن.

قال الراحل جيكوب ليكونزى كيتونا، رئيس لجنة مشروعات الأولوية في باكاسي، في مقابلة معه عام 2010، «لقد تم تعزيز

كموماندو كتيبة التدخل السريع يستعدون لاعتراض هدف كجزء من تدريب أوبانجام إكسبريس 2013 في قاعدة دوالا البحرية في الكاميرون.

ضابط ثاني جوش بينيت/ البحرية الأمريكية

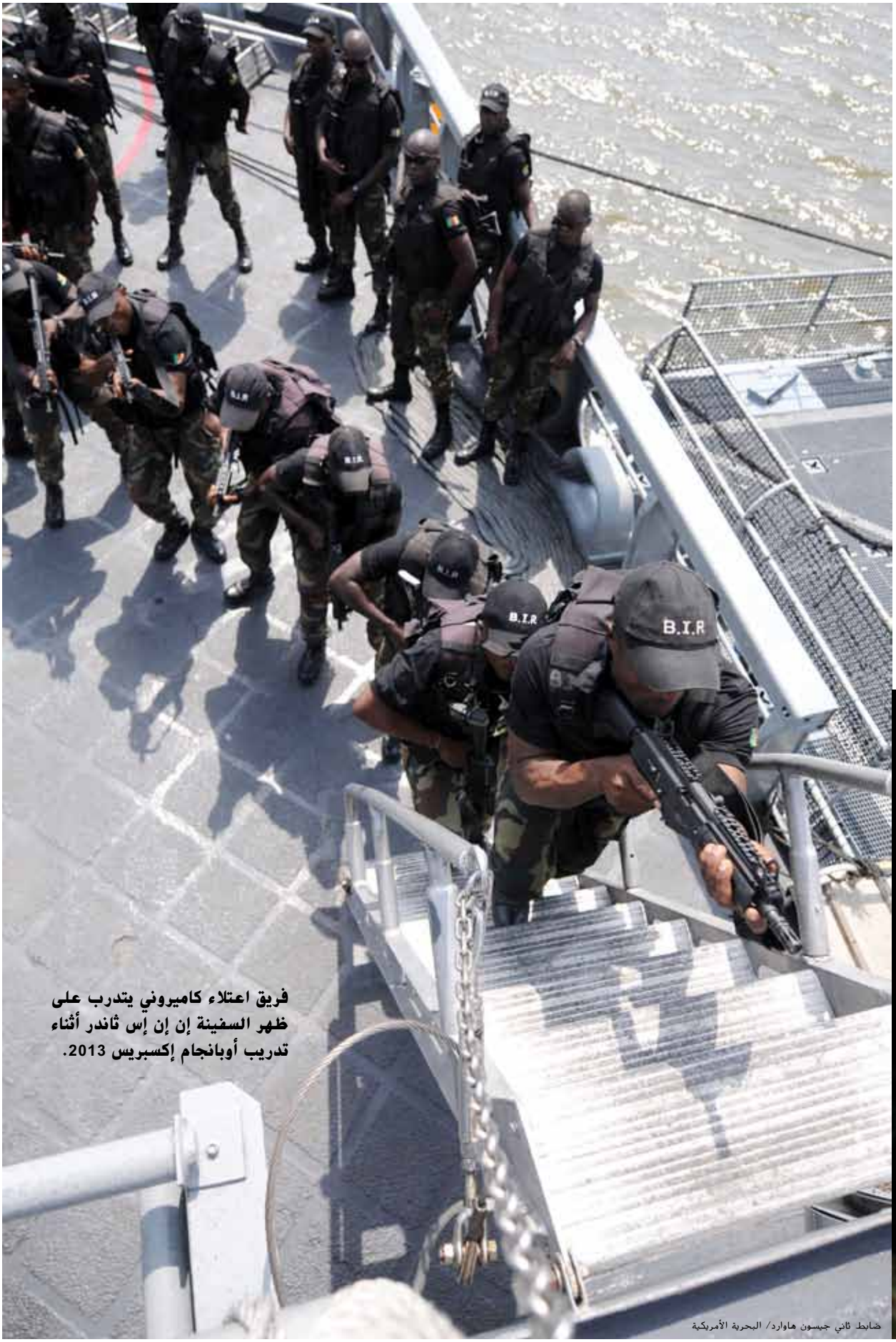

فريق اعتلاء كاميروني يتدرب على ظهر السفينة إن إن إس ثاندر أثناء تدريب أوبانجام إكسبريس 2013.

ضابط ثاني جيسون هاوارد/ البحرية الأمريكية

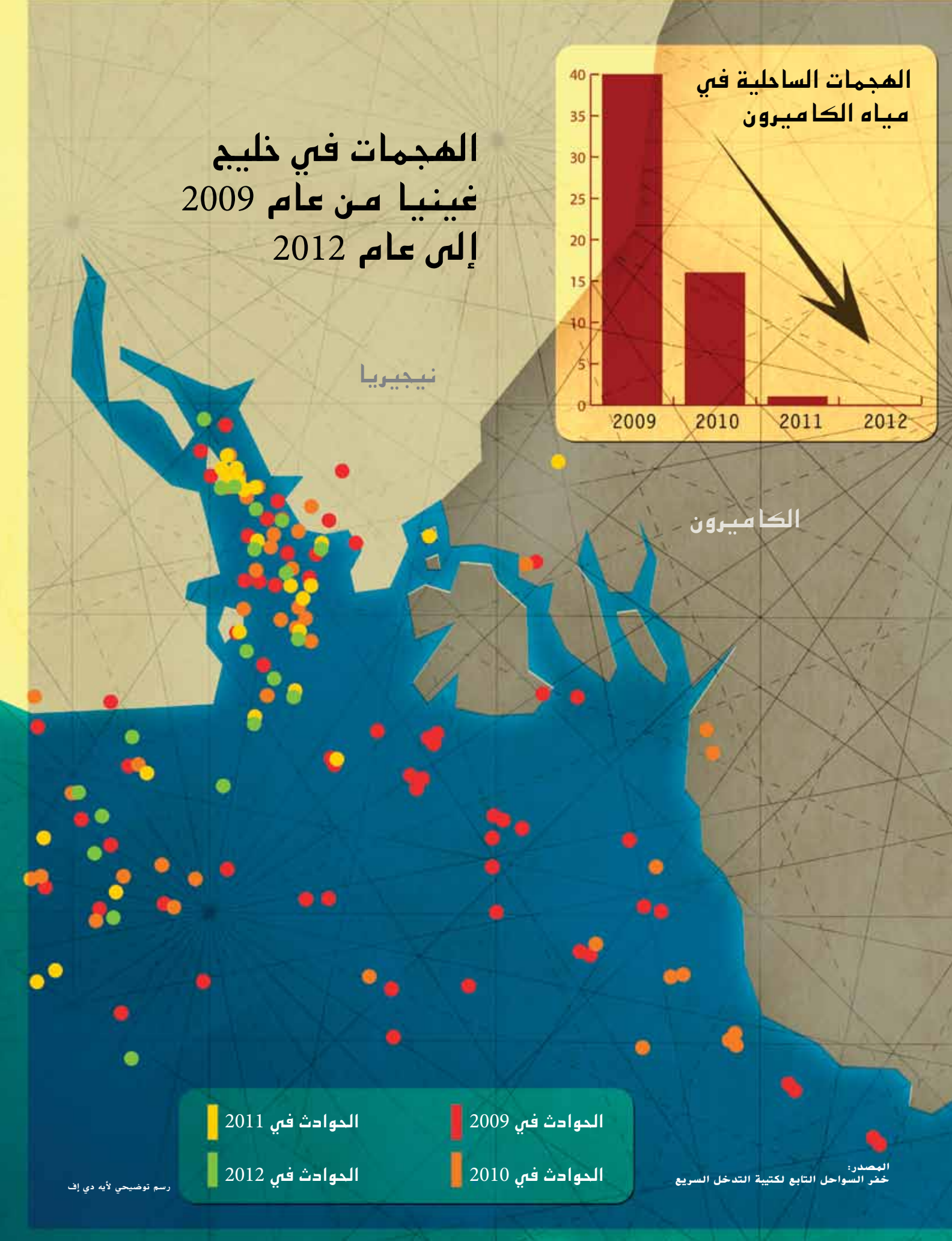
الهجمات في خليج غينيا من عام 2009 إلى عام 2012
الهجمات الساحلية في مياه الكاميرون
40
35
30
25
20
15
10
5
0
2009
2010
2011
2012
نيجيريا
الكاميرون
الحوادث في 2009
الحوادث في 2010
الحوادث في 2011
الحوادث في 2012
المصدر:
خفر السواحل التابع لكتيبة التدخل السريع
رسم توضيحي لأيه دي إف

جنود كتيبة التدخل السريع يقفون انتباه في خليج مان أو وور أثناء زيارة لعسكريين أمريكيين في شباط/ فبراير 2013.

أسرة أيه دي إف

الأمن في باكاسي. ومضى الآن أكثر من سنة ونصف على حوادث الأمن التي كانت تقع هنا لأن كتيبة التدخل السريع تضمن السلامة جنباً إلى جنب مع الشرطة والجندرمة. إن الأمن يمثل أولوية دولية وعلينا أن نحاول تعزيزه كل يوم».

سمح النجاح في باكاسي لكتيبة التدخل السريع بأن تتوسع في مهمتها. فقامت بتقسيم ساحل الكاميرون بأسره الذي يمتد 420 كيلومتراً إلى أربع مناطق عمليات وأقامت أربع قواعد لخفر السواحل تابعة لها وأوكلت إليه مسؤولية الإشراف على 10 أميال بحرية من الشاطئ. ولتحسين الوعي بالمجال البحري، أقامت الكاميرون ثلاثة أنظمة للرادار وأدمجت البيانات التي تجمع من الرادار ونظام التعرف الآلي على هوية السفن المتاح للعموم. بدأت وحدات كتيبة التدخل السريع في رصد، وإيقاف واعتلاء السفن المبحرة بسرعة أكثر من 15 عقدة، وهي سرعة تتميز بها السفن التي يستخدمها القراصنة والمهربون.

كذلك أوقفت السفن عشوائياً وقامت بتفتيشها وعثرت في بعض الحالات على مخدرات وأسلحة مهربة. قال نوما، «لقد حاولنا إشاعة الخوف في الطرف الآخر حتى إذا أراد أحد أن يأتي إلى الكاميرون بأسلحة في السفن، سوف يفكر مرتين قبل أن يفعل ذلك».

من المتوقع إضافة نظامين آخرين للرادار إلى الساحل خلال السنوات المقبلة وتقوم كتيبة التدخل السريع، باطراد، بدمج دوريات الطائرات المروحية في عمليات المراقبة الخاصة بها.

لاستعادة ثقة صناعة النفط، اشترت كتيبة التدخل السريع البارجة ريو ديل راي، المؤلفة من خمسة طوابق، لتعمل كقاعدة عائمة مفتوحة تسمح للقوات بأن تكون على مسافة أقرب من المنشآت النفطية. يمكن أن تحمل البارجة التي يبلغ طولها 70 متراً 132 رجلاً ومجهزة بمنصة لهبوط الطائرات المروحية. كما نشرت كتيبة التدخل السريع فرقاً أمنية عند المنشآت الرئيسية، من بينها مصفاة النفط الوطنية في ليمبى وميناء المياه العميقة في كريبي.

كانت النتائج مبهرة. ففي عام 2009، كان هناك 40 هجوماً بحرياً للمجرمين في مياه الكاميرون الإقليمية، وذلك طبقاً لكتيبة التدخل السريع. وفي عام 2010، انخفض عدد الهجمات إلى 16، وفي عام 2011 لم يكن هناك سوى هجوم واحد. واستمر هذا الاتجاه التنازلي، وفي عام 2012 لم تكن هناك أي هجمات مسجلة في المياه الكاميرونية.

ومع ذلك، فقد استمرت الهجمات بمعدلات مزعجة في مناطق أخرى من خليج غينيا. فطبقاً للمكتب البحري الدولي في لندن، ارتفعت الهجمات في الخليج، الذي يمتد من ساحل العاج إلى ساحل جمهورية الكونغو الديمقراطية، بنسبة 42 بالمائة عام 2012.

قال نكو إيلا، «إن حقيقة أن الجانب [الكاميروني] خال من الهجمات لا تعود إلى حقيقة أن القراصنة قرروا فقط التخلي عن عملهم والعودة إلى ديارهم. إنه بسبب الوجود الدائم والأثر الرادع الذي أوجدناه في مياهنا الإقليمية من خلال الدوريات البحرية، والدوريات الجوية، ووحدات التدخل، وكذلك الفرق الأمنية التي أرسلناها لحماية منشئات النفط والغاز البحرية». ❑

رويترز

وصلة المخدرات

دول غرب إفريقيا توقع اتفاقاً لتخليص المنطقة من المخدرات العابرة من أمريكا الجنوبية إلى أوروبا

أسرة أيه دي إف

جنود سنغاليون في بلدة روفيسك يتأهبون لإتلاف قوالب من الكوكايين المصادر.

وصفت الأمم المتحدة غينيا - بيساو بأنها «دولة المخدرات» الأولى في العالم. انطبق هذا الوصف على ما يبدو في نيسان/ إبريل 2013 حين اتهمت وزارة العدل الأمريكية الفريق أنطونيو إندجاي قائد القوات المسلحة بالتآمر لنقل الكوكايين إلى الولايات المتحدة وبيع أسلحة للقوات المسلحة الثورية الكولومبية.

قال ممثلو الادعاء في نيويورك إن إندجاي يواجه أربع تهم للتآمر لبيع صواريخ أرض - جو لمتمردي القوات المسلحة الثورية الكولومبية لإسقاط مروحيات الدورية الأمريكية، والسعي لتصدير كوكايين إلى داخل الولايات المتحدة. وهو ثامن شخص من الدولة الواقعة في غرب إفريقيا تستهدفه الولايات المتحدة. جاءت تهم إندجاي بعد اتهامات مماثلة وُجّهت ضد قائد البحرية السابق في غينيا- بيساو وأربعة آخرين.

تمثل غينيا - بيساو محور مخدرات مثالياً في غرب إفريقيا. وهو موقع ملائم، وحكم القانون غير موجود عملياً. صرح أمادو فيليب دى أندريس من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة لصحيفة الغارديان البريطانية، «بأنها بلد يسهل تنشيطه إذا كنت من لوردات الجريمة المنظمة. فأجهزة الأمن ليس لها حرفياً سيطرة لسببين: غياب القدرة وغياب المعدات».

كما شهدت غينيا - بيساو زيادة في إدمان المخدرات بين سكانها أنفسهم. يقول أنطونيو ماريا كوستا، المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، «إن صغار الموزعين يحصلون على أجورهم من نفس الصنف، وما يتبقى يباع محلياً».

التعاون عنصر رئيسي في مكافحة المخدرات

ليست غينيا - بيساو الدولة الوحيدة بغرب إفريقيا التي تعمل كمحطة طريق لكوكايين أمريكا الجنوبية المتجه إلى أوروبا. فأطنان من المخدرات تقطع المحيط الأطلسي في طائرات تهبط في أماكن لا تخضع لأي حكومة. والتجارة مجزية جداً لدرجة أنه عُرف عن مهربي المخدرات أنهم يحرقون الطائرات بعد أن تسلم شحنتها في استعراض وقح للثراء والقوة.

وطبقاً لموقع www.dialogo-americas.com، شحنت عصابات المخدرات، المتمركزة عادة في كولومبيا وفنزويلا، مئات الأطنان من الكوكايين تقدر بمليارات الدولارات إلى غانا، وغينيا (كوناكري)، وليبيريا، ومالي، ونيجيريا، وسيراليون وتوغو. والقوات المسلحة الثورية الكولومبية مورّد رئيسي للكوكايين المتجه إلى أوروبا.

في عام 2009، اطلع وكلاء من الإدارة الأمريكية لمكافحة المخدرات على لمحة عن كيفية تنفيذ مؤامرات التهريب هذه عندما حاولت منظمة مخدرات أمريكية رشوة مسؤولين ليبيريين متخفين. وانتهت القضية باعتقال عدة رجال، من بينهم لورد المخدرات في أمريكا الجنوبية مارسيل أسيفيدو سارمينتو، الذي تاجر في الكوكايين لأكثر من عشرين عاماً. وقالت السلطات الأمريكية إنه كان قادراً على نقل كميات من الكوكايين تزن كل كمية منها ألف كيلوغرام إلى غرب إفريقيا.

سارت القضية ضمن «العملية لا هوادة فيها»، وهي عملية سرية بين ليبيريا والولايات المتحدة. وجاء في نشرة إخبارية في حزيران/ يونيو 2010 صادرة عن مكتب وزير العدل الأمريكي أن المتهمين حاولوا رشوة مسؤولين ليبيريين كبيرين لحماية شحنات الكوكايين المتجهة إلى أوروبا وأجزاء أخرى من إفريقيا. ولسوء حظ المتهمين، كان المسؤولان في الحكومة الليبيرية يعملان مع الإدارة الأمريكية لمكافحة المخدرات. ونتيجة للعملية، حُكم على أسيفيدو سارمينتو بالسجن 12 عاماً في آذار/ مارس 2013 لتآمره على نقل الكوكايين إلى داخل الولايات المتحدة.

يستمر التعاون بين ليبيريا والولايات المتحدة. ففي آذار/

وكالة الأنباء الفرنسية/ صور غيتي

ضباط شرطة مكافحة المخدرات يفتشون سيارة حيث تمت مصادرة شحنة كبيرة من الهيروين من منزل بولاية روندا في نيروبي، كينيا، في 14 شباط/ فبراير، 2013.

مارس 2013، أرسلت الولايات المتحدة أجهزة اختبار مخدرات، وأصفاداً ومصابيح يدوية إلى وكالة مكافحة المخدرات الليبيرية للمساعدة في تحقيقات المخدرات، وذلك طبقاً للمجلة الإلكترونية Front Page Africa. وسوف تسمح هذه الأجهزة باختبار المواد غير المشروعة التي صودرت أثناء التحقيقات.

قال أنطوني سوه مدير وكالة مكافحة المخدرات الليبيرية إن هذا التبرع مهم، بالنظر إلى عدم وجود قانون ضد المخدرات في البلاد. قال سوه، «إن إدمان المخدرات في بلد ما هو إدمان مخدرات في الدولة الأخرى، لأن تجارة المخدرات جريمة عبر الحدود الوطنية. وشريكنا الأمريكي يعرف أن ليبيريا نقطة ضعف؛ وهذا هو السبب في أنهم يأتون لمساعدتنا في بناء متاريس ضد مهربي المخدرات».

يعمل قسم مكافحة المخدرات وإنفاذ القانون بالقيادة الأمريكية لإفريقيا مع دول إفريقية أخرى لوقف تجارة المخدرات. علق مارك

كميات الكوكايين الرئيسية المصادرة في غرب إفريقيا (2005-2011)

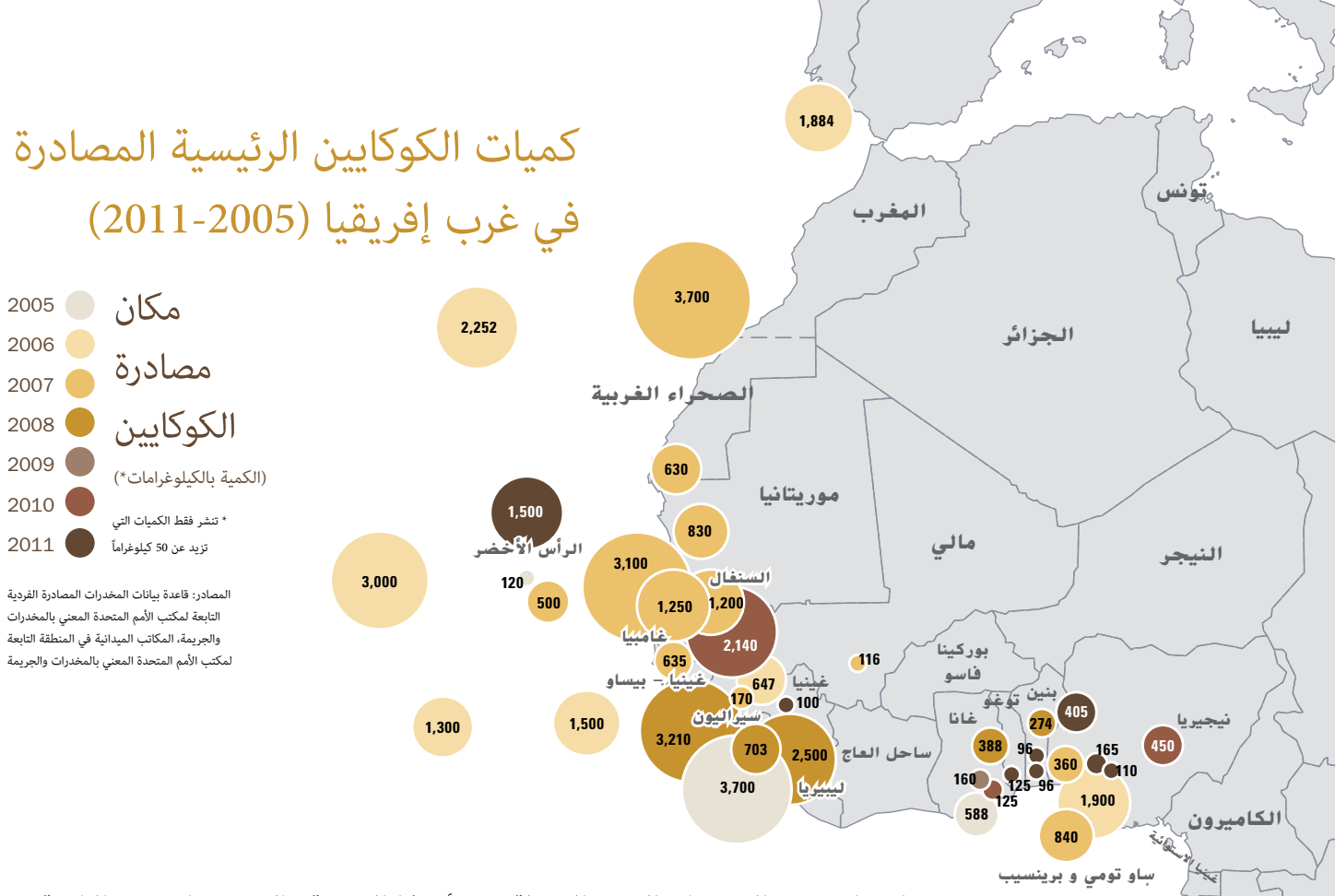

هوبشمان، نائب مدير القسم على الجهود المبذولة مع الدول الشريكة السنغال، وغانا، ونيجيريا وجمهورية الرأس الأخضر:

السنغال: تركزت الجهود في السنغال على أجهزة اتصالات عالية التردد جداً (في إتش إف) وعالية التردد (إتش إف). والفكرة هي ربط وحدات البحرية السنغالية، لاسيما في منطقة كازامانس جنوبي غامبيا، حيث يتفشى التهريب وغيره من النشاط غير المشروع. قال هوبشمان، «إن الهدف الطويل المدى لهذا المشروع هو ربط أكبر عدد ممكن من الدول مع بعضها البعض، لا سيما بجهاز إتش إف. يمكن أن تكون لنا اتصالات بين دول مختلفة ويؤمل في أن تسهّل تدفق المعلومات على نحو أفضل. ونحن نركز حالياً على ربط السنغال، وغامبيا وجمهورية الرأس الأخضر بذلك الجهاز».

غانا: عمل قسم مكافحة المخدرات وإنفاذ اقانون مع الإدارة الأمريكية لمكافحة المخدرات لتشكيل وحدة تحقيق خاصة. قال هوبشمان، «بدأنا نرى بعض الثمار الناجمة عن ذلك المجهود فيما يتعلق بعدد كبير من الاعتقالات والمصادرات في تلك الدولة».

وهذا المجهود مبني على نموذج عمل الوكالة الأمريكية لمكافحة المخدرات في أمريكا الوسطى وأمريكا الجنوبية. قال هوبشمان، «من الناحية الأساسية سوف يأتون ويختارون أفضل وأذكى العناصر من بعض الأجهزة الأمنية، ويجعلونهم يخوضون عملية تدقيق، ثم يوفرون لهم نوعاً من برامج التدريب والتوجيه. لذلك فإننا شاهدنا نجاحاً جيداً لذلك في غانا، ونتوسع في الواقع لننقل البرنامج أيضاً إلى دول أخرى في إفريقيا».

نيجيريا: بدأت الولايات المتحدة العمل مع نيجيريا في مشروع طويل الأجل لمساعدة الوكالة الوطنية لمكافحة المخدرات وإنفاذ القانون بالبلاد في وضع برنامج تدريب شامل. تضم الوكالة نحو 5000 شخص، وسوف يسعى البرنامج لعرض التدريب على جميع المستويات، من الموظفين الجدد إلى كبار المسؤولين.

جمهورية الرأس الأخضر: تشاركت الولايات المتحدة مع جمهورية الرأس الأخضر في عام 2010 لبناء مركز للعمليات البحرية بين الوكالات. كان المركز لاعباً رئيسياً في عملية مصادرة 5,1 طن من الكوكايين قبالة ساحل الرأس الأخضر في تشرين الأول/ أكتوبر 2011، وهي أكبر كمية في تاريخ البلاد.

كما عملت القيادة الأمريكية لإفريقيا إقليمياً مع مكتب شؤون تطبيق القانون الدولي بوزارة الخارجية

الأمريكية والوكالات الأخرى لتطوير مبادرة التعاون الأمني لغرب إفريقيا. وترمي الأهداف الخمسة للمبادرة إلى بناء مؤسسات خاضعة للمساءلة، وإقامة أطر عمل سياسية وقانونية للتصدى للجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية، وتوطيد العمليات الأمنية، وتعزيز أعمال العدالة، ومعالجة القضايا الاجتماعية - الاقتصادية وتداعيات الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية.

التطلع شرقاً وشمالاً

لا تزال غرب إفريقيا أكثر المناطق الإفريقية نشاطاً في تهريب المخدرات، ولكن شرق إفريقيا بدأت تجذب الاهتمام أيضاً. فالهروين من أفغانستان وباكستان بدأ يشق طريقه داخل القارة وبالذات عبر كينيا وتنزانيا. وفي آذار/ مارس 2013، قامت سفن قوة المهمة المشتركة 150، وهي دورية أمنية بحرية متعددة الجنسيات، باعتراض 500 كيلوغراماً من الهروين قبالة ساحل تنزانيا كجزء من عملية الاجتياح الجنوبية المركزة، وهي عملية لمكافحة الإرهاب. تأتي المصادرة فيما تعمل القيادة الأمريكية لإفريقيا مع تنزانيا لبناء قدرة على مكافحة التهريب وتبادل المعلومات.

قال هوبشمان، «إنها منطقة بدأت تحظى برؤية واضحة وتركيزاً متزايداً من جانبنا. كانت معظم برامجنا في الماضي مركزة تركيزاً خالصاً في غرب إفريقيا، ولكننا بدأنا في التوسع إلى شرق إفريقيا».

أكدت الأزمة في مالي أهمية التطلع إلى الشمال أيضاً. قال، «إننا نتحرك قدماً بمحاولة تنفيذ برامج لمكافحة المخدرات في بعض الدول عبر منطقة الساحل أيضاً، بالتركيز على أماكن مثل النيجر، وتشاد، وموريتانيا». ❑

الجهود التعاونية العالمية تستهدف تجارة المخدرات

أسرة أيه دي إف

يمر كل سنة ما بين 18 و 47 طناً من كوكايين أمريكا الجنوبية عبر غرب إفريقيا في طريقه إلى أوروبا، مدرّة مليارات الدولارات من عائدات البيع بالجملة للمهربين وعصابات المخدرات.

كتب الباحث دافين أوريغان في دراسة قدمها في تموز/ يوليو 2010 للمركز الإفريقي للدراسات الاستراتيجية أنه متى يصل الكوكايين إلى غرب إفريقيا، يتم «إعادة تغليفه ونقله إلى الدول المجاورة قبل نقله إلى عصابات في أوروبا، غالباً ما تكون مؤلفة من مغتربين أفارقة، يتولون مبيعات الجملة والتجزئة». إن عمليات المصادرة في غرب إفريقيا أسفرت عن اعتقال رعايا من إفريقيا، وأمريكا الجنوبية، وأوروبا وجنسيات أخرى».

حفزت مشكلة تجارة المخدرات المعقدة والمجزية على عدة جهود تعاونية عالمية.

مشروع التدفق الأبيض: يستهدف هذا البرنامج زيادة تبادل المعلومات الاستخباراتية المتعلقة بالكوكايين الذي يُهرّب إلى أوروبا عن طريق غرب إفريقيا. ويرمي مشروع التدفق الأبيض إلى المساعدة في تحديد هوية مهربي المخدرات من المستوى المتوسط إلى المستوى الأعلى المرتبطين بإفريقيا وتبادل هذه المعلومات بصورة فعّالة بين الدول الأعضاء في منظمة الشرطة الدولية.

في قضية معروفة باسم سيسكا عام 2010، ساعدت الشرطة الدولية في تنسيق تحقيق بين بلجيكا، وألمانيا، وسيراليون، وسويسرا والولايات المتحدة للقضاء على عصابة الجريمة المنظمة التي تنقل كوكايين أمريكا الجنوبية عبر سيراليون إلى أوروبا. اتخذت بعض الدول الأعضاء إجراء ضد أعضاء هذه العصابة، مما أسفر عن عدة اعتقالات، وتفتيش منازل ومصادرات.

قال عضو من الشرطة الدولية لمؤتمر للاتحاد الإفريقي عام 2010 بأن مشروع التدفق الأبيض يسعى لجمع كل الأدلة والبيانات المتعلقة بتهريب المخدرات، من بينها معلومات حول المعتقلين، والمحتجزين والمطلوبين من أجل بناء قاعدة بيانات دولية بالمشبوهين. وفي الماضي، أشارت منظمة الشرطة الدولية إلى وجود عجز شامل في التعاون والاتصال الوطني والدولي.

نظام معلومات شرطة غرب إفريقيا: قامت منظمة الشرطة الدولية بتطوير هذا النظام بتمويل من الاتحاد الأوروبي عام 2010. يسعى المشروع إلى المساعدة في جمع، ومركزة، وإدارة، وتبادل وتحليل معلومات الشرطة من المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا وموريتانيا. جمعت ورشة العمل الافتتاحية للبرنامج، التي عُقدت في تشرين الثاني/ نوفمبر 2012 في بروكسل، بلجيكا، ممثلين عن خمس دول رائدة – بنين، وغانا، ومالي، وموريتانيا والنيجر – وسيراليون. قامت ورشة العمل بتقييم بيانات الشرطة وتدفقات المخدرات في الدول الخمس الرائدة لتقييم احتياجاتها.

قال بيير رولاند، ممثل منظمة الشرطة الدولية الخاص لدى الاتحاد الأوروبي، «إن نظام معلومات شرطة غرب إفريقيا برنامج طموح وفريد في نوعه. وسوف يصبح نظاماً إقليمياً، متوافقاً مع الدول الأوروبية وبقية العالم من خلال نظام الشرطة الدولية 7/I-24 للاتصالات الشرطية العالمية الآمنة». سمح نظام 7/I-24 للمحققين بالاطلاع على طائفة من قواعد بيانات المجرمين الخاصة بمنظمة الشرطة الدولية. وستكون المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا المالك النهائي لنظام معلومات شرطة غرب إفريقيا.

تم التخطيط لعقد خمس ورش عمل أخرى في عام 2013 في دول غرب إفريقيا لتقييم الاحتياجات والتخطيط للمرحلتين الثانية والثالثة من برنامج نظام معلومات شرطة غرب إفريقيا. عُقدت الورشة الأولى في كوتونو، بنين، في كانون الثاني/ يناير؛ والثانية في نواكشوط، موريتانيا، في آذار/ مارس؛ والثالثة في أبوجا، نيجيريا، في نيسان/ إبريل.

قال مساعد قائد الشرطة محمد ينسانه، رئيس فرع منظمة الشرطة الدولية في سيراليون، إن نظام معلومات شرطة غرب إفريقيا سوف يساعد ضباط الشرطة في غرب إفريقيا في الحصول على معلومات عن الأفراد، والسيارات وتعريف الوثائق، وتبادل المعلومات.

مشروع اتصالات المطارات: بدأ هذا الجهد المشترك بين مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ومنظمة الجمارك الدولية ومنظمة الشرطة الدولية عام 2010 كوسيلة «لتحسين الاستخبارات التي تقودها الشرطة في المطارات وتبادل المعلومات بين دول في أمريكا اللاتينية، ومنطقة الكاريبي، وإفريقيا وأوروبا»، وذلك طبقاً للأمم المتحدة.

سيكون لدى المطارات المشاركة وحدات من 20 شخصاً للعمل على مدار الساعة. سوف يربطهم المشروع بقواعد بيانات وشبكات اتصال أجهزة الأمن الدولية حتى يمكن نقل المعلومات في وقتها الحقيقي لمطارات دولية أخرى لاعتراض الشحنات غير المشروعة.

والدول المشاركة في مشروع اتصالات المطارات هي الأرجنتين، وبنين، والبرازيل، والكاميرون، وجمهورية الرأس الأخضر، وكولومبيا، وساحل العاج، وجمهورية الدومينيكان، وإثيوبيا، وغامبيا، وغانا، وغينيا (كوناكري)، وجامايكا، وكينيا، ومالي، ونيجيريا، والسنغال، وتوغو وفنزويلا.

طرق قديمة، بضائع جديدة

أسرة أيه دي إف

كان لالتقاء التهريب والإرهاب عواقب مميتة عبر منطقتي الساحل والصحراء.

إن نقل البضائع والناس عبر الأرض الوعرة للصحراء ليس شيئاً جديداً. فلعدة قرون، ازدهرت تجارة القوافل المجزية من المنطقة الاستوائية جنوب الصحراء شمالاً إلى مدن مهمة تجارياً مثل مراكش، وطرابلس والقاهرة. كانت السلع التي تشمل التمر، والملح، والذهب والحرير تُنقل بكميات كبيرة على طول هذه المسارات.

ورغم أن الإجراءات الشكلية مثل تفتيش الجمارك نادراً ما كانت تطبق على هؤلاء التجار، كانت هناك قواعد. كانت الرسوم تُدفع لمسؤولين محليين على طول الطريق، وكانت هناك عقود معقدة مكتوبة تلزم المشترين والبائعين. وأولئك الذين حاولوا المرور عبر مناطق معينة بدون إذن من شبكات القبائل والعائلات التي تسيطر على الطرق سرعان ما اكتشفوا أن هذه محاولة تتسم بالخطورة.

تذكرت السفيرة الأمريكية السابقة لدى مالي فيكي هادلستون زيارة قامت بها للجزء الشمالي من ذلك البلد قبل عدة سنوات حيث أبلغها أحد شيوخ قبيلة الطوارق البدوية بأن شبكة عائلته لا تزال تتمتع بالنفوذ في المنطقة. تذكرت الرجل وهو يقول، «نحن أسياد الصحراء وكنا كذلك منذ آلاف السنين».

غير أن التجارة في العصر الحديث تضاءلت إلى حد كبير. فبداية من أواخر العقد الأول للقرن الثامن عشر، أدى التقدم في وسائل النقل إلى التقليل من استخدام مسارات الصحراء البطيئة والمحفوفة بالمخاطر. وبدأ الناس القادرون مالياً في نقل البضائع بالقطارات، أو الشاحنات أو السفن. وتضاءل شيئاً فشيئاً استخدام الشبكات والمسارات القديمة، ولكنها لم تختف تماماً.

البضائع غير المشروعة

في سبعينات وثمانينات القرن العشرين، أعيدت بعض الطرق الصحراوية إلى الخدمة فيما بدأ المهربون في نقل السجائر بصورة غير مشروعة إلى المدخنين في الجزائر، وليبيا، والمغرب وتونس. كانت هذه تجارة مجزية لأنها تحاشت الضرائب واحتكارات الدولة لمبيعات التبغ. كما كانت تتم

إنحراف

هناك سؤال كبير حول ما إذا كان يُنظر إلى تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي كمنظمة إجرامية أو منظمة جهادية أو كليهما. ويجب عدم فصل هذه التصنيفات عن بعضها البعض».

~ أليكس ثورستون

خبير في شؤون شمال إفريقيا
يدير مدونة موقع الساحل

احياناً بتشجيع سري من شركات السجائر الرئيسية التواقة إلى دخول منتجاتها أسواقاً جديدة.

طبقاً لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ارتفعت قيمة تجارة التبغ غير المشروعة في شمال إفريقيا إلى أكثر من مليار دولار سنوياً. ويأتي ما يقدر بـ 15 بالمائة من الـ 400 مليار سيجارة التي يدخنها الأفارقة سنوياً، من السوق السوداء.

وفيما نمت تجارة التبغ، اتجه التجار إلى الاستفادة من الخلل الاقتصادي، مثل دعم الوقود في دول شمال إفريقيا، في نقل السلع إلى أسواق أكثر ربحية. حوّل تجّار آخرون المعونة الإنسانية إلى الأسواق السوداء وقادوا المهاجرين الذين كانوا في أمس الحاجة لشق طريقهم إلى أوروبا.

فيما عاودت هذه الشبكات الظهور، بدأ المهربون في حيازة أصول ضرورية مثل الشاحنات الكبيرة، والسيارات الرباعية الدفع، والزوارق السريعة وسيارات الطرق الوعرة. كما أبرمت صفقات لرشوة المسؤولين الفاسدين – عسكريين ومدنيين – نظير المرور الآمن. دبت الحياة في شبكات التجارة، التي ظلت في معظمها خامدة لسنوات.

كتب ولفرام لاتشر يقول في ورقة أبحاث لمؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، «من سبعينات القرن العشرين وما بعدها، بدأت حلقات الاتصال التي بقيت على قيد الحياة بعد انهيار تجارة القوافل للمسافات الطويلة في أواخر القرن التاسع عشر، في التوسع».

في أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، بدأ المهربون في نقل منتج آخر على طول بعض هذه الطرق: المخدرات. كانت أكثر المخدرات شعبية الكوكايين وراتنغ القنّب، وإن كان بعض المهربين قد انخرط في تهريب المستحضرات الصيدلانية. أصبحت طرق النقل في شمال إفريقيا جذابة فيما تطلع المهربون إلى طرق جديدة لدخول السوق الأوروبية.

قال عبد القادر عبد الرحمن، وهو مواطن جزائري وكبير باحثين لدى معهد الدراسات الأمنية،

وكلاء جمارك فرنسيون يستعدون لإتلاف سجائر مصادرة عام 2010. برزت مسارات المرور عبر شمال إفريقيا كطرق سريعة للسلع المهربة، من بينها السجائر.

وكالة الأنباء الفرنسية/ صور غيتي

«فيما فاضت الأسواق الأمريكية بالكوكايين وبات من الصعب جني أرباح من ورائها، رأي مهربو أمريكا اللاتينية الفرصة في بيع مخدراتهم إلى السوق الأوروبية عبر غرب إفريقيا والساحل».

جندرمة موريتانيون يقومون بدورية في الصحراء بالقرب من مخيمٍ مبيرا للاجئين، على بعد نحو 40 كيلومتراً من الحدود مع مالي. استغل المهربون الحدود المستباحة في نقل السلع دون أن تُكتشف عبر المساحات الشاسعة في الساحل والصحراء.

رويترز

حسين، عضو الحرس الوطني الموريتاني، يدخن سيجارة أثناء استراحة من مرافقة قافلة إنسانية في الصحراء بالقرب من باسيكونو، موريتانيا، على بعد نحو 30 كيلومتراً من حدود مالي. جعلت وتيرة الاختطاف مقابل الفدية في المنطقة رحلات برية كهذه محفوفة بالمخاطر.

رويترز

بحلول عام 2007، تفجرت تجارة الكوكايين في غرب إفريقيا. وقدّر مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة أن 47 طناً من المخدرات تقدر قيمتها بأقل قليلاً من 4 مليارات دولار، مرت في تلك السنة من خلال غرب إفريقيا في طريقها إلى أوروبا. نقل مهربو أمريكا الجنوبية منتجاتهم بالطائرات إلى محاور في غرب إفريقيا ثم استخدموا طائفة من الوسائل لنقلها، مثل الزوارق السريعة، والدراجات النارية والشاحنات، وكثيراً تحت حماية مسؤولين فاسدين.

وقعت حادثة مذهلة على نحو خاص في عام 2009 حين تم اكتشاف البقايا المحترقة لطائرة بوينغ 727 في الصحراء بشمالي مالي. يعتقد المسؤولون أن الطائرة، التي لقّبت بـ «طائرة الكوكايين»، كانت تقل نحو 10 أطنان من المخدرات من أمريكا الجنوبية وكانت في طريقها إلى الأسواق الأوروبية.

الإرهابيون يحاطون علماً

جذبت كميات الأموال الطائلة التي تدرها عمليات التهريب اهتمام جماعات التطرف العنيف التي كانت تعمل في نفس حزام الساحل – الصحراء. أصبحت علاقة تكافلية: يتاح للمهربين الوصول إلى السلع القيّمة، وتتولى الجماعات المتطرفة المسلحة حمايتهم. قال دوغلاس فرح من المركز الدولي للتقييم والاستراتيجية، «أعتقد أنه من الحتمي أن هذه الجماعات التي تعمل في نفس البيئة المتساهلة، سوف تعرف بعضها البعض وتعمل مع بعضها البعض في نهاية المطاف. لأن كلاً منها لديه ما تريده الأخرى».

قال عبد الرحمن إن الشراكة بين الجماعات المتطرفة والمهربين بدأت بحرص، ولكن سرعان ما أصبحت وثيقة. وقال، «أقول أولاً أن هذه الجماعات لم تكن في حقيقة الأمر تؤمن بوجود أي أرضية مشتركة بينها. ولكنها فهمت عند مرحلة ما أنها يمكن أن تتبادل خبراتها المختلفة، وتطور الاهتمام إلى ضم صفوف الطرفين».

جسّد هذه الشراكة مختار بلمختار الأمير السابق لتنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي. انتقل بلمختار،

وهو مواطن جزائري، إلى شمالي مالي حين انتقلت إلى هناك الجماعة السلفية للدعوة والقتال، التي سبقت تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي، في أوائل العقد الأول من الألفية الثالثة.

أصبحت المنطقة الشمالية من مالي بيئة مفضلة لإرهابيين مثل بلمختار لأن قلة عدد السكان هناك وتمرد قبيلة الطوارق في أوائل تسعينات القرن العشرين جعلا الجزء الأكبر من المنطقة لا يخضع لأي حكم. قال أليكس ثورستون، خبير في المنطقة ويدير مدونة موقع الساحل، «بعد عام 1996، قام الجيش والدولة بنوع من الانسحاب من المنطقة، مما أتاح فرصة أكبر لمختلف الجهات الفاعلة لدخولها. سواء كانت منظمات غير حكومية سلمية أو بعثات تبشيرية إسلامية أو مهربين ومتطرفين على الجانب الآخر من الطيف».

عمل بلمختار على الاندماج في المجتمع وشكّل تحالفات مع العائلات التي كانت تسيطر على التجارة في شمالي مالي. تزوج امرأة من عائلة كبيرة في تمبكتو، وهي استراتيجية اتبعها قادة آخرون في تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي.

قال ثورستون، «عندما يتزوجون بهذه النساء، فإنما يتزوجون للاندماج في العائلات، ويتزوجون للدخول في شبكات. لذلك فإن الأمر يتجاوز مجرد توحد شخصين ويصبح توحداً بين شبكتين».

أصبح بلمختار يُعرف باسم «مستر مالبورو» بسبب هيمنته على تجارة السجائر. أعاد فتح «طريق الملح» القديم الذي يمتد 3000 كيلو متر ويمر عبر تمبكتو ويُستخدم في نقل التبغ. كما فرض بلمختار وغيره من زعماء تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي «ضرائب» على رفقائه من المهربين الذين استخدموا هذه الطرق.

لم يكن هذا هو الابتكار الوحيد. ففي عام 2003، ساعد بلمختار في زيادة وباء الاختطاف مقابل الفدية في الساحل عندما شارك في اختطاف 32 سائحاً أوروبياً في جنوبي الجزائر. ورغم أنه يصعب الحصول على أرقام دقيقة، فإن حكومات، وعائلات وشركات دفعت ملايين الدولارات فدية للخاطفين في المنطقة منذ أوائل تسعينات القرن العشرين. قال ثورستون إن الاختطاف مقابل الفدية له غرض مزدوج: يخلق «مشهداً» يجذب الانتباه إلى رسائل الجماعات ويسمح لها بتقديم مطالب للحكومات. كما يوفر مصدراً لتدفق الإيرادات.

قال ثورستون، «هناك سؤال كبير حول ما إذا كان يُنظر إلى تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي كمنظمة إجرامية أو منظمة جهادية أو كليهما. ويجب عدم فصل هذه التصنيفات عن بعضها البعض».

لقد ولدت صناعة الاختطاف مقابل الفدية في الساحل أعمالاً ذات صلة بها. ففي بعض الحالات اختطف بلطجية محليون مسافرين وسلموهم إلى تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي. وفي حالات أخرى عمل ممثلون محليون كوسطاء، ساعدوا في التفاوض على مبالغ الفدية. كتب لاشر يقول، «تطور الاختطاف مقابل الفدية إلى صناعة مجزية للغاية سمحت لتنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي بأن يصبح قوة سياسية وعسكرية في الساحل. وفي الوقت نفسه، أدت عمليات الاختطاف المتكررة إلى انهيار السياحة، ومن ثم تقليص فرص العمل وفرص الربح خارج النشاط الإجرامي».

حلول مركبة

شنّت العملية العسكرية التي أطلقتها فرنسا في شمالي مالي في كانون الثاني/ يناير 2013، شبكات التهريب. وفي آذار/ مارس، أعلن المسؤولون أن أبو زيد أمير تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي قتلته القوات التشادية في جبال إيفوغاس شمالي مالي. كما أعلنوا أن بلمختار، الذي شكّل كتيبة منشقة من المقاتلين توفى أيضاً رغم أن القوات الموالية له نفت هذا الادعاء.

يحذر مراقبون حريصون مثل عبد الرحمن من مغبة الاعتقاد بأن المشكلة يمكن أن تحل بسرعة. قال، «إن وجود القوات العسكرية الفرنسية علقت عمليات التهريب ونشاط الجماعات الإرهابية، ولكنها سوف تستأنف خلال السنة أو السنتين القادمتين، لأن جذور المشاكل في مالي أعمق بكثير مما نراه في العادة ».

قال عبد الرحمن إن الحل الحقيقي يجب ألا يتناول الأعراض فقط وإنما أيضاً المرض الذي يدفع التهريب والإرهاب إلى التفشي في هذه المناطق. وأشار إلى ثلاثة مجالات عامة يجب إدخال تحسينات عليها:

1. يجب على سكان المناطق المعزولة من الساحل أن يبحثوا عن مجالات عمل بدلاً من التواطؤ مع المجرمين الذين يعملون في التهريب أو الاختطاف.
   وعليهم أيضاً أن يستفيدوا من النمو الاقتصادي.
2. يجب وضع نهاية «للشعور بالإفلات من العقاب» بين العسكريين الفاسدين والمسؤولين العموميين. ويجب غربلة أولئك المتواطئين مع المهربين ومعاقبتهم. وإلى جانب هذه المبادرة يجب أن يكون هناك تعويض منصف للجنود، ومسؤولي الجمارك وحرس الحدود حتى يكونوا أقل إغراء في الوقوع في الفساد.
3. يجب أن تكون هناك شراكة أكبر وتبادل معلومات بين دول المنطقة لأن المهربين والمتطرفين يميلون إلى ملء الفراغ الأمني الضعيف.

قال عبد الرحمن، «هذه المشكلة ليست أبيض وأسود....إنها في غاية التعقيد ومتعددة الطبقات. ويتطلب حلها الكثير. يتطلب أموالاً، وهذا أمر بديهي، ولكنها تتطلب أيضاً إرادة. من حيث النظرية فإن كثيراً من الأدوات موجودة هناك بالفعل لمكافحة التهريب، ولكني غير متأكد من وجود إرادة هناك». ❑

حارس متحف يستعرض مخطوطاً قديماً محروقاً في معهد أحمد بابا في كانون الثاني/ يناير 2013. يبدو أن غالبية مخطوطات تمبكتو القديمة في أمان بعد احتلال المقاتلين المتمردين للمدينة الذي استمر 10 أشهر.

الماليون يحتشدون لإنقاذ المخطوطات القديمة

أسرة أيه دي إف

إن تاريخ مالي ثري بالآثار القديمة والثقافة الإسلامية الصوفية، مما يجعل الماضي كنزاً قيّماً لمواطني الحاضر. غير أنه بالنسبة للمتطرفين السلفيين غير الماليين الذين سعوا إلى إقامة دولة دينية متشددة في الشمال، أصبح التاريخ ضحية.

في أوائل عام 2012، استولت قبائل الطوارق العائدة من النزاع في ليبيا ومزيج معقد من الجماعات الإرهابية، من بينها القاعدة في المغرب الإسلامي، على شمالي مالي. تضاعفت الفوضى فيما أطاح انقلاب عسكري في العاصمة باماكو بحكومة الرئيس أمادو توماني توري. عجز الجيش الذي انقسم على نفسه نتيجة لذلك من وقف المتطرفين فيما عززوا سلطتهم في الشمال.

اعتبر المتطرفون الدينيون الأضرحة الصوفية وغيرها من الآثار هرطقة. وكان الدمار الناجم أوضح ما يكون في مدينة تمبكتو المتعددة الطوابق.

كانت المدينة يوماً ما مفترقاً حافلاً بالحركة للطرق التجارية عبر الصحارى تنقل وتباع من خلاله البهارات، والمنسوجات والذهب. كان التجار يجلبون الكتب المنسوخة في المخطوطات. لا تزال آلاف الكتب باقية، وهي تتناول كل شيء من الطب، إلى علم النبات والفلك إلى الفلسفة الإسلامية والقانون.

قالت أيرينا بوكوفا، المدير العام لمنظمة اليونيسكو لصحيفة نيويورك تايمز، «هذا هو سجل العصور الذهبية للإمبراطورية المالية. إذا سمحت لهذا بالاختفاء، ستكون جريمة ضد كل البشرية».

أرسلت فرنسا قوات إلى مالي، وأدى تقدمها والضربات الجوية إلى طرد المتشددين من المدن الرئيسية، بما فيها تمبكتو. غير أن النصوص القديمة أصبحت هدفاً للمتطرفين وهم يطبقون سياسة الأرض المحروقة أثناء انسحابهم.

غير أن الماليين يدركون كنز التاريخ الموجود بينهم. وبات بعضهم معتاداً على حمايته، وتحملت غالبية الآثار القديمة قرونا عديدة، رغم المخاطر الناجمة عن المناخ، والحشرات والغزوات. وتخفي عائلات في تمبكتو القطع الأثرية مع اقتراب الخطر.

عبد القادر حيدرا يقتني مجموعة لا تقدر بثمن من المخطوطات العربية، التي تشمل مخطوطاً لعلم التنجيم ومخطوطاً عربياً لعلم الأنساب من القرن الثاني عشر. ومع وصول المتطرفين، وضع خطة طوارئ موضع التنفيذ. قال لأخبار سي بي سي، «اشتريت كل علبة صفيح صادفتها. من النوع الذي نخزّن فيها اللوازم المنزلية، وقمت أنا وطاقم العاملين معي بملئها بالمخطوطات إلى أن أصبحت المكتبة خالية». ومتى امتلأت العلب، سلمها بهدوء إلى عائلات المنطقة، التي قامت بإخفائها في بيوتها.

أفادت سي بي سي بأن المتطرفين أحرقوا فعلاً عدداً من المخطوطات القيّمة، ولكن الخسائر لم تتجاوز 1 بالمائة من المجموعة التابعة للحكومة. وتم انقاذ كل الـ 30000 مخطوط التي أخفاها حيدرا في علب صفيح.

لم تكن المخطوطات والكتب الكنوز الوحيدة التي استهدف المتطرفون إتلافها. فقد حمل المتطرفون الدينيون أدوات الهدم أيضاً إلى الأضرحة والمزارات القديمة للأولياء الصوفيين، بدعوى أنها محرمة لأنها وثنية.

وطبقاً لصحيفة فاينانشال تايمز، دمر المتطرفون 11 ضريحاً. قالت بوكوفا المدير العام لمنظمة اليونيسكو إنه سيعاد بناء الأضرحة. وتقدر التكاليف من 4 إلى 5 ملايين دولار. ويمكن لأولئك المسؤولين عن تدميرها أن يقدموا للمحاكمة بتهمة ارتكاب جرائم حرب.

رويترز

أسرة أيه دي إف

قادة الشرطة في إفريقيا يلعبون دوراً رئيسيا

يتصور مدير فرع الشرطة الدولية إنتربول في أوغندا شرطة إفريقية «أفريبول»، منظمة لقادة الشرطة تمتد عبر القارة.

أسان كاسنجيي هو مدير الإنتربول والعلاقات الدولية لدى قوة الشرطة الأوغندية. أجرت مجلة منتدى الدفاع في إفريقيا مقابلة معه في كمبالا حول عمله مع منظمة التعاون لقادة شرطة شرق إفريقيا.

أسرة أيه دي إف

أنت تشارك بكثافة في منظمة التعاون لقادة شرطة شرق إفريقيا. كيف ظهرت هذه المنظمة إلى الوجود؟

أدركنا أن الجريمة - لا سيما الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية - في هذا العصر الذي يستخدم فيه المجرمون تكنولوجيا جديدة وتكنولوجيا متطورة، لا يمكن أن تتعامل معها دولة بمفردها. على هذا النحو، استفدنا من حقيقة أن لدينا في إفريقيا مجموعات إقليمية مختلفة. واستعملنا ذلك كنقطة بداية. لذلك تشكلت منظمة التعاون لقادة شرطة شرق إفريقيا عام 1998. نحن مكتب إقليمي للشرطة الدولية. ومنذ ذلك الحين، جعلنا المنظمة تنظر في الجريمة عبر الحدود الوطنية، وتتخذ قرارات حول كيفية التعامل مع الجريمة المنظمة، وتبادل المعلومات والاستخبارات. وأفخر بأن أقول إننا شاهدنا على مدى هذه السنوات عملية تحول إيجابية في التعامل مع الجريمة الخطيرة، لا سيما الإرهاب.

اضرب لنا بعض الأمثلة عما تفعله منظمة التعاون لقادة شرطة شرق إفريقيا.

أولاً، نطبق برامج تدريبية في صفوف قوات الشرطة التابعة لنا ومع أجهزة دولية وإقليمية أخرى. فعلى سبيل المثال، ساعدنا مركز إفريقيا للدراسات الاستراتيجية في وضع كتيبات لتدريب ضباطنا وتجهيزهم. ويُعد بناء القدرات واحداً من أهم الأشياء التي نفعلها. ثانياً، نقوم بتدريبات محاكاة مشتركة. ثالثاً نتبادل الاستخبارات والمعلومات حول تحركات الإرهابيين والخلايا الإرهابية الموجودة في منطقتنا.

ما الذي تركز عليه منظمة التعاون لقادة شرطة شرق إفريقيا؟

في بقاء الدولة على قيد الحياة يوماً بعد يوم، يتمثل التحدي في الجريمة، وفي الإرهاب، وفي الجريمة السيبرانية، وفي الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية، وفي المخدرات وجريمة الحياة البرية. في كل هذا، يقع التفويض الرئيسي على عاتق الشرطة.

وتتعاون الجيوش أيضاً مع بعضها البعض. ففي منطقة البحيرات العظمى، مثلاً، رأينا جماعات تنتهك حقوق الإنسان، مثل جماعة جوزيف كوني. لقد أصبحت قضية أمنية إقليمية. رأيت أن الجيوش تعقد اجتماعات مع أوغندا، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجمهورية إفريقيا الوسطى وجنوب السودان، من أجل معالجة المشاكل الأمنية الإقليمية. إنها تعمل وفق ترتيب أكثر دواماً، مثل ترتيبنا مع الشرطة.

ما هي الخطوة التالية لقادة الشرطة الإفريقية؟

نحن في حاجة لأن نتعلم مما فعلته أوروبا. فلديهم اعتباراً من الآن يوروبول (شرطة أوروبية). نحتاج إلى التوحد في قوة هائلة تقاتل الجريمة سوياً. لدينا منظمة قادة شرطة شرق إفريقيا؛ ولدينا منظمة تعاون قادة الشرطة الإقليمية بالجنوب الإفريقي؛ ولدينا لجنة قادة شرطة غرب إفريقيا؛ ولدينا لجنة قادة شرطة إفريقيا الوسطى. تعمل المنظمات الأربع في إفريقيا، وبقدر ما تؤدي عملها على

وجه جيد، أعتقد أن من المحتم أن نتحرك قدماً في أن يكون لدينا منظمة إقليمية قارية ضخمة مماثلة لمنظمة يوروبول

والتحديات التي نواجهها لا تقتصر، مثلاً، على شرق إفريقيا. ففي معظم مشاكل المخدرات التي لدينا في المنطقة – نجد أن غالبية من يسهلون هذه المشاكل من غرب إفريقيا. لو أننا لا نتعاون، ويصبح من الصعوبة بمكان أن تنضم غرب إفريقيا وشرق إفريقيا في منظمة ضخمة واحدة. ويصبح تحدياً بالنسبة لنا اقتفاء أثر هؤلاء المجرمين. وأنا شخصياً أعتقد أننا في حاجة إلى «أفريبول» منظمة شرطة إفريقية مثل يوروبول.

هل ينبغي على أجهزة شرطة إفريقيا أن تلعب دوراً أكبر في مكافحة الإرهاب؟

علينا أن نتفق جميعاً على أن مكافحة الإرهاب هي واجب الجميع، واجب كل مواطن في شرق إفريقيا، وكل مواطن إفريقي، وكل إنسان في العالم. لا شك في ذلك. غير أن الشرطة تلعب دوراً قيادياً. وتقاتل جميع الأجهزة الأمنية الأخرى، داخل المنطقة، وداخل الدولة، الإرهاب تحت قيادة الشرطة. إنها ليست مسألة ما إذا كانت الشرطة تؤدي هذه المهمة أفضل، إنها مسألة من يلعب الدور الرئيسي. فهذا هو تفويضنا الدستوري.

اشرح التفويض الدستوري الذي ذكرته.

الشرطة مفوضة دستورياً بمنع، ومقاضاة، والتحقيق مع، واحتجاز واستجواب وسجن أي شخص يرتكب جناية، سواء كانت إرهاباً أو أي جريمة أخرى. هذا هو تفويضنا الدستوري. إنه ليس تفويضاً دستورياً للجيش. فدور الجيش هو الدفاع عن حدود هذا البلد من أعداء هذا البلد، سواء كانوا متسللين أو من الداخل.

لذلك فإنها ليست مسألة ما إذا كانت الشرطة تؤدي هذه المهمة أفضل من الجيش، وإنما هي مسألة تفويض. ومع ذلك، قد لا تقدر على رسم دور الجيش ودور الشرطة، عندما يتعلق الأمر بالإرهاب لأننا نعمل فعلاً مع بعضنا البعض. نتبادل المعلومات سوياً، ونقوم بعمليات سوياً، العمليات العلنية والعمليات السرية. ونخوض برامج تدريب سوياً.

في أوغندا، على سبيل المثال، أنشأنا قوة مهمة مشتركة لمكافحة الإرهاب مؤلفة من أجهزة استخبارات، والشرطة والجيش. إننا نتحرك جميعاً سوياً.

كيف تعمل الشرطة والجيش سوياً؟

هذه هي الكيفية التي تعمل بها شرطتنا: يدخل الجيش منطقة بها مشكلة، ويعيد الاستقرار إلى الوضع، وهنا يأتي دورنا. مثلاً: تمكنت الشرطة من إثبات وجودها في مقديشيو لأن الجيش كان هناك منذ فترة طويلة، ويمكن أن يغادر الجيش مقديشيو إلى مناطق أخرى مثل بايدوا. وتثبت الشرطة الآن وجودها للتأكد من أن هناك حكم القانون. فقد تمكنت أوغندا، مثلاً، من نشر وحدة شرطة من 140 فرداً. لم يكن هذا مستطاعاً بدون دور الجيش.

والصومال موصولة الآن بنظام الإنتربول، لذلك يمكننا أن نتبادل المعلومات كل يوم مع مقديشيو بسبب الجهود التي بذلها الجيش في تلك المنطقة. وفي شرقي جمهورية الكونغو الديمقراطية، يُعد دور الجيش هاماً في ضمان استتباب السلام والأمن هناك. ومتى تم هذا، يمكن للشرطة أن تتواصل مع قادة الشرطة ورجال الشرطة في تلك المنطقة لضمان أننا نتعامل مع ما لدينا من قضايا عابرة للحدود.

ونود، ونحن نمضي قدماً، أن تكون هناك عمليات مشتركة وبرامج تدريب مشتركة بين أجهزة الشرطة الإقليمية الأربعة في إفريقيا. وفي الوقت الحالي، تخطط منظمة التعاون لقادة شرطة شرق إفريقيا للقيام بعملية مشتركة مع منظمة التعاون لقادة الشرطة الإقليمية بالجنوب الإفريقي. وتخطط لتدريبات مشتركة حول الإرهاب، والاتجار بالبشر، والاتجار غير المشروع في المخدرات والاتجار غير المشروع المرتبط بجريمة الحياة البرية.

لماذا تُعد الحاجة للتعاون بين الدول مسألة هامة للغاية؟

يجب ألا نعتمد فقط على مؤسساتنا الإقليمية. بل يجب في الحقيقة أن ننظر إلى حجم المشكلة وسنكون قادرين على تبادل المعلومات وإحصائيات الجريمة. فالجريمة لا تعرف حدودنا. والمجرمون لا يعرفون حدودنا. يجب أن نكون قادرين على العمل سوياً حتى نضمن ردع المجرمين.

إن لدينا اتجاراً بالبشر من حيث السخرة. هناك الكثيرون من مواطني شرق إفريقيا الذين ينتقلون الآن إلى المنطقة الجنوبية، لا سيما إلى جنوب إفريقيا، حيث يرغم تجار البشر الناس على السخرة، والعمل في شبكات الدعارة. كل هذا مقرون بالمخدرات. علينا أن نخرج شرانقنا الفردية ونبدأ في القيام بعمليات مشتركة.

ما الذي يمكن عمله إزاء الأسلحة غير المشروعة في القارة؟

يعود سبب انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بمرور الوقت إلى المشاكل الجغرافية السياسية التي نعانيها في المنطقة. فعدم الاستقرار السياسي داخل مختلف الدول وضع الكثير من الأسلحة في أيدي الأفراد والجماعات. وهذه الأسلحة مسؤولة عن مشاكل سرقة الماشية داخل حدودنا، والسرقات، وطبعاً الإرهاب والنشاطات الأخرى.

لدينا مؤسسات إقليمية مسؤولة عن التعامل مع انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. لدينا في هذه المنطقة

ضباط خريجون جدد تقلدوا أوسمة يقفون في تشكيل بالأكاديمية العسكرية في كمبالا. تسجل أوغندا جميع أسلحة جيشها وشرطتها، حتى يمكن تمييزها عن الأسلحة غير المشروعة.

وكالة الأنباء الفرنسية/ صور غيتي

منظمة المجتمع المدني – المركز الإقليمي للأسلحة الصغيرة – في نيروبي. وما نستطيع أن نفعله كشرطة هو أن نعمل يداً بيد مع المنظمات الإقليمية المسؤولة عن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. نعمل معها من حيث التخطيط، ومن حيث العمليات، ومن حيث تبادل الاستخبارات. أجرت هذه المنظمات قدراً هائلاً من الأبحاث حول هذه المشكلة. لذلك إذا تبادلنا تلك المعلومات، يمكننا أن نصبح الجناح العملياتي لهذه المنظمات.

هل تسجلون الأسلحة في منطقتكم؟

لدى المركز الإقليمي للأسلحة الصغيرة برنامج لتسجيل جميع الأسلحة في كل دولة. وقد لا نتمكن لبعض الوقت، حتى في كل دولة من دولنا، من معرفة عدد قطع الأسلحة الموجودة في أيدي الجيش، والشرطة، وأجهزة الاستخبارات، ومنظمات الأمن الخاصة. ولكي نوقف مشكلة انتشار الأسلحة الصغيرة هذه، يجب أن يكون لدينا برامج إقليمية يجري تنفيذها بالتزامن بين الدول التي تسجل فيها البنادق والأسلحة المختلفة للمنظمات الأمنية. ويجب على كل منظمة أمنية أن تسجل أسلحتها الخاصة. ويجب أن تُسجل الأسلحة المشروعة.

وهذا يساعدنا. فإذا استعدنا بندقية، يكون من الأسهل معرفة المنظمة التي جاءت منها وربما الضابط الذي كان يحملها. كيف فُقدت هذه البندقية؟ لذلك، فإن هذا يساعد كل ضابط على المدى الطويل في أن يتحمل مسؤولية أكبر عن سلاحه.

ماذا تفعلون بالأسلحة غير المشروعة؟

يجب أن يكون لدينا عمليات مشتركة، عمليات إقليمية مشتركة – الشرطة والجيش- لاستعادة الأسلحة غير المشروعة من الأيدي غير المشروعة. استعادة الأسلحة غير المشروعة من الأيدي غير المشروعة وتدميرها! لقد تسببت هذه الأسلحة غير المشروعة في معاناة لا توصف لشعب هذه المنطقة، بل للحياة البرية، لأن قتل الفيلة والحيوانات الأخرى آخذ في الازدياد. وإذا كان عليك أن تتعامل مع هذه المشكلة، يجب عندئذ أن تتعامل أيضاً مع الأسلحة غير المشروعة الموجودة بالمنطقة. لذلك نحن في حاجة لجمع الأسلحة وتدميرها.

يجب أن تكون لدينا برامج تتعامل مع تحرير عقول الناس. علينا أن نقوم بتوعية الناس في مجتمعاتنا الذين يعتقدون أن البندقية هي مصدر رزقهم. ولتوفير الأمن، يجب على الحكومات في إفريقيا، والحكومات في هذه المنطقة، أن توفر الأمن للجماعات المحلية المختلفة. ومتى شعروا بأنهم آمنون، ومتى شعروا أنهم لا يعيشون تحت التهديد، مثل سطو مجتمعات أخرى على ماشيتهم، سوف يتلاشى الدافع لامتلاكهم أسلحة للدفاع عن أنفسهم.

ومتى تحقق استقرار سياسي، سيكون هناك عندئذ انخفاض إيجابي ومثمر للأسلحة. ❑

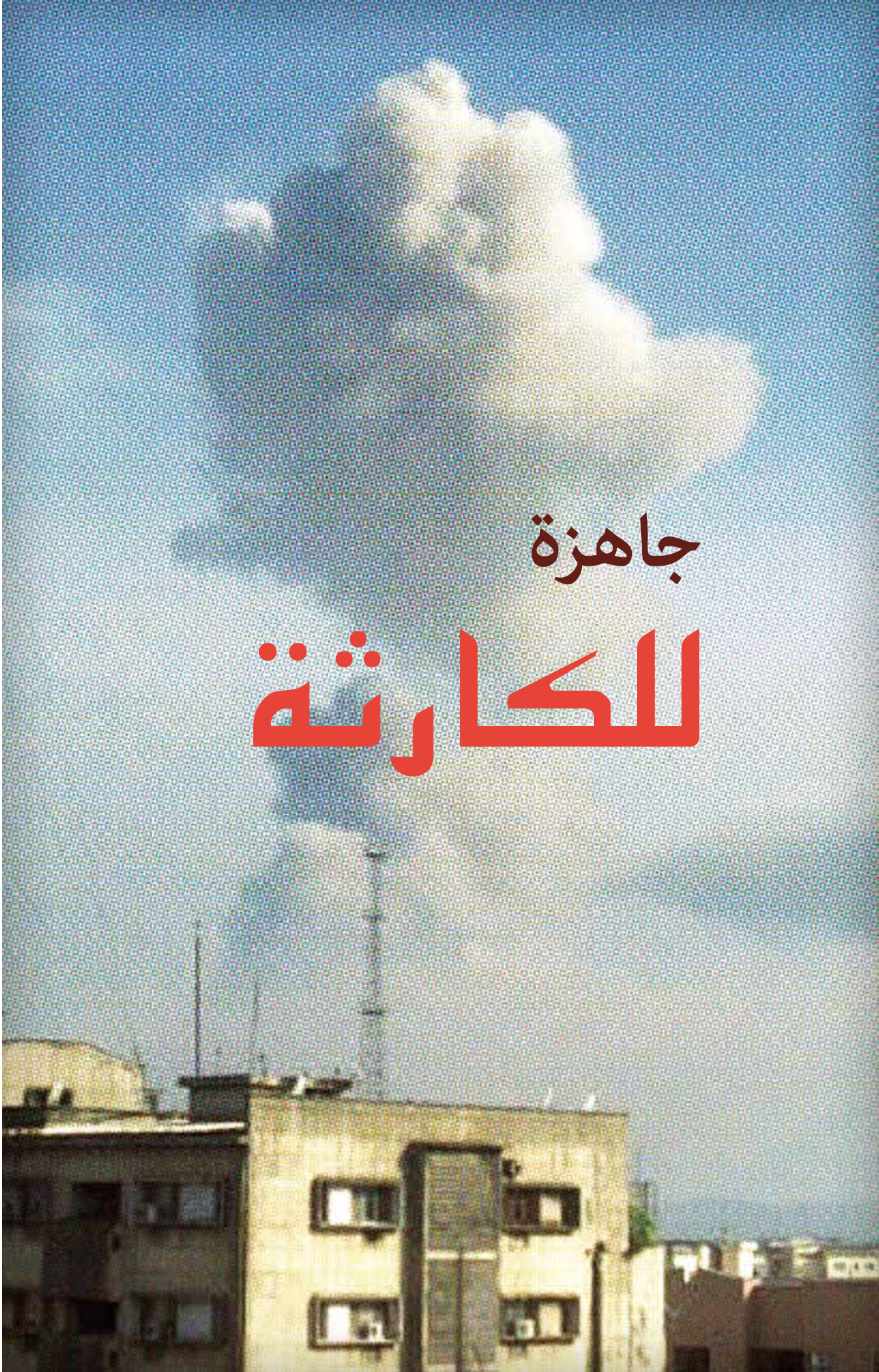

جاهزة للكارثة

رويترز

وكالة الأنباء الفرنسية/ صور غيتي

يمين: سحابة دخان ترتفع فوق برازافيل نتيجة انفجار في 4 آذار/ مارس 2012.

أعلى: رجل يقف بين الجنود حاملاً بقايا صاروخ انطلق من مستودع أسلحة في برازافيل أثناء انفجار.

مستودعات الأسلحة في إفريقيا تشكل تهديداً متفجراً، إذا تركت بدون إشراف.

أسرة أيه دي إف

في 4 آذار/ مارس 2012، اهتزت برازافيل، عاصمة جمهورية الكونغو، بسلسلة من الانفجارات. ورغم خشية البعض في البداية من أن يكون هذا انقلاباً عسكرياً أو هجوماً إرهابياً، سريعاً ما اتضح أن الصوت صدر عن مستودع أسلحة في ريجيمنت بليندى، قبالة نهر الكونغو مباشرة في الجزء الشرقي الصاخب من المدينة.

طبقا للباحثين في الأمم المتحدة، فإن ماساً كهربائياً تسبب في اندلاع حريق، أشعل عدة أطنان من المواد المتفجرة، وذخائر البنادق والمدافع، وربما وقود الصواريخ.

كانت الحصيلة مدمرة. قتل أكثر من 200 شخص، وجُرح 3000 واضطر 20000 للفرار من ديارهم. حطم الانفجار النوافذ على مسافة نصف قطرها 5 كيلومترات وأمطر أنحاء المدينة بالذخائر غير المتفجرة. أمضى المسؤولون شهوراً في العثور على المتفجرات المتناثرة وإزالتها، حسب تقرير للأمم المتحدة. وفيما بعد، أدت الأوضاع المزرية التي سببها الانفجار إلى تفشي وباء الكوليرا.

رغم أن تفجير برازافيل كان كبيراً في حجمه، فإن مثل هذه التفجيرات ليست نادرة في القارة. ففي العقد الذي انتهى في عام 2011، مُنيت الدول الإفريقية بتفجيرات 27 مستودعاً على الأقل. وكانت موزامبيق الأكثر إصابة حيث شهدت تسع تفجيرات، وجاء السودان في المرتبة الثانية بأربع تفجيرات.

«إن من الأسهل بكثير تحاشي مثل هذه الكوارث قبل وقوعها، بدلاً من تكبد التكاليف المالية الباهظة المرتبطة بها فيما بعد».

— لورين تراسي، معهد الدراسات الأمنية في جنوب إفريقيا

أمن المستودعات

من بين 200 مليون سلاحٍ ناري حول العالم، يُعتبر 76 مليونا منها فائضاً. والكثير من المستودعات التي يخزن بها هذه الأسلحة قديمة وسيئة الصيانة. والنتيجة أن كثيراً من هذه الأسلحة ينتهي بها المطاف في السوق السوداء، وأحياناً تنفجر المستودعات – بنتائج فتاكة. يمكن لتحسينات الأمن والمراقبة المنخفضة التكاليف أن تعزز السلامة بدرجة كبيرة. ومن بين بعض الإجراءات التي حددتها منظمة التعاون والأمن في أوروبا:

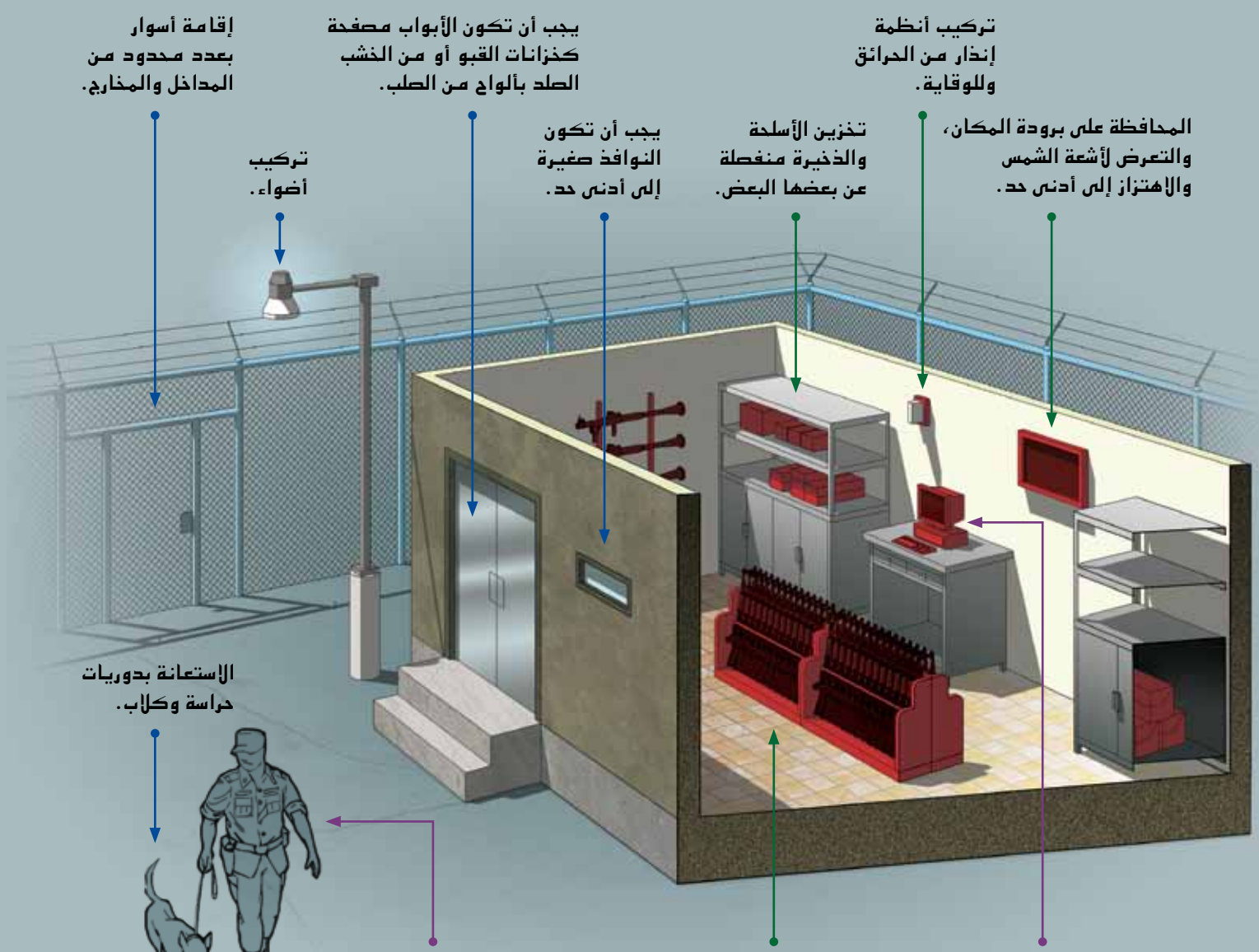

تطبيق الإجراءات حال فقدان أسلحة صغيرة وأسلحة خفيفة. ويجب على الأفراد أن يبلغوا ضابط أمن الموقع فوراً، الذي يجب أن يرفع تقريراً والتصرف لمنع أي فقدان آخر للأسلحة في المستقبل.

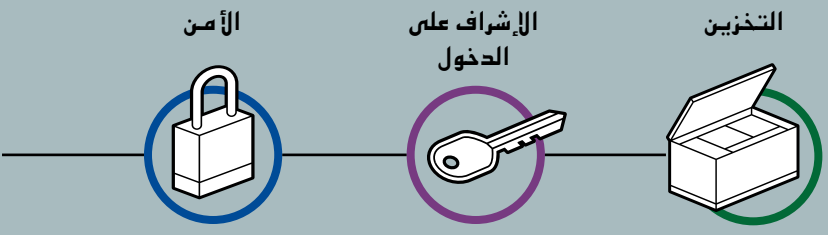

رسم توضيحي لأيه دي إف

يقول الخبراء إن سلامة مخزون السلاح كان جانباً مهملاً من الأمن الوطني. كتبت لورين تراسي من معهد الدراسات الأمنية في جنوب إفريقيا، تقول، «إن من الأسهل بكثير تحاشي مثل هذه الكوارث قبل وقوعها، بدلاً من تكبد التكاليف المالية الباهظة المرتبطة بها فيما بعد. إن تكاليف التطهير التي تثير تحدياً تقنياً للتخلص من الذخائر غير المتفجرة التي ينتهي بها المطاف ملقاة كمخلفات في الشوارع لفترة طويلة بعد انفجار من هذا القبيل، والتكاليف الطبية للضحايا من المصابين مقرونة بالعبء المالي المتمثل في إعادة بناء البيوت وغيرها من البنية التحتية، كلها تكاليف لا تستطيع دول كثيرة تحملها».

لم يعد خطر الانفجار هو الخطر الوحيد. فمستودعات الأسلحة غير الآمنة تمثل أهدافاً رئيسية للصوص الذين يستهدفون سرقة وبيع أسلحة فتاكة مثل صواريخ الدفاع الجوي التي تُحمل على الكتف. ولكي يتم تأمين وإدارة المخزون، هناك أفضل ممارسات يتفق خبراء الصناعة على أن باستطاعتها التقليل من خطر الانفجارات أو السرقة. وفي تقرير عام 2011، حددت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بعض هذه الممارسات.

الموقع

مثلها مثل مستودع برازافيل، تعود مخازن أسلحة كثيرة في دول إفريقية إلى الحقبة الاستعمارية. ورغم أنها كانت من قبل على بعد مسافة آمنة من المراكز المدنية، فإن النمو الحضري المطرد يعني أن كثيراً منها باتت الآن محاصرة بمنازل ومتاجر. وتوصي منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بأن يكون مخزون الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة قريباً بصورة كافية من القواعد العسكرية حتى يمكن أن يتسلح بها الجنود بسرعة، ولكن بعيدة بما يكفي عن المراكز السكانية حتى لا تشكل أي خطر. أما الأسلحة التي لا تدعو الحاجة لأن تكون في متناول قوات التدخل السريع، فيجب أن يتم عزلها على نحو أكبر.

لا توجد مبادئ توجيهية مقبولة عالمياً لمواقع المستودعات، ولكن مطبوعة تخزين ونقل الذخائر التابعة لحلف شمال الأطلسي تعطي بعض التوصيات بشأن المسافة.

الأمن

يجب الإبقاء دائماً على مخزون الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في ترسانة آمنة داخل مجمع آمن. وتقول منظمة الأمن والتعاون في أوروبا إن البناية يجب أن يكون لها «أبواب مدرعة أو من خشب صلد بألواح من الصلب في واجهتها الخارجية، ومزودة بسنّادات خلفية، وحلوق وأقفال متقنة التثبيت». كما يشمل الأمن مزيجاً من رجال الأمن المدربين، وأنظمة إنذار سلبية أو إيجابية وأجهزة أمنية. يجب الإبقاء على حجم النوافذ عند أدنى مستوى. وإذا أمكن، يجب أن يشمل نظام للإنذار ورصد المتطفلين أجهزة استشعار على الأبواب، والنوافذ والفتحات الأخرى. يجب أن تثير إشارات التنبيه الصادرة عن جهاز الإنذار استجابة فورية من الحرس المحلي. والأضواء، والأسوار، والدوريات المنتظمة أو كلاب الحراسة كلها أدوات أمنية تقلل من مخاطر السرقة أو التطفل.

التخزين

تقول منظمة الأمن والتعاون في أوروبا إن أرفف الأسلحة والحاويات المعدنية مفيدة لتخزين الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، ولكن يجب تخزين الأسلحة بطريقة لا تسهل إخراجها من مكانها. كما يجب تخزين كميات كبيرة من الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والذخيرة بعيدة عن بعضها البعض.

الإشراف

يجب أن يكون عدد مفاتيح المنشأة عند أدنى حد ولا تسلم إلا إلى الأفراد المرخص لهم بدخول المنشأة في مهام رسمية. ويجب الكشف عن هؤلاء الأشخاص عن طريق فحص خلفياتهم. وبالمثل، يجب الاحتفاظ بسجلات جميع الأسلحة والذخيرة داخل المنشأة والتدقيق فيها. كما يجب أن يشمل الإشراف عمليات «تفتيش على الطبيعة» غير معلنة، حسب قول المسؤولين في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. والأفضل استخدام نظام كمبيوتر لمسك الدفاتر، ولكن يمكن الاحتفاظ أيضاً بسجل جيد الصيانة.

الظروف

إن الحالة المادية والكيماوية للذخيرة في مثل أهمية أمن موقع المخزون. فالذخيرة لها عمر افتراضي على الرف (مدة صلاحية استخدامها) وتحتاج إلى ظروف مثالية لاستقرارها. وبصورة عامة، من الأفضل الاحتفاظ بالذخيرة بعيداً عن الرطوبة، وأشعة الشمس المباشرة ودرجات الحرارة القصوى. كما أن الاهتزاز المفرط يمكن أن يقلص فعالية الذخيرة ويدفعها إلى عدم الاستقرار.

الحجم اللازم

إن حجم المخزون الوطني للذخيرة هو قرار فريد تختص به كل دولة. وهو عرضة لطائفة واسعة من العوامل من بينها الميزانية الدفاعية والتهديدات التي تواجهها الدولة. ونظراً لأن الذخيرة غير المستخدمة تتدهور بمرور الوقت، فمن مصلحة الدولة أن تقرر القدر اللازم للدفاع الوطني وألا تتجاوز تلك الكمية. وفي دراسة بعنوان «إدارة مخزون الذخيرة»، قال الباحث أدريان ولكنسون إنه ينبغي على قادة القوات المسلحة، والمسؤولين بالشرطة والمدنيين أن يفحصوا المعدلات اليومية لاستهلاك الذخيرة لكل قطعة ذخيرة بحوزتهم. فمعدلات الاستهلاك ستكون مختلفة بالنسبة للحرب المكثفة، وحفظ السلام، والتدريب وأحداث اخرى. فمثلاً، سيحتاج قسم الهاون إلى 16800 طلقة على مدى 30 يوماً أثناء الحرب المكثفة. وبعد إحصاء العدد الإجمالي للمعدلات اليومية لاستهلاك الذخيرة بالنسبة لجميع المعدات، يجب على الدولة أن تحتفظ فقط بما تحتاجه للنشاطات اليومية للجيش والشرطة، والتدريب، وكمية احتياطية للطوارئ. ❑

حماية القطيع

الكاميرون تصعّد جهودها في أعقاب مذبحة للفيلة في متنزه بوبا ندجيدا الوطني

أسرة أيه دي إف

في أوائل 2012، قطعت جماعة من قطاع الطرق المسلحين يمتطون الجياد 1000 كيلومتر عبر واحدة من أكثر التضاريس الوعرة في العالم. غادروا غربي السودان، عابرين أجزاء من جمهورية إفريقيا الوسطى وتشاد قبل أن يدخلوا مراعي متنزه بوبا ندجيدا الوطني في الشمال الأقصى للكاميرون. ورغم أن وسيلة مواصلاتهم كانت بدائية، فإن سلاحهم لم يكن كذلك. فقد أقام الخيالة المدججون بقنابل ذات دفع صاروخي ورشاشات أيه كيه -47إس، مخيماً في المتنزه وبدأوا يذبحون فيلته.

لم يكن «حراس البيئة» يحملون سوى بنادق قديمة وعجزوا عن منع الهجوم. وفي غضون أسبوعين، تم قتل من 200 إلى 650 فيلاً من أجل العاج. ويعتقد خبراء المحافظة على البيئة الذين فحصوا جثث الفيلة فيما بعد، أن الحيوانات كانت لا تزال على قيد الحياة عندما بدأ الصيادون غير الشرعيين تقطيعها إربا لأنهم عثروا على الكثير منها وهي مكفية على ركبها. قالت سيلين سيسلر- بينفينو من الصندوق الدولي للرفق بالحيوان، التي زارت المتنزه بعد عمليات القتل مباشرة، «إن [الصيادين غير الشرعيين] كانوا منظمين ومصرين تماماً على قتل جميع فيلة القطيع». وقدّرت بأنهم قتلوا نصف فيلة المتنزه. «كانوا يعرفون متنزه بوبا ندجيدا جيداً. كانوا يعرفون جيداً جداً كيف يتنقلون في المتنزه».

قتل الصيادون غير الشرعيين هذا الفيل في متنزه بوبا ندجيدا الوطني. وفي أوائل عام 2012، قتل صيادون سودانيون بين 200 و 650 فيلاً من أجل العاج في غضون أسابيع.

رداً على هذه الحادثة، قام رئيس الكاميرون بول بيا بتعبئة كتيبة النخبة من القوات الخاصة، كتيبة التدخل السريع. وفي غضون 48 ساعة، كان جنود الكتيبة قد وصلوا إلى المتنزه الذي يقع على بعد 700 كيلومتر إلى الشمال من العاصمة ياوندي، وتمكنوا بعدها بعدة أيام من الاشتباك مع الصيادين غير الشرعيين في معركة. قال الرائد فرانسو بيلين من كتيبة التدخل السريع لمجلة أيه دي إف، «إننا واجهناهم مرتين في الأسبوع الأول في معركة التحام. والنتيجة أننا نجحنا في قتل اثنين من الصيادين، وصادرنا نحو 10 جياد، وأكثر من 20000 طلقة، ومخزوناً مهماً من لوجستياتهم و81 قطعة عاج» .كما فقدت كتيبة التدخل السريع رجلين أثناء القتال. وبعد فرار الصيادين غير الشرعيين، بدأت الكتيبة تنقب خيامهم. عثروا على حصص أطعمة تحمل

جنود كاميريون من كتيبة التدخل السريع يقومون بدورية في متنزه بوبا ندجيدا الوطني في 15 كانون الأول/ ديسمبر 2012.

وكالة الأنباء الفرنسية/ صور غيتي

وكالة الأنباء الفرنسية/ صور غيتي

وكالة الأنباء الفرنسية/ صور غيتي

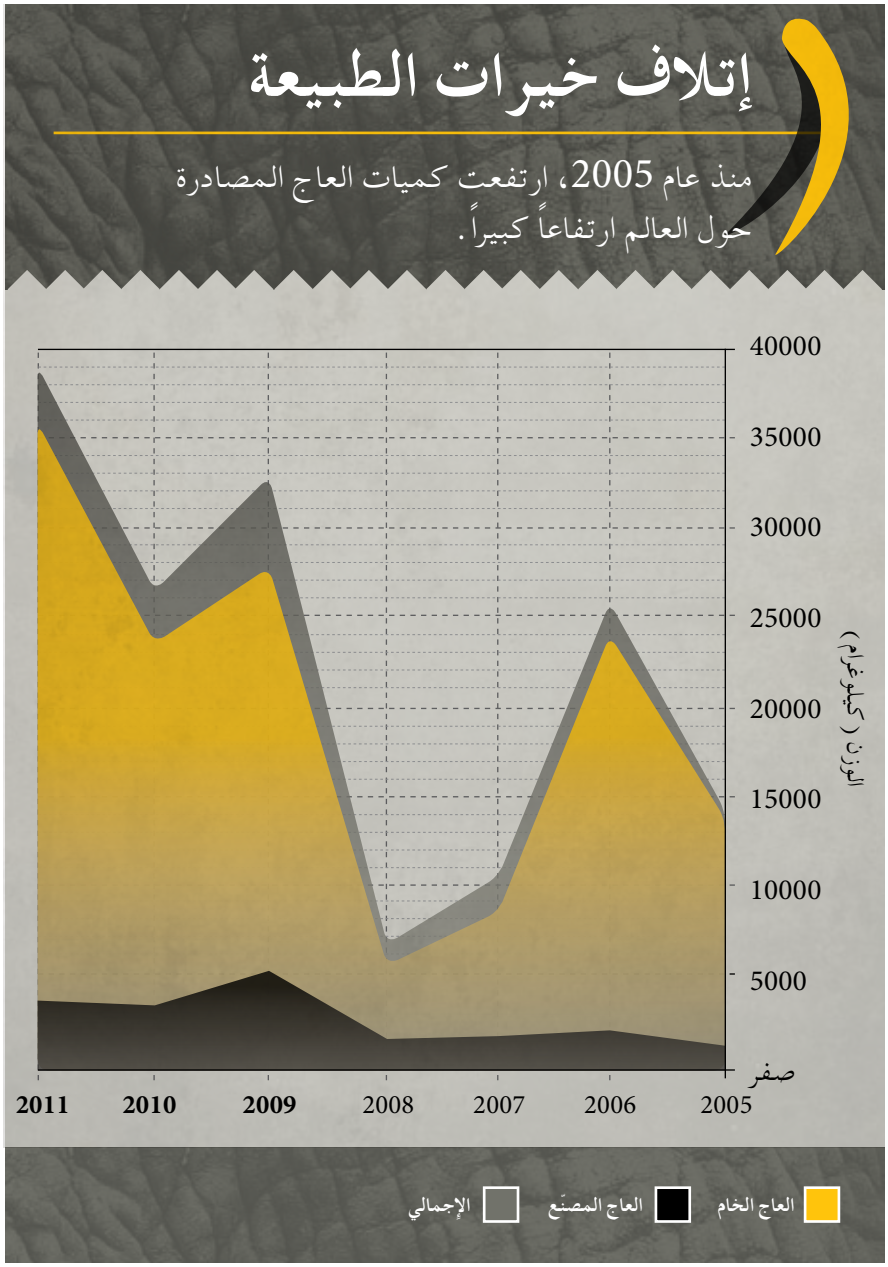

المصدر: منظمة ترافيك

كتابات عربية، وتعاويذ تقليدية ومخدرات - وهي أدلة على أن الرجال قدموا من الشمال. وافترض البعض أنهم من قبيلة الرزيقات، التي لها روابط مع مقاتلي الجنجويد القتلة الذين ارتكبوا فظائع ضد شعب دارفور في أوائل عام 2000.

كما عثرت كتيبة التدخل السريع على رفات جمال كانت مستخدمة في نقل العاج وذخيرة تكفي لذهاب الصيادين إلى الحرب. قال بيلين، «إن أولئك الصيادين غير الشرعيين مدربون تدريباً جيداً على حرب العصابات. فقد خاضوا حرباً في جنوب السودان، ويتمتعون بالخبرة، وهم متمرسون ولا يخافون القتال على الإطلاق ومصممون على العودة بالعاج لأنه يمثل عملاً مجزياً للغاية».

وكشفت جولة في المتنزه عن دليل مروع على ما صنعته أيادي الصيادين. كانت جثث الفيلة الذابلة مبعثرة في المكان الذي حشد فيه الصيادون الحيوانات المرتعدة قبل أن يذبحوها. بل إن عجول الفيلة، التي ليس لها قيمة في سوق العاج الدولية، قتلوا بالمناجل. تشتبه سيسلر-بينفينو في أن الصيادين عذّبوا العجول عن قصد حتى يرغموا الفيلة الكبار على الاقتراب أكثر.

مشكلة إقليمية

إذا بدا أن عمل الصيادين منهجي، فهو لأنه كذلك. فلسنوات، ظلت عصابات من الصيادين السودانيين تجوب المناطق غير الآمنة من إفريقيا الوسطى بحثاً عن العاج. أبادوا قطعان الفيلة المهددة بالانقراض في السودان، وجمهورية إفريقيا الوسطى، وتشاد والكاميرون. وطبقاً للصندوق العالمي للحياة البرية، انخفضت أعداد الفيلة في جمهورية إفريقيا الوسطى من 80000 إلى بضع مئات في السنوات الأخيرة.

قال توم ميليكن، مدير نظام معلومات تجارة الفيلة في منظمة ترافيك المدافعة عن البيئة ومركزها زيمبابوي، «إن حقيقة أن مرتكبي هذا النوع من جريمة الحياة البرية يتمادون بعيداً أكثر فأكثر دليل على الكيفية التي تُستنفد بها موارد الحياة البرية في ذلك الجزء من العالم».

بات الصيد غير المشروع في القارة يكتسب طابعاً مهنياً. ففي عام 2012، سجل المسؤولون في جنوب إفريقيا عاماً قياسياً في قتل وحيد القرن حيث قتل 667 من تلك الحيوانات من أجل قرونها. يمكن أن يدر القرن 65000 دولار لكل كيلوغرام في السوق السوداء أي أغلى قيمة من الذهب. وكانت السنوات الأخيرة فتاكة بنفس القدر بالنسبة للفيلة. فطبقاً لميليكن، كانت ثلاث من السنوات الخمس السابقة هي الأعلى المسجلة في التجارة غير المشروعة للعاج. وفي عام 2011، تحقق رقم قياسي مع مصادرة نحو 40 طناً متريا من العاج غير المشروع حول العالم.

قال ميليكن إن العاج المأخوذ من الفيلة القتيلة في متنزه بوبا ندجيدا كان متجهاً على الأرجح إلى أحد مكانين: القاهرة أو الخرطوم. وفي الآونة الأخيرة، أشارت منظمة ترافيك إلى زيادة في بيع الحلي المصنوعة من العاج للسياح في أسواق القاهرة. قال ميليكن، «إنها سوق نشطة للغاية ودب فيها نوع من الحياة الجديدة مع كل السياحة الصينية». وبالمثل، اجتذب ازدهار عمليات التنقيب عن النفط رعايا صينيين إلى الخرطوم بالآلاف. وتطورت التجارة السرية المجزية للعاج إلى جانب

قتل الصيادون غير الشرعيين هذا الفيل في متنزه بوبا ندجيدا الوطني. وافقت دول في المجموعة الاقتصادية لدول إفريقيا الوسطى على نشر 1000 جندي وضابط شرطة لحماية قطعان الفيلة الباقية في إفريقيا الوسطى.

وكالة الأنباء الفرنسية/ صور غيتي

وكالة الأنباء الفرنسية/ صور غيتي

هذا التدفق «الكلي» للعاملين كوسطاء لجمع العاج وشحنه إلى الأسواق الآسيوية مرة أخرى. يُرسل معظم العاج إلى الصين وتايلاند. وأصبحت فيتنام، باقتصادها المزدهر حديثاً، أكثر الأسواق سخونة لقرون وحيد القرن.

قال ميليكن لمجلة أيه دي إف، «إن كل هذه الشبكات مرتبطة ببعضها البعض على نحو مطرد. ففي كل أنحاء إفريقيا، أصبح عدد الرعايا الآسيويين المقيمين والعاملين هنا، أكبر من أي وقت في تاريخ القارة، والجريمة المنظمة جزء من هذا التداخل. وهذا يشكل مخاطر شديدة على الأمن القومي».

جبهة موحدة

بعد المواجهة الأولى، كانت قوات كتيبة التدخل السريع تعرف أن الصيادين غير الشرعيين سوف يعودون. بدأت برنامج تدريب مكثفاً اشتمل على ممارسة مهارات الرماية، وقراءة الخرائط والملاحة. كما أصبح الجنود متأقلمين على المناخ القاسي للمتنزه وبدأوا يطورون شبكة استخبارات بين السكان المحليين، يطلبون منهم تنبيه السلطات حينما تلوح المتاعب في الأفق. استخدموا نظارات رؤية ليلية في الدوريات الليلية وضموا إليهم طائرة مروحية للاستطلاع. ومارسوا تدريباً على الاتصال وبث المعلومات عن طريق أجهزة لاسلكية، وقام الجنود بدوريات ميكانيكية، وجوية وعلى الأقدام.

آتت هذه التدريبات أكلها. ففي تشرين الأول/ أكتوبر 2012، تلقى قادة قوة التدخل السريع، العاملون مع السفارة الأمريكية في ياوندي معلومات من شبكة الاستخبارات بأن الصيادين غير الشرعيين بدأوا في العودة، وضموا إليهم هذه المرة 50 رجلاً إضافياً، لإنهاء عملهم في بوبا ندجيدا. وفي استعراض للقوة الساحقة، أرسلت قوة التدخل السريع 600 جندي، و 30 عربة تكتيكية، و10 شاحنات لوجستية وطائرة مروحية.

قال بيلين إن الجيش وضع فرقاً عند الحدود الشرقية والغربية للمتنزه وقسّمها إلى ستة قطاعات، قام الرجال بدوريات منتظمة فيها. وفي كانون الأول/ ديسمبر 2012، تلقت قوة التدخل السريع تقارير استخبارية موثوقاً بها بأن عصابة الصيادين اقتربت من المتنزه، ولكنهم ارتدوا على أعقابهم حين أدركوا الوجود العسكري الكاسح. تنوي الكاميرون إبقاء وحدات قوة التدخل السريع داخل المتنزه كل سنة أثناء موسم الجفاف إلى أن ينقضي التهديد.

قال الفريق مارتن تومينتا، قائد المنطقة العسكرية المشتركة الثالثة، الذي قاد العملية، «إننا لا نتعامل مع صيادين عاديين. بل نتعامل مع جيش، وفصيلة وكتيبة لا تتورع عن عبور الحدود لسرقة تراثها الطبيعي». وأكد تومينتا على أن الوجود العسكري داخل المتنزه وحوله ليس مؤقتاً. وقال، «إن هذه القوات ستكون دائمة، أقول دائمة، وأكرر دائمة، في هذه المنطقة. وأنا أنصح [الصيادين]، في ضوء الموارد التي تحت تصرفنا، بألا تطأ أقدامهم هذا البلد».

تتفق كافة الأطراف على أن مكافحة آفة الصيد غير المشروع سوف تتطلب جهداً إقليمياً. فهناك أماكن كثيرة خالية من الدوريات في المنطقة، والفوضى الأخيرة في جمهورية إفريقيا الوسطى لم تؤد إلا إلى جعل آخر قطعان الفيلة أكثر قيمة بكثير.

في آذار/ مارس 2013، قتل 89 فيلاً آخر في تشاد، بالقرب من الحدود مع الكاميرون، على أيد نفس مجموعة الصيادين غير الشرعيين. فبعد اجتماع استمر ثلاثة أيام لزعماء دول المجموعة الاقتصادية لإفريقيا الوسطى، وافقت المجموعة على نشر 1000 جندي وشرطي بتكلفة 33,2 مليون دولار كجزء من عملية عسكرية مشتركة لحماية بقية قطعان الفيلة في إفريقيا الوسطى. قال بيلين، «إذا لم نكن على الأرض الآن، فمن المؤكد أنهم كانوا سيقتلون فيلة كثيرة. نعرف أن تنفيذ عملية كهذه يكلف أموالاً كثيرة، ولكن الأمر يستحق ذلك». ❑

المختبرات البيولوجية

وعد وتهديد

يمكن أن تكون الأسلحة البيولوجية منتجاً ثانوياً للأبحاث البيولوجية. يقول الخبراء إن الأمر يحتاج إلى مزيد من الإشراف على المختبرات المنتشرة حول العالم.

أسرة أيه دي إف

بيّنت دراسة لوباء 1977 أنه كانت له علاقة بسلالة بشرية عام 1950 كان قد تم حفظها سنوات كفيروس «مجمد». ويعتقد العلماء الآن إنه انطلق من غير قصد أثناء الأبحاث، ربما في الاتحاد السوفيتي السابق أو الصين. واستمر في التحول والانتشار منذ ذلك الحين كفيروس إنفلونزا موسمي.

مثل هذه الفيروسات يمكن أن تكون أكثر من مجرد خطر على الصحة. فهي تحمل في طياتها احتمال استخدامها كأسلحة للإرهاب.

والعالماء بأنحاء العالم على بيّنة باحتمال وقوع كارثة بسبب الفيروسات والأسلحة الكيماوية. كان ذلك مثار حديث منذ عام 1925، عندما حظر بروتوكول جنيف استخدام الأسلحة الكيماوية والبيولوجية.

غير أن البروتوكول لم يحظر حيازة أو تطوير مثل هذه الأسلحة. وجاء الحظر عام 1975 بتوقيع معاهدة الأسلحة البيولوجية، التي تحظر تطوير، وإنتاج وتخزين الأسلحة البيولوجية والسامة. واعتباراً من آذار/ مارس 2013، صادقت على المعاهدة 169 دولة.

وليس للمعاهدة بشكلها الحالي قوة قانونية تُذكر. فليست هناك جهة تحقق رسمية لمراقبة مدى الالتزام بها، ولا توجد عمليات تفتيش. ونتيجة لذلك، تتعرض المعاهدة، من وقت لآخر، للانتهاك الصارخ.

منذ توقيعات 1975، عقدت دول المعاهدة مؤتمرات روتينية للبناء فوق أعمال المعاهدة. عُقد أحدث مؤتمر حول معاهدة الأسلحة البيولوجية في جنيف في كانون الأول/ ديسمبر 2011. ثم تحدثت وزيرة الخارجية الأمريكية هيلاري كلينتون، محذرة من أن الإرهابيين أعلنوا أنهم «يريدون حيازة واستخدام هذه الأسلحة».

يتفق رؤساء تحرير مجلة الإيكونوميست على هذا الرأي. أفادت المجلة، «بأن هناك قلقاً من احتمال أن تطلق بعض الجماعات الإرهابية، المدفوعة ليس بمظالم سياسية محددة وإنما بكراهية عامة للغرب، العنان لفوضى منفلتة لوباء فيروسي لمجرد الضغينة ليس إلا.

شراكات لتحسين السلامة

في عام 1992، أطلقت الولايات المتحدة برنامج نن - لوغار للتخفيض التعاوني للتهديد للعمل مع الدول الأخرى في التصدي للتهديدات النووية، والإشعاعية، والبيولوجية والكيماوية. وفي كانون الأول/ ديسمبر 2010، خلصت الولايات المتحدة إلى أن شراكات البرنامج مع العراق، والهند والصين ودول إفريقيا سوف تساعد في تحقيق أهداف حظر الانتشار الطويلة الأمد، فضلاً عن الحفاظ على شراكات طويلة الأجل.

قالت الولايات المتحدة في تقرير صدر في أيار/ مايو 2011، إن الدفاع البيولوجي سيكون «أكثر مجال ديناميكي» لنشاط التخفيض التعاوني للتهديد في المستقبل المنظور.

لدى الفيروسات وسيلة للخروج عن نطاق السيطرة حتى تحت رقابة العيون الساهرة للعلماء.

إن فيروس الإنفلونزا إتش1 إن1 كان يُعتبر منقرضاً بالنسبة للبشر منذ عام 1957، ولكن بعدها بعقدين تقريباً تفشى الفيروس مرتين. اقتصر أحدهما على قاعدة عسكرية في الولايات المتحدة عام 1976. بينما حدث التفشي الثاني بعدها بسنة في الاتحاد السوفيتي السابق، وهونغ كونغ والصين.

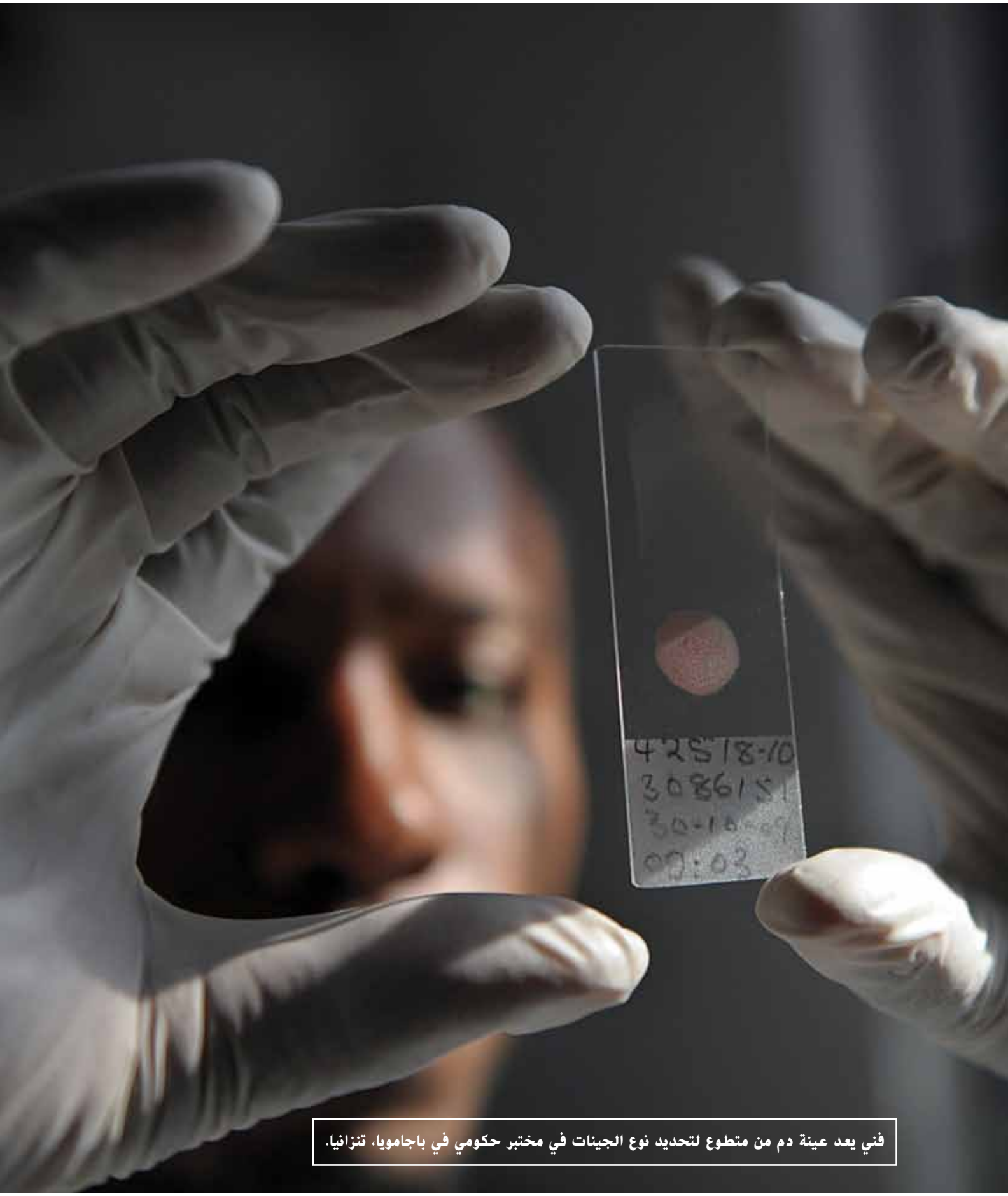

فني يعد عينة دم من متطوع لتحديد نوع الجينات في مختبر حكومي في باجامويا، تنزانيا.

وكالة الأنباء الفرنسية/ صور غيتي

أعلن برنامج شراكات التعاون البيولوجي التابع لبرنامج التخفيض التعاوني للتهديد أربعة أهداف:

- دمج وتأمين مجموعات مسببات الأمراض البالغة الخطورة التي قد تعمل كمصدر للأسلحة البيولوجية.
- توفير وسائل لتعزيز سلامة المختبرات وتدريب لمنع الإنطلاق العرضي لمسببات الأمراض البالغة الخطورة.
- تعزيز أنظمة الرصد، والتشخيص والإبلاغ للدول الشريكة بالتدريب، والتحديث التكنولوجي وتحسينات شبكات الرصد الخاصة بالمختبرات.
- دعم مشروعات الأبحاث التعاونية لزيادة القدرة على فهم وتمييز أكثر مسببات الأمراض خطورة.

خلص التقرير إلى أن «هذه الأهداف الأربعة مجتمعة تساعد في مواجهة التحدي المتزايد للدفاع البيولوجي البشري والحيواني الذي نعتقد أنه تعوزه حتى الآن الموارد اللازمة والاهتمام من جانب الوكالات الأمريكية ذات الأهداف الأمنية الوطنية». وسوف تساعد الأهداف الأربعة الدول في «تعزيز الأمن الصحي العالمي، والحصول على معلومات آنية حول الأوبئة الناشئة، والتقليل من احتمال استغلال مواد وتكنولوجيا علوم الحياة، وتوطيد قواعد السلوك التي تتسم بالأمان والمسؤولية».

احتمالات وقوع الحوادث

يُنظر إلى إفريقيا على أنها منطقة حساسة على نحو خاص. فقد تركز اجتماع دولي عُقد في أوغندا في تشرين الأول/ أكتوبر 2005، على الآثار المترتبة على سياسات استخدام العلم في القضاء على الأمراض والتحكم في الوقت نفسه في الوصول إلى الكائنات المسببة للأمراض لمنع الإرهاب البيولوجي. ودعا المندوبون إلى «صياغة إجراءات صارمة للتصدي لسوء استخدام علم الأحياء، والتحذير من أن الفشل في معالجة الشواغل إزاء الأسلحة البيولوجية يمكن أن يقوض مساعي تطوير وغرس الثقة في العلم»، حسب ما أورده موقع SciDev.net.

قال باتريك مازيمهاكا من مجلس الاتحاد الإفريقي، «إن الثقة في العلم الحديث تفسح المجال لفترة من الخوف، والشك وعدم اليقين». أفادت مجلة الإيكونوميست في 2011، بأ ن «إفريقيا موطن لأكثر الأمراض شراً في العالم، مثل فيروسات الإيبولا والماربورغ، والمختبرات التي تدرسها. هل يكون هذا هدفاً مغرياً للإرهابيين؟» استشهدت المجلة بأمثلة محددة، بينها مختبر أبحاث كيني يضم فيروسات الجمرة الخبيثة، والإيبولا والماربورغ «يجاور حياً فقيراً وله جدران أسمنتية منخفضة وسهلة التسلق». وقالت المجلة، إن الباحثين الأفارقة مضطرون لاستخدام كميات كبيرة من الفيروسات الخطيرة في أبحاثهم لأن أجهزتهم عتيقة وعفا عليها الزمن.

أشار ريتشارد لينان من معهد الأمم المتحدة لأبحاث نزع السلاح إلى أن تأمين مثل هذه المختبرات لا يتعلق بالأسوار والحراس فقط.

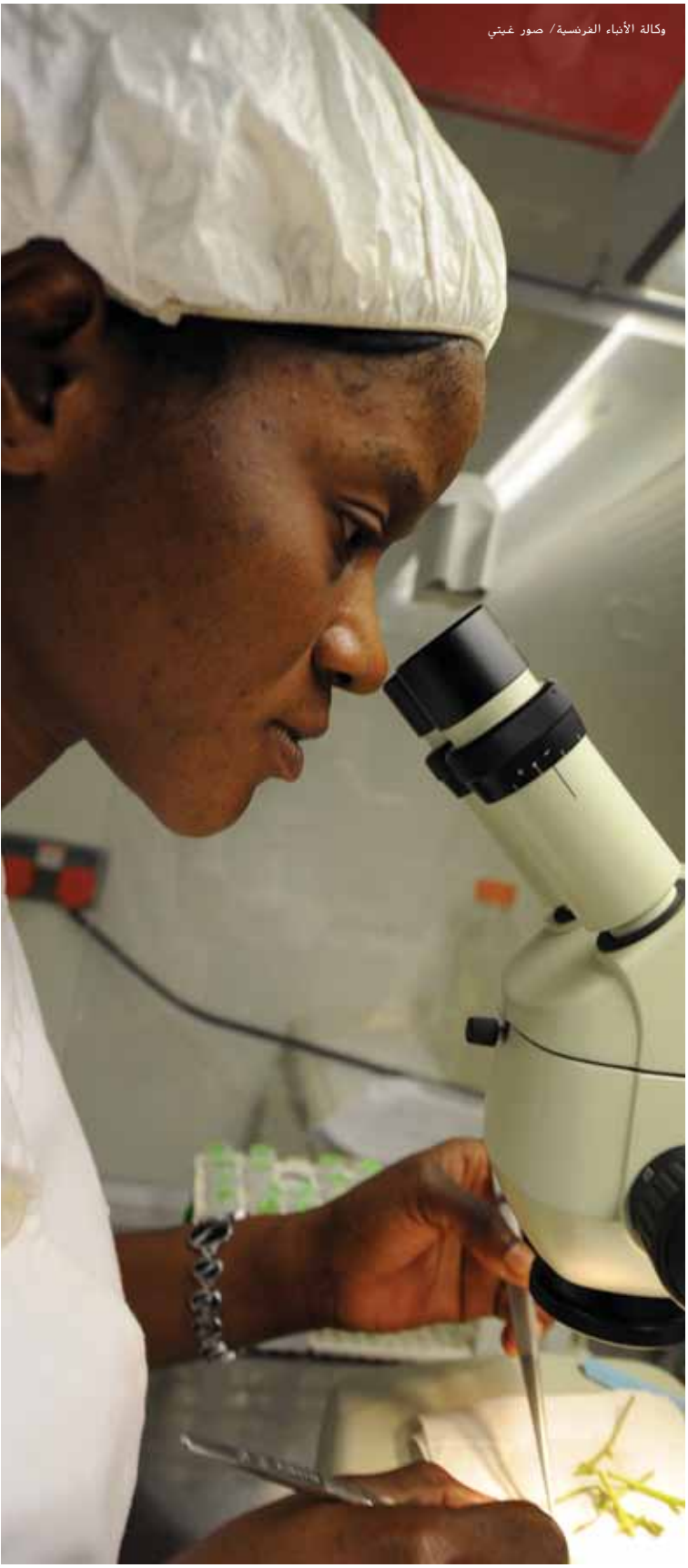

وكالة الأنباء الفرنسية/ صور غيتي

عاملة مختبر تدرس أنواع نبات الكاسافا في أبيدجان، نيجيريا. يستخدم العلماء، في أنحاء إفريقيا، المختبرات في استحداث سلالات جديدة من المحاصيل وأبحاث الأمراض والفيروسات.

إنه يتطلب أيضاً رجال أمن مدربين. ولاحظ ليمان، أنه يتعين تمكين العلماء بالسلطة وبالحضور الذهني للتساؤل إذا لاحظوا أن باحثاً معيناً بدأ يعمل لفترات متأخرة أو يتصرف على غير عادته.

يتكهن باتريك روز، وهو خبير أمريكي في الأمن البيولوجي، بأن هجوماً بيولوجياً من نوع ما سوف يحدث في مكان ما بالعالم في غضون السنوات الخمس المقبلة. قال روز لمجلة أيه دي إف، «إن هذا بسبب التقدم الهائل للعلم، والكيفية التي باتت بها التكنولوجيات في متناول اليد على نحو أكبر. إذ تتوفر على شبكة الإنترنت أجهزة هواة قابلة للتشغيل الكامل كتلك التي تجدها في المختبرات. وهي أرخص بكثير الآن، وتم تبسيطها إلى درجة أن أي شخص يستطيع استخدامها. أضف هذا إلى النية وسهولة الحصول على عناصر بيولوجية مختلفة، ولن يكون من المستبعد أن تجد جهات فاعلة لا تمثل أي دولة لديها نية كبيرة في استخدامها».

يقول الباحثون إن الحوادث تمثل قلقاً أكبر من الإرهابيين. ففي عام 1977 كان وباء الإنفلونزا إتش1 إن1 نتيجة حادث. وربما كان تفشي مرض الحمى القلاعية في بريطانيا عام 2007 نتيجة إهمال في الإجراءات المختبرية.

الشرطة والجيش يستطيعان المساعدة

للشرطة والجيش أهمية بالغة في الرد على التهديدات البيولوجية. ففي كل بلد تقريباً في العالم، تكون أجهزة الشرطة من أوائل فرق الاستجابة. وتقريباً ستكون دائماً أول من يتواجد في مسرح الأحداث عند وقوع شيء غير عادي، بما في ذلك حالات الطوارئ الخاصة بالصحة العامة. أما الجيوش، من الناحية التاريخية، فلم يُطلب منها توفير المساعدة أثناء أزمة صحية في معظم الدول. ويمكن أن تتغير هذه الدينامية، ويمكن أن يلعب الجيش دوراً داعماً للهيئات المدنية.

يقول المسؤولون إن هذا أمر منطقي. فالجيش يملك بنية تحتية وموارد كثيراً ما تكون غير موجودة لدى الشرطة، والمطافئ والدوائر الصحية. من بينها القوة البشرية لتنظيم العيادات، وإعداد محطات الصحة العامة، وإقامة مواقع الحجر الصحي.

يستطيع أيضاً المسؤولون عن الصحة، من الناحية المثالية، تدريب قطاع السلامة العامة على التعامل مع أحداث كبيرة، مثل الحفلات الموسيقية في الهواء الطلق والمباريات الرياضية. فيقوم المسؤولون بإقامة خيام فرز للمصابين يساعد فيها طبيب أو ممرضة الناس إذا أصيبوا بالجفاف أو عانوا من التعرض الكبير لأشعة الشمس. قال روز، «بهذه الطريقة، يمكنك مراقبة ما يدور. وهذا استثمار بسيط يمكن أن توفره لجعل مكان كهذا أكثر أماناً».

إن تشخيص تفشي الفيروسات يمكن أن يكون معقداً. يقول الخبراء إن أنواعاً لا تعد ولا تُحصى من العدوى تبدأ بما توصف تقليدياً «بالأعراض الشبيهة بالإنفلونزا». تشير دراسة نشرتها مجلة أفريكان سيكيوريتي ريفيو إلى أنه: «لا يمكن التكهن بتفشي الأمراض النادرة وقد يفشل المسؤولون المحليون عن الصحة العامة في اكتشاف بوادرها المبكرة عند بداية وباء كبير، ومرد ذاك في معظمه إلى غياب المهارات ذات الصلة». في حالات الطوارئ هذه، يمكن أن يكون للاستعانة بالبنية التحتية العسكرية للتعامل مع تدفق الضحايا والذعر العام، أهمية بالغة.

تعد التدريبات المنتظمة للمسؤولين عن السلامة العامة والصحة العامة وسيلة جيدة لضمان وجود خطة لدى المجتمع لتحديد المرضى وحجرهم صحياً وسرعة الاستجابة حال تفشي وباء ما.

تعرض وكالة الحد من التهديدات بوزارة الدفاع الأمريكية تدريباً على مبادئ أساسية مثل الاستجابة لحوادث المواد الخطرة دعماً لبرنامج التأهب للكوارث التابع للقيادة الأمريكية لإفريقيا. ففي نيسان/ إبريل 2013، تخرّج 34 من أعضاء قوة الدفاع الشعبية في أوغندا وقوة الشرطة الأوغندية من برنامج استمر خمسة أسابيع حول التعامل مع المواد الخطرة. وشمل التدريب محاكاة لعمليات إنقاذ وتطهير.

الإشراف مطلوب حول العالم

إن القوانين والإشراف مطلوبان في الأبحاث البيولوجية الآن أكثر من أي وقت مضى. فقد بدأت الدول تدرك أن الاستثمار في التكنولوجيا الحيوية جزء من نموها الاقتصادي، سواء في تحسين انتاج المحاصيل، أو وضع إجراءات صحية جديدة أو ابتكار أنواع جديدة من الوقود.

تفيد مجلة قطاع الأعمال ماكينزي كوارترلي، بأن شركة تكنولوجيا حيوية عدّلت خميرة لتحويل السكر إلى مركبات مفيدة، بينها عقاقير ضد الملاريا ووقود حيوي يمكن أن يكون بديلاً لوقود النفاثات، والديزل والبنزين المستخدم اليوم. تستثمر دول مثل ماليزيا وباكستان نحو 2,5 بالمائة من إجمالي ناتجها المحلي في تطوير التكنولوجيا الحيوية.

حققت باكستان بالذات مكاسب في انتاج القطن بمساعدة أبحاث تكنولوجيا حيوية. فقد بدأت في عام 2011، باختبار جيلها الثاني من القطن التكنولوجي الحيوي، الذي يقاوم الحشرات ويتحمل مبيدات الأعشاب.

قال روز، «تستطيع بعض الدول جني أموال. قد تكون هذه هي الشركات الخاصة، وقد تكون استثمارات حكومية. إنهم يحاولون بناء اقتصاد حوله. ولكننا نتنازع حول تحديد قدر الإشراف، وقدر الحرية التي يجب أن تتمتع بها هذه المؤسسات في أن تفعل ما تفعله».

لقد بدأت جهود في أنحاء العالم للتقليل من خطر الحرب الكيماوية. في آذار/ مارس 2013، أفادت منظمة حظر الأسلحة الكيماوية بأنه تم تدمير نحو 80 بالمائة من الأسلحة الكيماوية المعلنة في ظل إشراف دولي. ومن بين الدول التي لا تزال تحتفظ بأسلحة كيماوية ليبيا، التي ذُكر أنها لا تزال تملك أكثر من 14 طناً من غاز خردل الكبريت في حاويات ضخمة من مخلفات نظام معمر القذافي. وقالت الحكومة التي أحلت محل النظام إن لديها خططاً لاستكمال عملية التخلص من مخزونها بحلول كانون الأول/ ديسمبر 2016. ❑

أداة لمكافحة

الاتجار بالبشر

خطة عمل واغادوغو تعطي الدول الإفريقية إطار عمل لمكافحة الاتجار بالبشر

أسرة أيه دي إف

كان تشرين الأول/ أكتوبر 2003 موعداً لتحرير 74 من أطفال بنين. فهؤلاء الأطفال، الذين بيعوا للعمل في حفر الجرانيت في نيجيريا، أعيدوا إلى بيوتهم، وكان بعضهم مصاباً بجروح مفتوحة بعد أن أمضوا ساعات لا تعد ولا تُحصى في تحطيم الأحجار. قال صبي في نحو العاشرة من عمرة لهيئة الإذاعة البريطانية، «كنا نكسّر الأحجار، ويأتي الرجال لحملها إلى الشاحنات». قال الأطفال للمسؤولين في الأمم المتحدة بأن 13 آخرين ماتوا خلال الأشهر الثلاثة السابقة، بسبب الإجهاد من تكسير الأحجار وحمل الصخور، والنوم في العراء وسوء التغذية.

في كل سنة يتم الاتجار بأكثر من 4 ملايين طفل – ما يوازي تعداد ليبيريا – للعمل قبل أن يبلغوا 15 عاماً. والمشكلة حادة بنوع خاص في بنين، حيث يتصارع أكثر من نصف السكان مع الفقر. وفي هذه الدولة الصغيرة المطلة على خليج غينيا، يتم الاتجار بـ 50000 طفل كل عام حتى يمكنهم العمل. يذهب بعضهم إلى مناجم ومحاجر الجرانيت في نيجيريا.

رويترز

ينتهي

المطاف ببعض الصبية من بنين، ونيجيريا، وتوغو، ومالي وغينيا في الغابون للعمل كميكانيكيين أو باعة جائلين. وكثيراً ما يُرسل الأطفال بموافقة آبائهم، الذين يأملون في الحصول على أموال من عمل أطفالهم ويقل عدد الأفواه التي يطعمونها، على حد ما جاء في تقرير بصحيفة الغارديان في تشرين الثاني/ نوفمبر 2012. قال جين لوكينغا، الإخصائي في حماية الأطفال في بنين لحساب منظمة اليونيسيف للغارديان، «إنه ملاذ أخير، استراتيجية البقاء على قيد الحياة. فالآباء يرونها كوسيلة لمساهمة الأطفال في إعالة أسرهم».

وينتهي الكثير من هذه القصص نهاية مفجعة. فمقابل كل بضع عشرات من الأطفال يتم إنقاذهم من الأشغال الشاقة، أو تحرير كل امرأ تُجبر على البغاء، يظل هناك ملايين آخرون يرزحون تحت وطأة قسوة المتاجرين، أو القوادين أو مراقبي العمل.

إن الاتجار بالبشر مشكلة عالمية، ولكنها عميقة الجذور في إفريقيا. إنها تمس الأطفال والبالغين، مع اختلاف الأغراض. فطبقاً «للتقرير العالمي حول الاتجار بالبشر 2012»، الذي أصدره مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، فإن ثلثي الضحايا الذين عُثر عليهم في إفريقيا والشرق الأوسط كانوا من الأطفال. واستخدم نحو نصف الضحايا في أعمال السخرة، وتمت المتاجرة بـ 36 بالمائة للاستغلال الجنسي. وكان أربعة عشر بالمائة من حالات الاتجار متعلقة بتوريد جنود أطفال، للطقوس الشعائرية أو أغراض الأخرى.

المشكلة تفترس الضعفاء: الأطفال، والنساء، والرحّل، والمهاجرين والفقراء. إنها صناعة تربو على 32 مليار دولار تؤثر على 30 مليون إنسان حول العالم، وذلك طبقاً للمنظمة غير الربحية ليس للبيع.

يعمل الاتجار بالبشر في الظل وكثيراً ما يكون جزءاً من مؤسسات إجرامية أكثر تطوراً. ارتبطت الجريمة بالتهريب، والفساد، وسرقة الهوية، وانتاج المستندات المزورة وغسل الأموال. كما تنخرط الجماعات الإجرامية في تجارة المخدرات فضلاً عن الاتجار بالبشر وتهريبهم، وطبقاً للويس شيلي، مؤلفة كتاب الاتجار بالبشر: منظور عالمي. إن الحدود غير الآمنة، والقيود المالية وغياب الإرادة السياسية تساعد الجريمة على الازدهار. كتبت شيلي تقول في كتابها، «إن المستويات العالية للفساد الحكومي ووجود جماعات قوية للجريمة المنظمة تقوّض قدرة أي دولة على التصدي للإتجار بالبشر. ومع وجود مجتمعات مدنية محدودة وتعاني نقصاً في الأموال، لا يوجد مركز ثقل موازن فعّال لغياب حركة الدولة».

خطة إفريقيا لمكافحة الاتجار بالبشر

يتباين تطبيق القانون، والتشريع الوطني، والإرادة السياسية والاجتماعية للتصدي للإتجار بالبشر، بين الدول الإفريقية. وهذا يعقّد جهود التعاون الإقليمي والدولي. إنها مشكلة يحاول الاتحاد الإفريقي التغلب عليها من خلال مبادرة لجنة الاتحاد الإفريقي المناهضة للإتجار بالبشر.

إن الهدف من مبادرة لجنة الاتحاد الإفريقي المناهضة للإتجار بالبشر هو مكافحة الاتجار بالبشر كأولوية تنموية قارية من خلال الدول الأعضاء في الاتحاد الإفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية. وفي مركز هذا الجهد خطة عمل واغادوغو لمكافحة الاتجار بالبشر، لا سيما النساء والأطفال.

تبنى وزراء الشؤون الخارجية الأفارقة والأوروبيون، ووزراء الهجرة، والتنمية، فضلاً عن المسؤولين في الاتحاد الإفريقي والمجلس الأوروبي، خطة العمل خلال المؤتمر الوزاري حول الهجرة والتنمية الذي عُقد في طرابلس بليبيا، في تشرين الثاني/ نوفمبر 2006. تؤكد الخطة مجدداً على الالتزام بطائفة من الآليات الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان. كما تقترح استراتيجية ثلاثية: منع الاتجار بالبشر، وحماية الضحايا ومقاضاة المتورطين في الاتجار. كما تسعى لتنفيذ ذلك من خلال أربعة مبادئ رئيسية:

الوقاية ورفع مستوى الوعي: يجب على الدول أن تدرّب الشرطة والأجهزة الأخرى على مكافحة الاتجار بالبشر، وتوعية الجمهور عن طريق الحملات الإعلامية، ودعوة مؤسسات المجتمع المدني إلى الانضمام للعملية. إن تحسين عمليات تسجيل المواليد ووثائق الهوية، وإقامة مراكز لإعادة تأهيل الضحايا، تندرج كلها تحت هذا المبدأ.

مساعدة الضحايا وحمايتهم: يجب تعريف ضحايا الاتجار بالبشر حتى يمكن أن يتلقوا مساعدة وحماية على المدى المتوسط والطويل. كما يجب على الدول أن تشجّع الضحايا على المشاركة في المحاكمات. قال ميهاري تادل مارو المستشار بالاتحاد الإفريقي، ومنسق برنامج الهجرة السابق لدى الاتحاد، لمجلة أيه دي إف، بأن الغابون مثال بارز في والوقاية وحماية الضحايا. قال، «إن الغابون ترى الكثير من الأطفال المتاجر بهم، لا سيما من بنين، وتوغو، ونيجيريا ودول أخرى في إفريقيا الوسطى». وأضاف أن الحكومة تعمل على نحو وثيق مع المنظمات غير الحكومية. «وأنها كانت نشطة للغاية؛ وهي في هذا الأمر قوية من الناحية التقليدية».

التشريع، وتطوير السياسة وتطبيق القانون: يجب أن تستهدف القوانين التنظيمات الإجرامية وتضمن الملاحقة القضائية الفعّالة. كما يتعين على الدول أن تعدّل أو تعتمد تشريعات تحدد وتجرّم عمليات الاتجار بالبشر على نحو فعّال ومستمر. ويجب على الدول أن تعمل على منع تجنيد الأطفال واستخدامهم في القتال المسلح، وإعادة تأهيل الجنود الأطفال ودمجهم في المجتمع.

يجب على الدول الأعضاء أن تنظر في تطوير خطة عمل وتشكيل قوة عمل وطنية لتنفيذ الخطة. ويجب تدريب رجال الأجهزة الأمنية،

والجمارك، والهجرة والمسؤولين في المحاكم على التصدي للإتجار بالبشر. ويجب أن تستهدف وحدات أمن خاصة عمليات الاتجار بالبشر وتنظر في القيام بدوريات مشتركة على الحدود.

قال مارو إنه يمكن تقسيم الدول الإفريقية إلى ثلاث فئات في مدى استجابتها للإتجار بالبشر: دول مثل الغابون، وجنوب إفريقيا ومصر لديها تشريعات، وسياسات وخطة عمل. ودول مثل جيبوتي، والجزائر وليبيا لديها أطر عمل تشريعية ولكن قدرتها على التطبيق ضئيلة أو غائبة تماماً. ودول أخرى، مثل جمهورية إفريقيا الوسطى، وتشاد، والنيجر أو موريتانيا، ليس لديها تشريعات أو قدرات تطبيقية. وقد تعتبر بعض هذه الدول الفقر المشكلة الحقيقية أو ربما حتى تتساهل إزاء أشياء مثل عمل الأطفال.

التعاون والتنسيق: يجب أن يحدث التنسيق على مستويات متعددة – بين الدول، والحكومات الوطنية والمنظمات غير الحكومية، فضلاً عن المدنيين.

طبقاً لصحيفة ديلي تراست، فإن الوكالة الوطنية النيجيرية لحظر الاتجار بالبشر والمسائل الأخرى ذات الصلة، تتعاون على عدد من المستويات بالعمل مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ووفد الاتحاد الأوروبي، ودائرة الهجرة النيجيرية وآخرين في مكافحة الاتجار بالبشر.

قال أرينز أوراكوى، رئيس الاتصالات والإعلام بالوكالة الوطنية النيجيرية لحظر الاتجار بالبشر والمسائل الأخرى ذات الصلة، لصحيفة ديلي تراست بأن الوكالة «ملتزمة تماماً بالتعاون مع الشرطة، ودائرة الهجرة والوكالات الأمنية الأخرى في مكافحة الاتجار بالبشر».

تقوم الوكالة بحملة توعية عامة عن طريق الأناشيد الإذاعية وتعمل مع شركة إنتاج لإنتاج مسلسل درامي تلفزيوني يتناول الاتجار بالبشر، وإساءة معاملة الأطفال والمسائل الأخرى ذات الصلة. قال أوراكوى، «إن الهدف هو نقل الحملة المضادة للإتجار بالبشر إلى غرف معيشة النيجيريين على أمل أن تجعلهم واعين لهذه الجريمة التي تشيننا جميعاً».

«علينا تعريف الدول الضعيفة والتي يجري استغلالها لتصبح منشأ للإتجار بالبشر.... ومساعدتها على تشكيل خطة العمل الخاصة بها، وجهازها التشريعي الخاص، وأجهزتها الأمنية الخاصة».

ميهاري تادل مارو
مستشار بالاتحاد الإفريقي ومنسق برنامج الهجرة السابق بالاتحاد

رويترز

«أليشا» امرأة رواندية، جُلبت إلى شقة سكنية بجنوب لندن وأرغمت على ممارسة الجنس بينما جمع خاطفها الأرباح. إن الدعارة القسرية أحد أسباب الاتجار بالبشر. تم الاتجار بعدد كبير من النساء الإفريقيات إلى أوروبا والشرق الأوسط لممارسة الجنس.

أسوشيتد برس

عمال أطفال يسلمون إلى سلطات بنين في كراكى على الحدود النيجيرية عام 2003. تلقى أربعة وسبعون طفلاً في سن الرابعة علاجاً طبياً طارئاً بعد إنقاذهم من تجار البشر الذين باعوهم للعمل في مناجم الجرانيت بنيجيريا.

امرأة نيجيرية تحضر درس حياكة في مركز إيدو لاكتساب المهارات التابع للدولة في مدينة بنين بنيجيريا. يوفر المركز استشارة ودعماً للنساء المختطفات العائدات من أوروبا.

أسوشيتد برس

صبيان يحفران بحثاً عن الجرانيت في أبوكوتا بنيجيريا. كثيراً ما ينتهي المطاف بأطفال من بنين في العمل تحت ظروف لاإنسانية في تكسير الجرانيت لحساب تجار البشر في نيجيريا.

وضع الخطة موضع التنفيذ

تحدث مارو، الذي صمم حملة مبادرة لجنة الاتحاد الإفريقي المناهضة للإتجار بالبشر، أثناء ورشة عمل للمبادرة في كانون الأول/ ديسمبر 2012 في ليبرفيل بالغابون، للبدء في تنفيذ خطة عمل واغادوغو في الدول الأعضاء بوسط وشمال إفريقيا. قال مارو لمجلة أيه دي إف أن قضايا الاتجار والهجرة مقسمة في الغالب بين مختلف الهيئات والمؤسسات الحكومية. تتناول بعض الدول المشكلة كتهديد أمني وتضعها تحت إشراف وزارة الداخلية. بينما تتناولها دول أخرى من خلال المؤسسات الاجتماعية والعمالية. ومع ذلك فإن دولاً أخرى تتناولها من منظور حقوق الإنسان. وعرض ثلاثة اقتراحات لتجاوز هذه الانقسامات:

1. يجب على الحكومات الوطنية أن تنظّم «عملية استشارية وطنية»، تتيح لها جمع مختلف الأطراف المعنية لمناقشة، وصياغة وتصميم استراتيجيات لمكافحة الاتجار بالبشر، ويجب أن يكون لديها خطة عمل وطنية تسير على خطى خطة عمل واغادوغو.
2. تعريف الدول الضعيفة التي ينشأ منها الاتجار بالبشر، «لمساعدتها على تشكيل خطة العمل الخاصة بها، وجهازها التشريعي الخاص، وأجهزتها الأمنية الخاصة»، حسب قول مارو.
3. وأخيراً، يجب على الدول الوطنية أن تشكّل قوة عمل مشتركة مؤلفة من مختلف الوزارات والهيئات التي تتعامل مع الاتجار بالبشر. قال مارو، «إن الاتجار بالبشر تديره أجهزة عديدة تابعة للدولة، وإذا لم تجمع بينهم لتشكيل قوة عمل قادرة على العمل المشترك... سيظل ذلك نهجاً خاصاً ومفتتاً. وهذا يسمح لكثير من المجرمين الضالعين في الاتجار بالبشر الإفلات من الملاحقة القضائية».

ويمكن أن تضم قوات العمل الجديدة أو تلك التي أعيد تنشيطها وزارات الداخلية، والشرطة، ومسؤولي الهجرة، والنقل وصناعات الضيافة، مثل الخطوط الجوية وسلاسل الفنادق. قال مارو، «يجب تنسيق كل هذا».

الطريق إلى الأمام

قال فيليب بوب جوسو، ضابط هجرة في إدارة الشؤون الاجتماعية بالاتحاد الإفريقي، لمجلة أيه دي إف بأن خطة عمل واغادوغو انبثقت عن قلق دول الاتحاد الأوروبي إزاء «الهجرة غير المنتظمة» للبشر من دول جنوب الصحراء الإفريقية ومرورهم عبر شمال إفريقيا في طريقهم إلى أوروبا.

أطلقت حملة مبادرة لجنة الاتحاد الإفريقي المناهضة للإتجار بالبشر في جميع الدول السبع الأعضاء في المجموعات الاقتصادية الإقليمية. غير أن جوسو قال إن العملية كانت بطيئة. لم تدرج دول إفريقية كثيرة، لا سيما تلك التي تبرز فيها عمليات الاتجار بالبشر، مبادئ خطة العمل في قوانينها. قال

نيجيريا تعمل على استعادة وضعها في مكافحة الاتجار بالبشر

أسرة أيه دي إف

رغم عمق مشكلة الاتجار بالبشر في إفريقيا، اتخذت بعض الخطوات الإيجابية الواسعة في مكافحة الجريمة. يبرز في هذا الصدد التشريعات وأجهزة الأمن في نيجيريا. قال فيليب بوب جوسو، منسق الهجرة لدى إدارة الشؤون الاجتماعية بالاتحاد الإفريقي، «من الصعب تحديد الكم، ولكن نيجيريا لديها الآن أفضل تشريع لمكافحة الاتجار بالبشر في القارة. ويعتقدون أنهم يستمدون قوتهم من خطة عمل واغادوغو. لذلك نحن نستخدم نيجيريا كأفضل ممارسة».

تقف الوكالة الوطنية النيجيرية لحظر الاتجار بالبشر والمسائل الأخرى ذات الصلة في مركز مساعي مكافحة الاتجار بالبشر. غير أن نيجيريا تجد نفسها الآن تعمل على تحسين استجابتها منذ انخفض تصنيفها في الحملة العالمية لمكافحة الاتجار بالبشر، حسب صحيفة ديلي تراست.

فقد أشار تقرير عام 2012 حول الاتجار بالبشر الذي نشرته وزارة الخارجية الأمريكية أن نيجيريا انخفضت من المستوى 1، وهو التصنيف الذي احتفظت به منذ عام 2007، إلى المستوى 2. وهذا التقرير هو الأداة الدبلوماسية الرئيسية للحكومة الأمريكية لإشراك الحكومات الأجنبية في مكافحة الاتجار بالبشر. ويصنف التقرير الدول في ثلاثة مستويات استناداً إلى مساعي الحكومة في الالتزام بالحد الأدنى من معايير القضاء على الاتجار بالبشر، المنصوص عليها في القسم 108 من قانون حماية ضحايا الاتجار بالبشر لعام 2000.

صرحت بياتريس جيدي - أجبا السكرتيرة التنفيذية للوكالة الوطنية النيجيرية لحظر الاتجار بالبشر والمسائل الأخرى ذات الصلة لصحيفة ديلي تراست، بأنه رغم خفض التصنيف، فإن الوكالة ملتزمة بمكافحة الاتجار بالبشر. وقالت، «لقد تبنت الحكومة الأمريكية نهج 'المجتمع بأسره' في هذا التقييم، الذي يشطب النتيجة تلقائياً من زمام الوكالة، بالنظر إلى أن المؤشرات المستخدمة ليست كلها تحت سيطرة الوكالة الوطنية النيجيرية لحظر الاتجار بالبشر والمسائل الأخرى ذات الصلة. ومع ذلك، فإنها دعوة واضحة لجميع مستويات الحكومة للتضامن ووضع إجراءات عملية لتخليص البلاد من وباء الاتجار بالبشر».

قال جوسو لمجلة أيه دي إف بأن إشراك المجتمع المدني كان هو «الحلقة المفقودة» في مساعي الاتحاد الإفريقي لمكافحة الاتجار بالبشر. وقال، «لأنه أيا كانت الطريقة التي تنظر إليها، فإن المجتمع المدني يمكن أن يلعب دوراً أساسياً جداً. ونحن لم نشرك المجتمع المدني بصورة كافية، وهو أمر، أعتقد أنه كان هفوة من جانبنا».

يقترح التقرير عدة توصيات للكيفية التي يمكن أن تتحسن بها نيجيريا:

- ضمان توفير تمويل كاف للوكالة الوطنية النيجيرية لحظر الاتجار بالبشر والمسائل الأخرى ذات الصلة، لا سيما للملاحقات القضائية ورعاية الضحايا.
- زيادة التحقيقات، والملاحقات القضائية والعقاب لجرائم الاتجار بالبشر للسخرة.
- تدريب الشرطة ومسؤولي الهجرة على تعريف ضحايا الاتجار بالبشر.
- توفير تدريب إلزامي لمستشاري الملاجئ في الوكالة الوطنية النيجيرية لحظر الاتجار بالبشر والمسائل الأخرى ذات الصلة.
- زيادة التدريب التعليمي والمهني للضحايا في جميع ملاجئ الحكومة.
- متابعة الضحايا المسلمين من الخارج، وتوعيتهم بخدمات الحماية.
- ضمان تفاعل الوكالة الوطنية النيجيرية لحظر الاتجار بالبشر والمسائل الأخرى ذات الصلة مع الوكالات الحكومية الأخرى التي تتصدى للإتجار بالبشر، وتلقى الدعم منها.
- الاستباقية في التحقيق مع ومقاضاة المسؤولين الحكوميين المشتبه في ارتكابهم أعمال فساد تتعلق بالإتجار بالبشر والتواطؤ في جرائم الاتجار.

ظلت نيجيريا عند المستوى 2 في تقرير الاتجار بالبشر ولكنها أظهرت تحسناً متواضعاً في مساعي الأجهزة الأمنية. وحكومات الدول المصنفة عند المستوى 2 لا تمتثل امتثالاً كاملاً بهذا الحد الأدنى من المعايير ولكنها تعمل جاهدة على الامتثال. أما دول المستوى 3 فلا تمتثل ولا تبذل جهوداً كبيرة في هذا السبيل.

جوسو، «يمكنني القول بأنها لم تُنفّذ على نحو مرض. فإذا نظرت إلى إفريقيا ككل، ترى أن إدارة الحدود ضعيفة للغاية؛ فمعظم الحدود مستباحة. أنت تعرف أن معظم الدول لا تملك الموارد لمعالجة هذه القضايا. إذن ليس صحيحاً القول بأنها تسير بخطى مرضية».

شكّل جوسو قوة عمل الاتجار بالبشر عام 2011. وهي مؤلفة من الاتحاد الإفريقي، ومجلس الاتحاد الأوروبي، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ومنظمة العمل الدولية، والمفوض السامي لشؤون اللاجئين بالأمم المتحدة، واليونيسيف ومنظمات أخرى. إن مختلف مناطق إفريقيا لديها ديناميتها وتحدياتها الخاصة، وسوف تنظر قوة العمل في أفضل وسيلة لدعم جهود مكافحة الاتجار بالبشر.

التدريب هو الأساس

سوف تستمر الدورات التدريبية هذه السنة فيما ينظم الاتحاد الإفريقي دورات في كل من الدول الأعضاء بالمجموعات الاقتصادية الإقليمية التي ستضم قادة عسكريين، وخبراء هجرة ومسؤولين عن إدارة الحدود. قال جوسو، «إنها عملية تدريبية متكررة لأننا نجتمع كل سنة مع هؤلاء المسؤولين عن الهجرة، ونبحث ما أحرز من تقدم، وما يجب عمله».

يعمل مكتب جوسو أيضاً مع برنامج الحدود بالاتحاد الإفريقي، الذي تناول مبدئياً التكامل الإقليمي وحرية تنقل الأفراد في القارة، للاستفادة بخبرات ذلك المكتب. كان من المقرر أن تبدأ الدورة التدريبية الأولى لعام 2013 في آذار/ مارس.

ورغم أن التقدم كان بطيئاً، قال جوسو إنه واثق من أن هناك اهتماماً كافياً لاتخاذ خطوات واسعة ضد الاتجار بالبشر. غير أن الصراع في القارة، يميل إلى اقتسام الموارد والاهتمام. وقال إنه باستثناء جنوب إفريقيا، فإن جميع دول جنوب الصحراء كان من بينها دول شهدت قلاقل في الآونة الأخيرة. «والآن هناك وضع في مالي يحمل في طياته احتمالات عدم الاستقرار. ولا يزال هناك وضع متوتر بين شمال وجنوب السودان. وهناك اضطراب في شمال إفريقيا. وفي إفريقيا الوسطى، لا تزل جمهورية الكونغو الديمقراطية في حالة فوضى. وتفجرت الأوضاع في جمهورية إفريقيا الوسطى. لذلك فبينما يشعر الزعماء السياسيون بالقلق تجاه بعض هذه القضايا، ففي بعض الأحيان تظهر أحداث تستحق قدراً أكبر من الاهتمام. هذه إذن هي بعض أنواع العقبات التي نواجهها في القارة». ❑

عدّاؤون يتنافسون في

أصعب سباق في العالم

أسرة أيه دي إف

ماذا تفعل بعد أن فزت بأصعب سباق على الأقدام في العالم خمس مرات؟

لو كنت العدّاء المغربي محمد أحنصال، الذي فاز في نيسان/ إبريل 2013 بماراثون دى سابل، ربما كنت تفكر في سجل شقيقك لحسن أحنصال، الذي فاز بالسباق 10 مرات على نحو مثير الدهشة.

والحدث الذي يُعرف بماراثون الصحراء، هو ماراثون فائق يستغرق ستة أيام، ويمتد 251 كيلومتراً، أي ما يعادل العدو في ستة ماراثونات منتظمة. و تمتد أطول مرحلة من سباق جنوبي المغرب 91 كيلومتراً. يُعتبر ماراثون الصحراء، الذي بدأ عام 1986، أقصى سباق على الأقدام على وجه الأرض.

شارك في سباق عام 2013، 1024 متنافس من 50 دولة، يعدون وسط ظروف من بينها عواصف رملية تحجب الرؤية، وكثبان رملية متموجة ودرجات حرارة حارقة تقترب من 50 درجة مئوية. ومما يثير الدهشة، أن عدداً أقل من 50 عدّاء لم يتمكنوا من إنهاء السباق. وكما أفادت شبكة سي إن إن، تم تزويد المتنافسين بإمدادات مياه وخيمة للنوم بالليل. ومن بين المعدات التي سُمح لهم بحملها أطعمة، وأدوات النوم، ومضخات لمضاد السموم وعصي مضيئة.

يتمتع العدّاؤون المغاربة ببعض المزايا في هذه السباقات. وأشارت صحيفة نيويورك تايمز إلى أن أهل البلاد الأصليين يعرفون العدو المتعرج وسط الكثبان، بدلاً من أن يجهدوا أنفسهم بالجري فوقها مباشرة. وبعد أن أمضوا حياتهم تحت شمس الصحراء، يقول العدّاؤون المغاربة إنهم ليسوا في حاجة إلى الدهانات الواقية من الشمس.

طفل يحيي العدائين في المرحلة الأخيرة من ماراثون دى سابل الـ 28 في 13 نيسان/ إبريل، 2013، بالمغرب.

وكالة الأنباء الفرنسية/ صور غيتي

لعبة الكريكيت

تلقى شعبية بين

فقراء نيجيريا

بدأت لعبة الكريكيت، التي كانت في يوم ما حكراً على النخبة المتعلمة في نيجيريا، تصادف إقبالاً في مدارس الأطفال الفقراء وفي شوارع المدن. ولعبة الكريكيت لها تاريخ طويل في البلاد. فقد جلب المستعمرون البريطانيون اللعبة لطلاب أرقى المدارس الداخلية في نيجيريا في القرن التاسع عشر. وشاركت نيجيريا في أول مباراة دولية مسجلة للكريكيت عام 1904 ضد ما تُعرف اليوم بدولة غانا، حسب قول مسؤولين محليين عن اللعبة.

أسوشيتد برس

صانع معدات الكريكيت في لاغوس لديه زبائن جدد يطلبون سلعته، فيما تزداد لعبة الكريكيت شعبية في نيجيريا.

غير أن نقص الأموال لشراء المعدات، جعل الاقبال محدوداً على اللعبة على مر السنين، تاركة معظم النيجيريين اليوم في حيرة من لعبة الكرة والمضرب. وبدأ يتغير هذا فيما قام مسؤولون في اتحاد الكريكيت بتكييف اللعبة ويسعون إلى جعلها في متناول اليد على نحو أكثر. فاللاعبون الذين يلتقطون الكرة في مباريات أونوجا لا يرتدون أزياء، وضاربو الكرة لا يرتدون خوذات. وإنما يستخدمون نسخة ثمنها 8 دولارات لمضارب المحترفين التي يمكن أن تتكلف من 250 إلى 400 دولار. وبدلاً من كرة جلدية صلبة، يستخدم لاعبوه كرات التنس.

بل إنه عمل على اجتذاب مشجعين جدد للكريكيت في أماكن مثل ولاية بورنو، التي تواجه هجمات شبه يومية من جانب الجماعة المتطرفة بوكو حرام. منع العنف الاتحاد من تنظيم مباريات هناك في الأشهر الأخيرة، ولكنه واصل التبرع بالأدوات الرياضية لأولئك المصرّين على مواصلة اللعب.

بدأت جهود تطوير الكريكيت تؤتي ثمارها. ففي عام 2002، ارتقت نيجيريا من منصب عضو منتسب إلى عضو مشارك في مجلس الكريكيت الدولي، مما قرّبها خطوة من دول عريقة في الكريكيت مثل جنوب إفريقيا، والهند، وباكستان، واستراليا، وجزر الهند الغربية. وفي عام 2008، تم تصنيف نيجيريا لأول مرة في المرتبة 39 من بين الدول التي تلعب الكريكيت. وهي تصنف الآن في المرتبة 37 من بين 106 دولة تلعب الكريكيت والمرتبة الخامسة في إفريقيا.

أسوشيتدبرس

وكالة الأنباء الفرنسية/ صور غيتي

العالم ينعي

«أب الأدب الإفريقي الحديث»

رجل يقرأ صحيفة نيجيرية تتحدث عناوينها الرئيسية عن وفاة الروائي النيجيري شينوا أشيبي.

وكالة الأنباء الفرنسية

تجمع مئات من المعزين في 23 أيار/ مايو 2013، في مسقط رأس الروائي النيجيري شينوا أشيبي لحضور جنازة الرجل الذي يُعتبر أب الأدب الإفريقي الحديث ومؤلف الرواية الكلاسيكية أشياء تتداعى.

اتخذت تدابير أمن مشددة في أرجاء بلدة أوجيدي الصغيرة بجنوب شرقي البلاد، وحضر المراسم الجنائزية في الكنيسة الإنجيلية المحلية الرئيس غودلك جوناثان وكبار الشخصيات الأجنبية.

لم يُسمح بدخول الكنيسة إلا لمن كان يحمل بطاقة دعوة، ولكن عدة آلاف من الناس اندفعوا إلى الخيام حيث نُصبت خارجها مكبرات للصوت. يُنظر إلى أشيبي، الذي توفي في الولايات المتحدة عن عمر ناهز 82 عاماً، على أنه شخصية أيقونية في نيجيريا والخارج، وأدت وفاته إلى تكريمه في أنحاء العالم.

عاش أشيبي وعمل كأستاذ في الولايات المتحدة، أحدثها في جامعة براون بولاية رود أيلاند. تركه حادث سيارة عام 1990 قعيداً في كرسي متحرك وجعل سفره محدوداً. احتشد نحو 2000 شخص في أستاد في أوكا عاصمة ولاية أنامبرا حيث عُرض نعش أشيبي.

رغم أن معظم شهرته حول العالم كانت بسبب أشياء تتداعى، وهي رواية عن الصدام بين الاستعمار البريطاني وثقافة الإغبو في موطنه بجنوب شرقي نيجيريا، فقد كتب أشيبي روايات واقعية تناول فيها مشاكل بلاده.

حظيت أعماله بالإشادة من بعض القادة الأكثر احتراماً في العالم، بينهم نيلسون مانديلا، الذي وصفه ككاتب «بأن جدران السجن تتداعى في صحبته».

وصفت نادين غورديمر، الكاتبة الجنوب إفريقية والحائزة على جائزة نوبل أشيبي بأنه «أب الأدب الإفريقي الحديث» في عام 2007، حين كانت ضمن لجنة التحكيم التي منحته جائزة مان بوكر الدولية عن رواياته الخيالية.

تابعت أولى رواياته أشياء تتداعى صدام رجل من قبيلة إيجبو مع الاستعماريين البريطانيين. باعت الرواية، التي نُشرت أصلاً عام 1958، أكثر من 10 ملايين نسخة حول العالم وتُرجمت إلى 50 لغة. كتبت صحيفة الغارديان اللندنية تقول عام 2007 إن الرواية «قلبت نظرة الغرب لإفريقيا رأسا على عقب - وهي نظرة كانت مبنية فقط حتى ذلك الحين على آراء الاستعماريين البيض».

أصبحت الرواية جزءاً من مناهج القراءة بالكثير من الجامعات في عدة دول، ويُعزى لأشيبي الفضل لتأثيره العميق على جيل من الكتاب النيجيريين الذين اقتفوا أثره.

وكالة الأنباء الفرنسية

رواد التكنولوجيا في العالم يتضامنون لتصنيع هاتف ذكي إفريقي

وكالة الأنباء الفرنسية

انضمت شركة مايكروسوفت الأمريكية العملاقة لشركة هواوي الصينية لعرض هاتف ذكي بسعر في متناول اليد في إفريقيا. ويستهدف الهاتف الدخول في سوق الهواتف النقالة المتفجرة بالقارة.

قال الرئيس التنفيذي لشركة مايكروسوفت وهو يعرض الهاتف في حفل بنيجيريا، أكبر دول إفريقيا كثافة بالسكان، إن الهدف هو أن يكون سعر الهاتف 4Afrika أقل من 200 دولار. وليس هاتف هواوي قاصراً على القارة، ولكن سيتم تطويع النسخة 4Afrika لتتلاءم مع الأسواق الإفريقية بتطبيقات موجهة نحو دول معينة.

وفي حفل تدشين الهاتف في نيجيريا، عرض المسؤولون تطبيقات من بينها قاموس بلغة اليوروبا المحلية والأخبار المحلية. وسيكون هناك أيضاً تطبيق يتعلق بصناعة السينما الشعبية يسمى نوليوود. قال جوستاف فكس، مدير ميكروسوفت للهواتف النقالة في الشرق الأوسط وإفريقيا، «إن الجانب الرئيسي في هذا ليس السعر. وإنما هو في الواقع المحتوى والتطبيقات التي تعمل عن طريق ركيزتنا المبتكرة للتأكد من أن يصبح الهاتف مرتبطاً بالساحة المحلية».

في مدونة للشركة، وصفه علي فرماوي المدير التنفيذي في مايكروسوفت للشرق الأوسط وإفريقيا بأنه «ويندوز فون 8 كامل الوظائف تم تحميله بتطبيقات مختارة صممها الأفارقة ليناسب إفريقيا».

إن إفريقيا هي الآن أسرع سوق للهواتف النقالة في العالم، إضافة إلى أنها تضم أكثر دول العالم نمواً بالسكان. وفي دول مثل نيجيريا، تكاد تكون خطوط الهواتف الأرضية غير موجودة، فيما تُركت بنيتها التحتية تضمحل مع التوسع في الهواتف النقالة. غير أن ارتفاع سعر الهواتف الذكية، الذي قد يصل أحياناً إلى أكثر من 700 دولار، جعل تغلغل هذه الهواتف للقارة بطيئاً نسبياً. وتقدّر مايكروسوفت أن تغلغل الهواتف الذكية في إفريقيا يصل إلى نحو 10 بالمائة. وتقول شركة آي دي سي للأبحاث إن مبيعات الهواتف الذكية شكّلت العام الماضي 45,5 بالمائة من المبيعات الإجمالية للهواتف النقالة على نطاق عالمي.

تشتهر شركة هواوي بتصنيع هواتف بأسعار معقولة، وسوف تتوفر الدفعة الأولى من الهاتف الذكي في سلسلة العلامة التجارية 4Afrika في أنغولا، وساحل العاج، ومصر، وكينيا، والمغرب، ونيجيريا وجنوب إفريقيا.

وكالة الأنباء الفرنسية/ صور غيتي

وكالة الأنباء الفرنسية/ صور غيتي

يمين: صورة الرئيس النيجيري غودلك جوناثان معروضة على الهاتف الذكي هواوي 4Afrika. سوف يضم الهاتف، وهو من أوائل الهواتف الذكية المصممة خصيصاً للسوق الإفريقية، تطبيقات مفصلة لدول معينة.

أسفل: غوستافو فكس، مدير تنفيذي لدى شركة مايكروسوفت، يقدم الهاتف الذكي هواوي 4Afrika في لاغوس بنيجيريا في شباط/ فبراير 2013.

عنان يدشن لجنة لمكافحة الاتجار بالمخدرات

أسوشييتد برس

دشن أمين عام الأمم المتحدة السابق كوفي عنان لجنة لمعالجة الاتجار بالمخدرات في غرب إفريقيا لأن المنطقة باتت باطراد محطاً لشحنات الكوكايين والماريوانا القادمة من الأمريكيتين في طريقها إلى أوروبا.

قال عنان لدى إعلانه عن تشكيل اللجنة في كانون الثاني/ يناير 2013، «إن الارتفاع الهائل في تجارة المخدرات على مدى العقد الماضي يمثل تهديداً خطيراً ومتنامياً على استقرار المنطقة وتنميتها».

ستتولى اللجنة المؤلفة من 10 أعضاء برئاسة الرئيس النيجيري السابق أولسيغون أوباسانجو، رفع مستوى الوعي، وتعزيز القدرات الإقليمية للتعامل مع المشكلة، ووضع توصيات سياسية للقادة السياسيين.

قال مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في تقرير عام 2012 إن تجارة الكوكايين في غرب ووسط إفريقيا تدر للشبكات الإجرامية نحو 900 مليون دولار سنوياً. وفي تموز/ يوليو 2012، قال يوري فيدوتوف، المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، إنه تم تهريب نحو 30 طناً من الكوكايين إلى غرب إفريقيا في عام 2011. كما أفاد بزيادة في تهريب الهيروين، كما اتضح من زيادة المصادرات من 20 كيلوغراماً في عام 2008 إلى نحو 400 كيلوغرام في عام 2011.

وقال إنه تم في الآونة الأخيرة أيضاً اكتشاف مختبرات للميثامفيتامين في غرب إفريقيا.

قال عنان إن مهربي المخدرات ارتبطوا بالجماعات الإرهابية في المنطقة، مما يهدد الاستقرار الإقليمي وفيما يحاولون الاستيلاء على السلطة في مالي وأجزاء أخرى من الساحل.

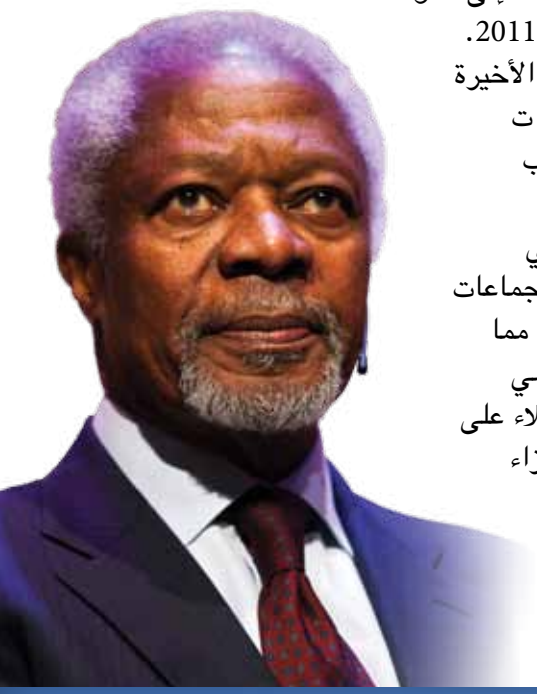

كوفي عنان

وكالة الأنباء الفرنسية/ صور غيتي

دول بريكس تستهدف إنشاء بنك جديد

أسرة أيه دي إف

بعد اجتماع طال انتظاره في آذار/ مارس 2013، واصلت الدول الناهضة القوية اقتصادياً المعروفة ببريكس الإعراب عن رغبتها في إنشاء بنك مشترك للتنمية.

قال أنيل سوكلال، نائب المدير العام لإدارة العلاقات الدولية بجنوب إفريقيا قبل الاجتماع الذي عُقد في دوربان بجنوب إفريقيا، «إن هناك الكثير من التقارب حول القضايا الرئيسية». وقد بدا في وقت سابق وجود اتفاق بين البرازيل، وروسيا، والهند، والصين وجنوب إفريقيا أحدث عضو في المجموعة حول القضية الأصعب المتعلقة بالبنك: ما هي المبالغ التي ستسهم بها كل دولة. ولكن أثناء القمة قرر زعماء بريكس فقط أن الاستثمار المبدئي سيكون «كبيراً وكافياً لأن يصبح البنك فعّالا»، حسب ما أفادت به شبكة تلفزيون الجزيرة العربية.

وخلال الاجتماع، اتفق زعماء الدول الخمس من حيث المبدأ على إنشاء بنك إقراض مشترك للبنية التحتية ولكنهم قالوا إن الأمر يحتاج لمزيد من المحادثات حول كيفية استخدام التمويل المبدئي ومكان البنك. وكانت كل من جنوب إفريقيا والصين قد اقترحت أن يقام البنك بها.

وكالة الأنباء الفرنسية/ صور غيتي

من اليسار، رئيس الوزراء الهندي مانموهان سينغ، والرئيس الصيني زي جينبينغ، ورئيس جنوب إفريقيا جيكوب زوما، ورئيسة البرازيل ديلما روسيف والرئيس الروسي فلاديمير بوتين يضمون أيديهم خلال اجتماع رابطة بريكس في دوربان في 27 آذار/ مارس، 2013.

سوف تعقد قمة مجموعة بريكس المقبلة في البرازيل عام 2014، ولكن الزعماء سوف يلتقون أيضاً بصورة أقل رسمية في روسيا أثناء مؤتمر التمويل الدولي لمجموعة العشرين في أيلول/ سبتمبر 2013.

قال كوشيك باسو كبير الاقتصاديين بالبنك الدولي، إن البنك ضروري ولكنه حذر من أن إنشاءه سيكون «مهمة عملاقة».

قوة الدفاع الوطني لجنوب إفريقيا تقدم يد المساعدة لموزامبيق التي مزقتها الفيضانات

مروحية أوريكس تابعة لجنوب إفريقيا يتم إفراغ حمولتها في مطار شيبوتو في موزامبيق في 30 كانون الثاني/ يناير، 2013. قدم سلاح طيران جنوب إفريقيا معونة إغاثة بعد أن خلفت الفيضانات 150000 مشرد و70 قتيلاً في البلاد.

صور غالو/ فوتو 24/ ثينا بروجم

DEFENCEWEB

في الأسابيع الأولى من عام 2013، أرسلت قوة الدفاع الوطني لجنوب إفريقيا عناصر عسكرية إلى موزامبيق التي اجتاحتها الفيضانات، حيث شُرّد الآلاف وهناك خطر من ارتفاع منسوب المياه.

أتاح سلاح طيران جنوب إفريقيا جسراً جوياً لمنظمة هدية المانحين للإغاثة من الكوارث. نقلت طائرة نقل سي – 130 أكثر من 150 طناً من الأغذية للمنظمات غير الحكومية. وضم انتشار قوة الدفاع الوطني لجنوب إفريقيا غواصين بحريين، ومروحيات أوريكس تابعة لسلاح طيران جنوب إفريقيا وأطقمها، فضلاً عن ممرضات للرعاية الصحية الأولية، وخبراء في التغذية ومتخصصين في الصحة البيئية من جهاز الصحة العسكرية لجنوب إفريقيا.

في شهر كانون الثاني/ يناير، قال العميد زولانى مابانغا من قوة الدفاع الوطني لجنوب إفريقيا، «إن العملية المشتركة مكّنت فريق الانقاذ في قوة الدفاع الوطني لجنوب إفريقيا من توزيع الأغذية فيما أخذ منسوب مياه الفيضانات في الانحسار، وتفسح عمليات البحث والإنقاذ الطريق الآن أمام عمليات توزيع الأغذية».

صرح العقيد أندريه بيترز لصحيفة بيلد اليومية الناطقة باللغة الأفريكانية، بأن قوة الدفاع الوطني لجنوب إفريقيا أنقذت 500 شخص على الأقل من نهر ليمبوبو الهادر في موزامبيق. شملت هذه العملية إنتشال الناس من أسطح البنايات والأشجار إلى بر الأمان.

رويترز

جنود الحكومة الصومالية الذين دربهم فريق مهمة التدريب التابعة للاتحاد الأوروبي يسيرون أثناء الاحتفال بتخرجهم في معسكر تدريب الجيش في بيهانغا بأوغندا.

الأمم المتحدة ترفع الحظر على إرسال السلاح إلى الصومال

رويترز

وافق مجلس الأمن الدولي في آذار/ مارس 2013، على الرفع الجزئي لحظر السلاح الذي مضى عليه عشرات السنين عن الصومال لمدة عام واحد، مما يسمح للحكومة في مقديشيو بشراء أسلحة خفيفة لتعزيز قواتها الأمنية. أجاز أعضاء مجلس الأمن الخمسة عشر بالإجماع مشروع القرار الذي صاغته بريطانيا.

كانت حكومة الصومال قد طلبت رفع حظر السلاح تماماً، وساندت الولايات المتحدة الطلب، ولكن أعضاء آخرين في الأمم المتحدة أعربوا عن تخوفهم من الرفع الكلي للحظر في دولة تعج بالأسلحة، حسب قول دبلوماسيين. قال السفير البريطاني لدى الأمم المتحدة مارك ليال للمراسلين بأن «ما حاولنا أن نفعله هو تحقيق توازن بين أولئك الذين أرادوا رفعاً كاملاً بلا قيود لحظر السلاح وبين أولئك الذين شعروا بأن هذا سابق لأوانه. وهذا حل وسط جيد وقوي».

كان الحظر قد فرض على الصومال عام 1992 لقطع تدفق الأسلحة إلى لوردات الحرب، الذين أطاحوا قبلها بعام بالدكتاتور محمد سياد بري وأغرقوا البلاد في حرب أهلية. وفي عام 2012، أجرت الصومال أول انتخابات لها منذ عام 1991 لانتخاب رئيس ورئيس للوزراء.

وقد أبقى قرار مجلس الأمن على حظر الصواريخ أرض - جو، والمدافع العالية العيار، والهاوتزر، والمدافع والهاون، فضلاً عن الأسلحة الموجهة المضادة للدبابات، والألغام وأجهزة الرؤية الليلية.

الولايات المتحدة تتشارك مع كينيا، وجزر القمر للتدريب

رقيب ركن ديفين دوسكي / سلاح الطيران الأمريكي

في كانون الثاني/ يناير 2013، عملت قوات دفاع كينيا وجزر القمر مع قوة المهمة الخاصة الموحدة – وحدات القرن الإفريقي، لتبادل الأساليب التدريبية حول الطب القتالي، والتخلص من الذخائر المتفجرة وغيرها من المهارات.

تجمع مدربو البحرية الأمريكية والجيش الكيني والمتدربون لمدة ثلاثة أسابيع لتبادل أفضل الممارسات لإزالة الألغام الأرضية ومخلفات المتفجرات بأمان. اشتملت المهمة الإنسانية لتدريب المدربين على عمليات إزالة الألغام في مدرسة الدعم الإنساني للسلام، على حلقات دراسية وتدريبات عملية.

ينشر الجيش الكيني أكثر من 5000 من قواته لدعم مهمة الاتحاد الإفريقي في الصومال. ويتوقع أن يعود الطلبة في الحلقة الدراسية إلى وحداتهم وإطلاع زملائهم على المعلومات التي تعلموها. استهدفت الدورة تعريف الطلبة بالمعايير الدولية لإزالة الألغام والمساعدة في تطوير القدرات القتالية للجيش الكيني محلياً وفي مهام بأنحاء القارة.

وفي موروني بجزر القمر، عمل 20 من ضباط وجنود جيش البلاد مع جنود طبيين بالجيش الأمريكي لاستكمال برنامج تعليمي استمر أسبوعاً حول المبادئ الأساسية للإسعافات الأولية، وعمليات إنقاذ الأرواح في ميدان القتال والإنعاش القلبي الرئوي.

في ذلك الوقت، كان أعضاء من جيش جزر القمر يستعدون للانتشار في مالي كجزء من مهمة الدعم الدولي ذات القيادة الإفريقية في مالي وقالوا إن هذه المهارات ستكون في غاية الأهمية. قال الملازم أول ياسر سعيد، وهو ضابط اتصال من جزر القمر، «إن هذا التبادل يساعدنا في مهمتنا؛ مثل مالي، ولدينا أفراد هناك، وسوف تساعدنا في طرد المنظمات الإرهابية المتطرفة». حدد جيش جزر القمر مهارات طبية قتالية مثل التطبيق الملائم لوقف النزيف، وإجلاء المصابين والإنعاش القلبي الرئوي، بوصفها ضرورية للنجاح في المهام المقبلة.

جنود كينيون يدرسون أفضل الممارسات لتخزين الذخيرة خلال المهمة الإنسانية لتدريب المدربين على عمليات إزالة الألغام في نيروبي.

رقيب ركن ديفين دوسكي/ سلاح الطيران الأمريكي

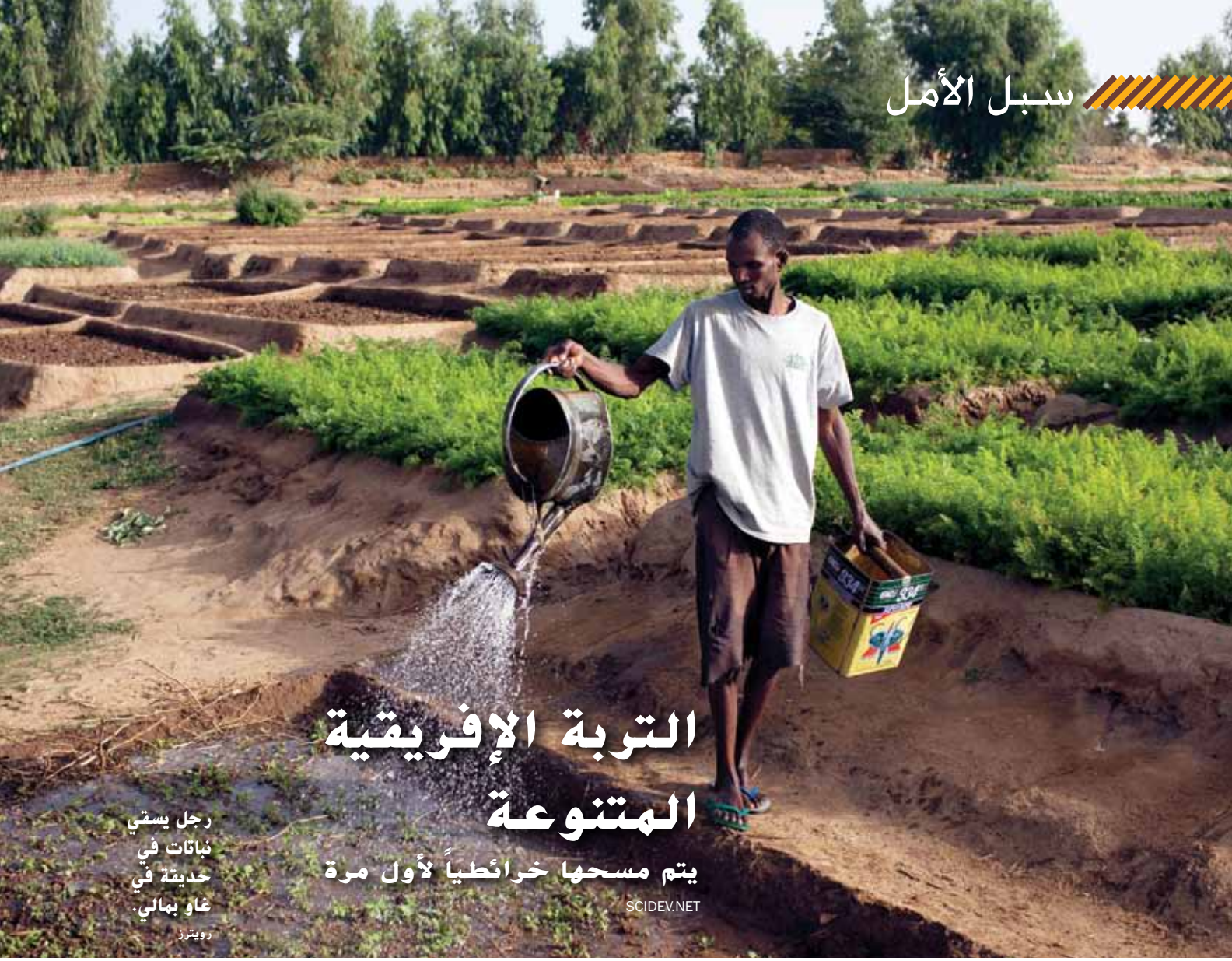

التربة الإفريقية المتنوعة

يتم مسحها خرائطياً لأول مرة

SCIDEV.NET

رجل يسقي نباتات في حديقة في غاو بمالي.
رويترز

رسم فريق من خبراء دوليين أطلس التربة في إفريقيا- أول كتاب من نوعه يرسم خرائط الموارد الطبيعية - لمساعدة المزارعين، ونظّار الزراعة وصانعي السياسة على فهم تنوع وأهمية التربة والحاجة إلى إدارتها عن طريق الاستخدام المستدام.

قالوا إنه رغم أهمية التربة، فإن معظم الناس في إفريقيا تنقصهم المعرفة بها، والسبب في ذلك جزئياً أن المعلومات تميل لأن تكون مقتصرة على المطبوعات الأكاديمية ولا يقرأها سوى العلماء.

قال إروين جونز، عضو فريق التربة في مركز الأبحاث المشتركة بالمجلس الأوروبي، الذي أنتج الأطلس، «هناك قاعدة بيانات قائمة حول التربة لم يتم تحديثها من جانب خبراء علوم التربة من إفريقيا، ولذلك طلبنا منهم تزويدنا ببضع معلومات جديدة، ترجمناها إلى شكل يفهمه أصحاب المصلحة الرئيسيون».

بدأ المشروع عام 2009 بمشاركة خبراء من المجلس الأوروبي، والاتحاد الإفريقي ومنظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة. وأطلق الأطلس أثناء اجتماع للاتحاد الإفريقي ومجالس الاتحاد الأوروبي في أديس أبابا، إثيوبيا، في نيسان/ إبريل 2013.

قال الباحث روبرت زوجمورى إن الأطلس يعرض تنوع التربة الإفريقية لكل من الأغراض الزراعية وغير االزراعية.

وقال، «لقد وثقنا كل الأنوع المختلفة من التربة ومسحناها خرائطياً حتى يتمكن صناع قراراتنا على المستويين الوطني والإقليمي من استخدام الخرائط لتقرير أماكن الاستثمار فيما يتعلق بالإنتاج الغذائي والتوسع الحضري. فنحن مثلاً، باستخدامنا الأطلس، نستطيع تعريف مناطق مثل إفريقيا الوسطى، وبعض أجزاء من غرب إفريقيا، وجنوب إفريقيا حيث يمكن العثور على نوع من التربة الخصبة يُدعى فيرتيسول يضاعف غلة المحاصيل، بكميات كبيرة».

قال زوجمورى إن مكاتب التربة في معظم الدول الإفريقية تفتقر إلى الموارد، مما يجعل من الصعوبة استحداث معلومات جديدة عن التربة. وهو يدعو الحكومات الإفريقية الآن إلى تقديم مزيد من الدعم.

إن الأطلس متوفر كمجموعة من وثائق بي دي إف يمكن إنزالها من الإنترنت أو كنسخ مطبوعة يمكن طلبها من مكتب مطبوعات الاتحاد الأوروبي.

الاتحاد الإفريقي يحتفل بمرور 50 عاماً على إنشائه

أسوشيتد برس

احتفل الاتحاد الإفريقي بذكراه السنوية الخمسين في مراسم شهدت عروضاً للرقص الجماعي، وخطباً من كبار الشخصيات الأجنبية وموسيقى من الفنان الكنغولي الأسطوري بابا ويمبا.

في 25 أيار/ مايو، 2013، قال رئيس الوزراء الإثيوبي هايليماريام دسالجن لدى افتتاح قمة الاتحاد الإفريقي في أديس أبابا بإثيوبيا، إن التطلعات الأصلية لمنظمة عموم إفريقيا تظل ذات صلة.

وقال، «إن هذا اليوم التاريخي لا يمثل فقط قفزة كبيرة إلى الأمام في سعي عموم الأفارقة من أجل الحرية، والاستقلال والوحدة وإنما يمثل أيضاً بداية مسعانا الجماعي لتحقيق التحرر الاجتماعي -الاقتصادي لإفريقيا. إن المسؤولية الكبرى التي تقع على عاتق الأجيال الراهنة والقادمة للأفارقة تتمثل في خلق قارة خالية من الفقر والصراع، وإفريقيا يتمتع مواطنوها بوضع الطبقة الوسطى».

قالت رئيسة الاتحاد الإفريقي نكوسازانا دلاميني - زوما إن الوحدة الإفريقية التي دافعت عنها المنظمة «وحّدت وألهمت شعوبنا عبر القارة والعالم بألا نقبل الطغيان أبداً».

كان الاتحاد الإفريقي، الذي أسسته حفنة من الدول الإفريقية المحررة في أيار/ مايو 1963، وكان يُعرف آنذاك بمنظمة الوحدة الإفريقية، مشغولاً في ذلك الوقت بإنهاء الفصل العنصري في جنوب إفريقيا والاستعمار عبر القارة. والآن يركز الاتحاد الإفريقي جهوده على أجندة 2063، وهو برنامج يقول المسؤولون إنه سوف يؤدى في نهاية الأمر إلى التكامل السياسي والاقتصادي لإفريقيا.

يحاول الاتحاد الإفريقي المؤلف من 53 دولة الظهور كقوة استقرار في القارة المضطربة من جراء العنف، والصراعات والانقلابات. وفيما يجاهد الاتحاد الإفريقي ليجعل الانتقال السلمي للسلطة عبر إفريقيا هو المعيار النموذجي، كثيراً ما يعاقب الاتحاد قادة الانقلابات ويعلق عضوية أعضائه. ورغم استمرار التحديات، فإن القارة تتباهى اليوم بأنها تأتي في المرتبة التاسعة من بين 15 دولة في العالم تحقق أسرع معدلات النمو الاقتصادي. قالت اللجنة الاقتصادية لإفريقيا التابعة للأمم المتحدة إن احتمالات النمو في إفريقيا على المدى المتوسط تظل قوية، حيث حققت 8,4 بالمائة عام 2013 ويتوقع أن تصل إلى 1,5 بالمائة عام 2014.

رويترز

قادة يستعدون لالتقاط صورة جماعية لهم أثناء إحياء ذكرى مرور 50 عاماً على إنشاء الاتحاد الإفريقي.

امرأة تبيع الدقيق على ضوء مصباح في لاغوس، نيجيريا. تقوم الدولة بخصخصة شبكتها الكهربائية الوطنية لتوصيل مزيد من الكهرباء إلى مزيد من الناس.

أسوشيتد برس

نيجيريا تجدد شبكتها الكهربائية

رويترز

بدأت نيجيريا في تفكيك شركة الطاقة الفاشلة التابعة للدولة إلى 17 شركة خاصة لتوليد وتوزيع الكهرباء وبيعها نظير 5,2 مليار دولار. يمكن أن تزيد هذه العملية انتاج الكهرباء عشر مرات خلال السنوات السبع المقبلة، ويعتقد خبراء الصناعة أن بعض التحسينات سوف تستشعر في غضون سنتين إلى ثلاث سنوات.

ويقول الاقتصاديون إنه إذا تمكنت نيجيريا من إعادة الأنوار، فإنها سوف تقلل تكاليف المشاريع التجارية بنحو 40 بالمائة، وتضيف 3 بالمائة إلى الحصيلة الاقتصادية للبلاد، وتخفض البطالة الجماعية التي تشعل الاضطرابات.

كذلك يمكن أن تحفز على الازدهار في مجالات كثيفة العمالة مثل التصنيع، وتجهيز الأغذية، والمنسوجات والمستحضرات الصيدلانية، وفي نفس الوقت تتيح الفرصة أمام صناعات جديدة رخيصة التكاليف مثل مراكز الاتصال الهاتفي التي ساعدت على نهوض الهند.

ويمكن أن يكون مبلغ الـ 13 مليار دولار الذي ينفقه النيجيريون على الديزل، المستورد في معظمه، فاتورة من الماضي. فتكلفة الطاقة الصادرة عن المولدات تزيد مرتين عن تكلفة الطاقة الصادرة عن شبكة الكهرباء.

في نيسان/ إبريل 2013، أقام الرئيس غودلك جوناثان مراسم جذابة احتفالاً بتسلم أول دفعة مالية من الشركات الخاصة التي ستتسلم شركة كهرباء الدولة قبل تفكيكها، وباتفاق مع البنك الدولي يقضي بتوفير 145 مليون دولار كضمان مبدئي ضد مخاطر إمدادات الغاز.

أبلغ جوناثان الشخصيات البارزة وشركات الطاقة بأنه «تم تحقيق الكثير، ومع ذلك فإن السباق لن ينتهي قبل أن يقبل النيجيريون إمدادات الكهرباء كأمر مسلم به».

كانت طاقة الكهرباء تتدهور باطراد لعشر سنوات حين أطلق الرئيس جوناثان خطته الإصلاحية في عام 2010. ورغم أن نيجيريا أكبر منتج للنفط في إفريقيا ولديها تاسع أكبر احتياطيات من الغاز في العالم، فإن إنتاجها من الطاقة يماثل 10 بالمائة من إنتاج جنوب إفريقيا رغم أن تعداد سكانها يزيد ثلاث مرات عن تعداد جنوب إفريقيا.

قال فولا فابولي، وهو مصرفي استثمار متمركز في لاغوس ومختص بتمويل البنية التحتية، «إنه بالنظر إلى التحدي وتاريخ القطاع، فإن الإصلاح يحقق تقدماً كبيراً. وسيكون المحك الرئيسي هو الالتزام بتنفيذ الإصلاحات».

الاستثمارات الأجنبية تتضاعف في بوروندي

رويترز

وكالة الأنباء الفرنسية/ صور غيتي

حقق الاستثمار الأجنبي المباشر في بوروندي نمواً بلغ 120 بالمائة ليصل إلى 229 مليون دولار في عام 2012، بفضل الإصلاحات التي تسمح للشركات بأن تؤسس أعمالها على نحو أسرع.

ذهب الجزء الأكبر من الاستثمارات إلى صناعة التجهيز، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والمشاريع الزراعية. وفي عام 2011، حصدت الدولة الصغيرة بوسط إفريقيا المنتجة للشاي والبن 104 ملايين دولار من الاستثمارات الأجنبية.

جاء ترتيب بوروندي من بين أكبر خمس دول حسّنت اقتصادها في تقرير ممارسة أنشطة الأعمال الذي أصدره البنك الدولي عام 2013، فارتفعت إلى المرتبة 159 من بين 185 دولة. قال ألكسيس جيروكويشاكا، مدير تعزيز الاستثمار بوكالة الاستثمار البوروندية، في شباط/ فبراير 2013، «اليوم يستطيع شخص ما بدء مشروع في أقل من 24 ساعة، والحصول على رخصة تجارية في غضون ساعة، ويمكن إصدار رقم الهوية المالية في أقل من 15 دقيقة».

قفز الاستثمار المحلي والمشترك إلى 436,5 مليار فرنك بوروندي (267,04 مليون دولار) عام 2012، بعد أن كان 229 مليار فرنك (140,5 مليون دولار) عام 2011.

قال جيروكويشاكا إنه تمت الموافقة على 69 مشروعاً استثمارياً أجنبياً عام 2012، مقارنة بـ 54 في السنة السابقة. لم يتكهن باستثمارات 2013، ولكن وكالته تتوقع نمواً مستمراً في هذه الاستثمارات. وقال إن وكالته توقعت أن تخلق الاستثمارات 1366 وظيفة جديدة دائمة في عام 2012.

أقمار نيجيريا الصناعية يمكن أن تساعد في

حفظ السلام

أخبار هيئة الإذاعة البريطانية على موقع BBC.CO.UK/NEWS

في عام 2003، أعلنت نيجيريا برنامجها الفضائي، وفي غضون بضع سنوات كان لها أول قمر صناعي، والذي فقد طاقته في نهاية الأمر واختفى من مداره. وواصلت نيجيريا البرنامج، دون أن تثبط همتها، ولديها الآن ثلاثة أقمار صناعية في المدار.

كان القمر الأول هو NigComSat-1R ، الذي أطلق عام 2011. عزز خدمات الإنترنت والاتصالات السلكية واللاسلكية عبر البلاد. بعد ذلك توجه النيجيريون إلى شركة سيري ساتالايت تكنولوجي ليمتد البريطانية، التي بنت قمرين لمراقبة الكرة الأرضية، أحدهما القمر NigeriaSat-2 البعيد المدى، الذي كان يبث عند إطلاقه صوراً أعلى دقة من أي قمر صناعي بنته المملكة المتحدة.

اشتمل الجزء الآخر من المشروع على فريق مدرب من 26 من المهندسين النيجيريين الذين قاموا بتجميع القمر الثاني NigeriaSat-X الذي بنته شركة سيري.

يوفر القمران الآن بيانات لمساعدة الهيئات الحكومية في عمليات التخطيط. ويرصدان المحاصيل وحالات الطقس عبر البلاد في محاولة لحماية الإمدادات الغذائية على المدى الطويل. هناك أيضاً مراقبة أوثق لدلتا النيجر الغنية بالنفط، حيث وقعت عمليات سرقة واسعة للنفط الخام وأضرار بيئية نتيجة البقع الزيتية.

شركة سيري ساتالايت تكنولوجي ليمتد

مهندس نيجيري يعمل على القمر الصناعي NigeriaSat-X في شركة سيري ساتالايت تكنولوجي ليمتد.

يمكن أن يكون موقع المراقبة هذا مفيداً في الحملة التي تشنها الحكومة النيجيرية ضد المتطرفين في الشمال. قال سيدو محمد، المدير العام للوكالة الوطنية لأبحاث الفضاء والتنمية، «لقد جمعنا لتونا صوراً فوق مالي، التي سلمناها للقوات المسلحة لأننا نعتقد أنها ستكون مفيدة لها في مهمة حفظ السلام هناك». يجري تجميع وتحليل جميع بيانات القمر في مقر الوكالة الوطنية لأبحاث الفضاء والتنمية في أبوجا.

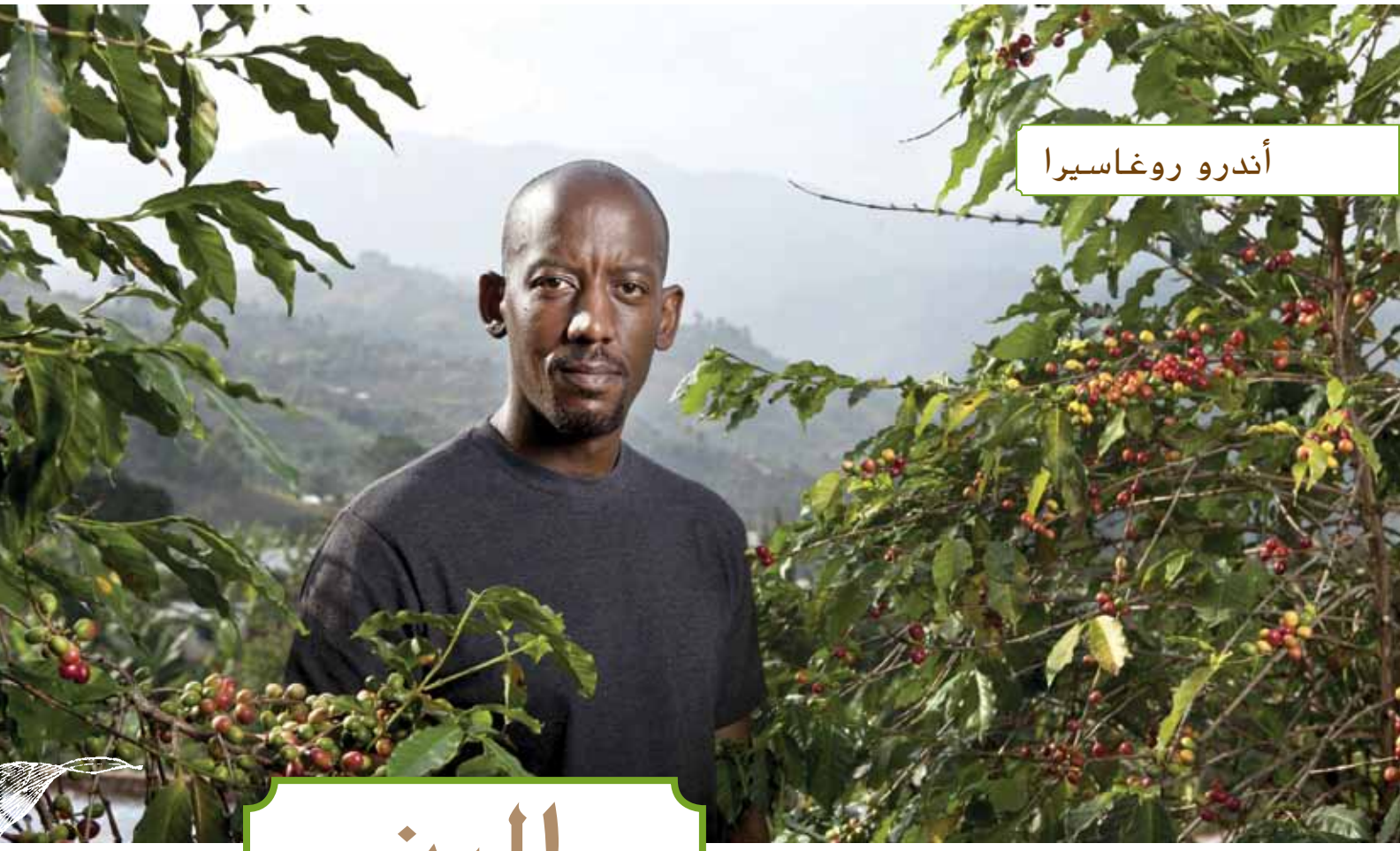

صور غيتي

أندرو روغاسيرا

البن الأوغندي

يخترق الأسواق الأجنبية

رويترز

قامت الدول الإفريقية المنتجة للسلع الأساسية، تقليدياً، بتصدير المواد الخام إلى بقية العالم، ولكن المنتجات المصنّعة في القارة لا تزال مشهداً نادراً على أرفف الأسواق الغربية.

رجل واحد يحاول تغيير ذلك هو أندرو روغاسيرا، رجل الأعمال الأوغندي الذي يرمي إلى بناء شركة البن الخاصة به، بن غود أفريكان، لتتحول إلى شركة متعددة الجنسيات يمكن أن تنافس شركات عملاقة مثل نيسلي وكرافت.

يروي روغاسيرا في كتاب نشره في شباط/ فبراير 2013، قصة الكيفية التي أصبحت بها شركة بن غود أفريكان، التي تأسست عام 2003، أول شركة بن إفريقية الملكية تبيع مباشرة لتجار التجزئة البريطانيين، متغلبة على عقبات كبيرة على طول الطريق. تعمل شركة بن غود أفريكان مع 14000 مزارع في أوغندا، أكبر دولة مصدرة للبن في القارة، وتدربهم على إنتاج أصناف عربية جيدة. ولديها أيضاً منشأة تحميص وتغليف في العاصمة كمبالا. ويأمل روغاسيرا في أن تلهم قصته رجال أعمال أفارقة آخرين. قال روغاسيرا إن معظم رجال الأعمال الأفارقة الذين يواجهون عوائق مثل قصور رأس المال، والبنية التحتية السيئة، والمنافسة مع الشركات الأوروبية المنتجة والمصنّعة المدعومة دعماً كبيراً، والحواجز الجمركية وغير الجمركية في الدول النامية، يفضلون السعي إلى الوظائف وليس خلق الوظائف.

قال، «أنا لا أرى الكثير من أصناف البن الإفريقي الملكية على الأرفف. وهذا أمر بالغ الصعوبة. ربما لدى الناس أشياء أفضل يعملونها في أوقاتهم وبرؤوس أموالهم». يعرف روغاسيرا أنه اختار قطاعاً صعباً ولكنه يشير إلى أن الزراعة توفر سبل معيشة لـ 70 بالمائة من سكان جنوب الصحراء الإفريقية الكبرى وأمامها احتمالات هائلة لتحقيق الرخاء. لقد رأى الأثر على المجتمعات التي يعمل معها، حيث أصبح المزارعون أكثر أماناً من الناحية المالية وقادرين على الإفلات من براثن المرابين في المناطق الريفية.

إن روغاسيرا لديه طموحات كبرى بالنسبة لشركته، من بينها تنويع نشاطاتها لتتناول الشاي والشيكولاته، والتوسع إلى بقية إفريقيا، وتوسيع نطاق وجودها في بريطانيا والولايات المتحدة.

قال، «إننا نتطلع إلى معالجة قضية الكيفية التي نتوسع بها، وكيف يمكن أن تصبح شركة بن غود أفريكان علامة تجارية عالمية. هذا هو السؤال الذي يجعلني أسهر كل ليلة. أريد أن أصبح شركة متعددة الجنسيات مثل نيسلي».

ملك السلام في إفريقيا

أسرة أيه دي إف

لم يكن شامبا بولونغونغو يحب الحرب. لم يعبأ كثيراً بالأسلحة، لاسيما سكين الرماية التقليدي في مملكته. لم يكن يحب تعدد الزوجات، أو القمار، أو الجراد أو الملابس المصنوعة من لحاء الاشجار. لذلك غيّر عالمه.

في نحو عام 1600، حكم شامبا بوشونغو، وهو اتحاد من 17 قبيلة فيما يُعرف اليوم بالمنطقة الجنوبية الشرقية لجمهورية الكونغو الديمقراطية. وجعله تفانيه المثالي تجاه الحكم الرشيد والرخاء «ملك السلام» بالنسبة لشعبه، بل إن فترة حكمه تُعتبر الآن العصر الذهبي للمنطقة.

كان عمر شامبا 19 سنة ووريثاً للعرش حين طلب من الملك والملكة السماح له بالسفر خارج مملكة بوشونغو. وقد خشيا على سلامته ولم يقبلا إلا عندما وافق على السفر ضمن حاشية كبيرة من الخدم، والمعاونين والجنود. سافر لمدة سنتين، يتعلم عن العالم، وعن التجارة، وعن الحرب، وعن السلام. وحين عاد إلى موطنه، كان الملك قد توفى، واعتلى شامبا العرش.

وحتى فترة حكمه، كان أفراد شعبه يلفون أنفسهم بثياب هشة مصنوعة من لحاء الشجر. علّمهم شامبا نسج الثياب من ألياف سعف النخيل. عرّفهم على نبات الكاسافا، الذي لا يستطيع الجراد الوصول إلى جذوره، كمحصول إضافي للذرة والدُخن المعرضين للآفات. شجّع على الفنون والصناعات اليدوية وأطلع شعبه على المانكالا، وهي لعبة استراتيجية، كي يصرف انتباههم عن ممارسة القمار.

ولكن فوق كل هذا وذاك، ألغى شامبا الحرب، وحوّل جنوده إلى ضباط شرطة. أوقف استخدام الأقواس والسهام وسكاكين الرمي التقليدية، وجعل جنوده يطبقون السلام بدلاً من أن يكونوا أدوات للحرب. جعلهم أيضاً جزءاً رئيسياً من حكومته.

ورغم أن البيروقراطيات لم تكن شيئاً جديداً على إفريقيا، كان شامبا على غير العادة منظماً تنظيماً جيداً، حيث عمل معه 118 مسؤولاً كقضاة، وشرطة، وزعماء قبائل، وإداريين، وممثلين للتجارة والصناعات اليدوية. رأس كل من قضاته الـ 15 قضايا تتعلق بنوع معين من الجريمة أو النزاع.

كانت النساء، من الناحية التقليدية، يلعبن دوراً بارزاً في أمة بوشونغو - كان لأم الملك سلطة أكبر من الملك في بعض المسائل - وعزز شامبا قضيتهن. تم إشراك أربع عشرة امرأة تحديداً في الإدارة. وامتد احترامه للنساء إلى تحويل الرجال في مملكته إلى الزواج الأحادي – وهو تغيير قبله الرجال على مضض.

ولا تزال مفاهيم شامبا عن الحكم تذكر حتى هذا اليوم، وكان موقفه من التجارة جذرياً بنفس القدر. فتجاره سافروا خارج مملكته بدون حراسة مسلحة، وارتدوا بدلاً من ذلك شعارات بوشونغو كحماية وحيدة لهم. وإذا جرى اغتيال أحد تجار بوشونغو، انتقم له شامبا على الفور. وكما كتب الدكتور موريس سيغل في شامبا بولونغونغو: ملك السلام الإفريقي، فإن شامبا يطلق نفير الحرب فينطلق محاربوه «كأسراب الجراد».

كتب سيغل يقول، «حرقوا القرى، وأتلفوا المحاصيل، وقطعوا أشجار موز الجنة. ولكنهم تجنبوا إراقة الدماء، لأن شامبا أمرهم،'لا تقتلوا الرجال، والنساء والأطفال؛ أليسو هم أبناء شيمبى (الله) ومن حقهم أن يعيشوا؟'».

لم تستمر مملكة شامبا للسلام طويلاً. أعاد خليفته، إبن عمته شامبا، المملكة إلى النمط المألوف للحرب الإقليمية، والتي تفاقمت عندما بدأت الحقبة الاستعمارية.

غير أن شامبا لم يدخل طي النسيان. ففي أوائل القرن العشرين، سافر الكاتب الأوروبي إيميل توردای عبر جمهورية الكونغو الديمقراطية، لإجراء بحث لكتابه، على درب بوشونغو. وبعد نحو 300 سنة من حكم شامبا، لا يزال شيوخ باكوبا يكيلون المديح لملك السلام الإفريقي كرجل كانت غزواته الوحيدة «في ميدان الفكر، والرخاء العام، والتقدم الاجتماعي».

وخلص توردای إلى أن الملك «لابد أنه كان رجلاً رائعاً حقاً».

المتحف البريطاني

الإجابة: حفرة الرشات في هضبة عين الشور بموسط موريتانيا.

صور مركز غودارد بوكالة ناسا

مفاتيح الحل

1 هذا المنخفض الدائري يبلغ قطره أكثر من 48 كيلو متر.

2 كان يُعتقد في الأصل أنه ناجم عن ارتطام نيزك، ولكن من المرجح أنه تشكل نتيجة تآكل التربة.

3 كان هذا التشكيل الذي يمكن رؤيته من الفضاء الخارجي، يُستخدم كمعلم من قبل رواد الفضاء.

4 يُسمى أحياناً بعين إفريقيا.

شاركوا بما لديكم من معلومات

تريد أن تنشر مقالاً؟ إن منبر الدفاع الإفريقي، أو أيه دي إف، مجلة عسكرية مهنية تعمل كمنبر للعسكريين ورجال الأمن المتخصصين في إفريقيا. والمجلة ربع سنوية تنشرها القيادة الأمريكية في إفريقيا وتتناول موضوعات مثل: استراتيجيات مكافحة الإرهاب، وعمليات الأمن والدفاع، والجرائم عبر الدول وقضايا تؤثر على السلام، والاستقرار، والحكم الرشيد والرخاء. ويسمح المنتدى بإجراء مناقشات وتبادل للأفكار على نحو عميق. ونريد أن نسمع من الناس في الدول الإفريقية الشريكة الذين يفهمون المصالح والتحديات الملحة التي تواجه القارة. قدّم مقالتك لنشرها في مجلة أيه دي إف واجعل صوتك مسموعاً.

(الإرشادات الخاصة بالمؤلفين لتقديم مقالاتهم إلى مجلة منبر الدفاع الإفريقي)

شروط النشر

- يُفضل المقالات التي تكون في حدود 1500 كلمة تقريباً.
- يمكن أن يُعدّل المقال من حيث الأسلوب والمساحة، ولكن مجلة أيه دي إف سوف تتعاون مع المؤلف بشأن التعديلات النهائية.
- أرفق سيرة ذاتية قصيرة عن نفسك ومعلومات بشأن كيفية الاتصال بك.
- إذا أمكن، أرفق صورة فوتوغرافية عالية الدقة لنفسك وأي صور تتعلق بمقالتك مع شرح لها وتوفير معلومات عن مصدر تلك الصور.

تقديم المقالات

أرسل كموضوع المقالة، ومحتواها وأي تساؤلات إلى أسرة تحرير أيه دي إف على الموقع ADF.EDITOR@ADF-Magazine.com. أو بالبريد العادي إلى العنوان التالي:

Headquarters, U.S. Africa Command
ATTN: J3/Africa Defense Forum Staff
Unit 29951
APO AE 09751 USA

أو

Headquarters, U.S. Africa Command
ATTN: J3/Africa Defense Forum Staff
KELLEY KASERNE
GEB 3315, ZIMMER 53
PLIENINGER STRASSE 289
70567 STUTTGART GERMANY

adf
AFRICA DEFENSE FORUM